

المحكمة الدستورية العليا

أنجزع الثالث

الأحكام الحق أصدرتها المحكمة من بيناير 1942 حق ديسمبر 1947م



المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكام الت أصدرتها المحكسية منيناير ١٩٨٤ حق ديسمبر

بسسامتدالرمن الرحسيم

تقسديم

مضت ثمان سنوات على قيام المحكمة الدستورية العليا كهيئة تضائية مستقلة قائمة بذاتها افردها الدستور بولاية الرقابة الغضائية على دستورية التشريعات جميعها الاصلية منها والغرعية السواء التى تصدرها السلطة التشييعية أو التي تصدرها السلطة التشيية وقتا لاحكام الدستور وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي اسنده اليها قانونها كحكمة تنازع و

والرتابة التفسائية التي تتولاها هذه المصكمة تصد منها كسالة السيادة والسمو لاحكام الدستور ، ذلك أنه يستحيل الاجتزاء بالرتسابة السياسية أو الارتكان الى أدواتها المختلفة كبديل عن الرقابة القضائية التي تقوم عليها محكمة عليا تتركز فيها هذه الرقابة وتنفرد وحدها باعطاء القيود التي يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق النصوص عليها فيه ، مفاهيم موصدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور وأهدافه وتتخدد ضوابطها في اطار القيم الاجتماعية والانتصادية والخلقية التي يتغياها ، ولتجعل من الصدارة التي يحتلها الدستور حقيقة واقعة ، لا مجرد حقيقة فانونية ، ليفرض الدستور دائبا قواعده الآمرة على كل سلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها القضائية على ضوء احكام الدستور ، مان استخلاصها للقواعد الدستورية التي تفرغها في أحكامها ، لا يتاتى بانتزاع هذه القواعد من واقعها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفال دورها الواعى في اتجاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاحتيامية .

رربما كان من ادق الهام التى تنهض عليها هـ فده المحكمة واكثرها خطرا ، تلك الموازنة التى ينبغى أن تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التى يقوم عليها الدستور من ناحية ، وضرورة تطويع هذه القواعد لجابهة التطور من ناحية أخرى .

كذلك مانه حين تجدد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، واهدانها ، مانها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور

جميعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابطا لا تفانسر.بين آجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التى تنظم أحكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل في بنيانه ، وهى التى يتحتق معها التوافق بين نصوصه وازالة بها تد يشوبها من عموض أو يظن غيها من تناقض ..

بل ان تلك الوحدة العضوية هي التي تستهدنها المحكمة كلما كان الاسرام منيها متعلقا بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص التاتونية المطبوق عليها ولحكام الدستور ، ذلك أن التحقق من انتفاء هذا التعارض و قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتهاوحدها، ولكن بالاحتكام الى احسكام الدستور جميعها كي تتثبت المسكمة من أن الشموص المطعوق عليها لا تفاتض أيا منها كليمبيح تفساؤها برغض الدعوى الدستورية مطهرا لهذه النصوص من جميع المطاعن الدستورية الدستورية الدستورية الدستورية المسكرة بها ، أو التي يحكن ربطها بها .

وعلى امتداد اعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضمها احسكام هذه المجهوعة من قدر لهذه المحكمة أن تصدر في الدعاوى الدمستورية الشي تناولتها ، وتكمل الشرعية الستورية في مختلف مجالاتها ، وتكمل انشاذ الإصول والقواعد التى تضمنها الدستور ، وتبلور التيم والمثل التي يستهدمها ، وتحمى دعائم النظام المدياسي والانتصادي للدولة ، متيسة رقابتها على موازين دقيقة ، تثبيتا للحرية في مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لمحتوق المواطنين في اكنش مجالاتها اهمية وحيسوية ، واطلاته بالنهل الوطني نحو أنضل الظروف لتقصه وإزدهاره ، كل ذلك في اطلار الضوابط التي فرضتها المنحصة على نفسها حتى تظل الرقابة في داها أو تاصرة عن الاحاطة بموجباتها .

وتنبثق هذه المعوابط من تاعدة كلية حاصلها أن المحكمة أذ تباشر مهمة تتسائية ننية ذات طابع قانوني بحث لا يجوز أن تثنفل لصسم مسالة دستورية مالم يكن تفخلهما لازما للقصمل في النزاع الموضوعي المصل بهسا .

وعلى منتضى هدده التاعدة التي تننها تانون المحكمة المسادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ وترتيبا عليها - لا تفصل المحكمة في المسائل الدستورية التى تطرح عليها ، الا من خالال خصومه تضائية تتوافر لرائعها نيها مصلحة شخصية بباشرة ، وتتصل بالحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها فى تأتونها ، وكضرورة يحتمها الفصال فى نزاع موضوعى .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، أو تحد منها ، ولا أن تزن الدوافع الكامنة وراء النصوص القانونية التي اقرها ، أو تناقش كيفية تطبيقها أو ملاعمة اصدارها .

ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على تبنى القاعدة التى تقضى بان كل قرينة ممكنة بنبغى ان تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما لم تنقض هذه القرينة بدليل قطعى يكون بذاته نافيا على وجه الجزم الدستورية النص المطعون عليه ، وإن القضاء بعض دستورية نص معين في تشريع وابطال اثره لايستتبع ابطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى ابطلته المحكمة ارتباطا لا يقبل التحسيزئة .

وتكثيف هذه الضوابط الذاتية التى فرضتها المحكمة تيدا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها القضائية ، عن أن لهذه السرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وأنها لا تقتحم منطقة تباشر نيها السلطتان التشريعية والتنفيذية اختصاصاتهما التشريعية التقديرية ، ولا تستهدف مزاحمة أيهما في ولايتها الدستورية أو الانتقاص منها ، وأنها الاسر في هذه الرقابة مرده الى القيود التى غرضتها الدستور والحقوق التى كفلها باعبار أن هذه القيود وتلك الحقوق هى محل الرقابة القضائية ومناطها، عليه الرقابة التي تباشرها هذه المحكسمة أمينة على مسسئوليتها متفهمة لمرابيها ، مقيدة بضوابطها ، مستجيبة لمطلباتها .

*

رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار (محمد على بليغ)

القسمالأول

الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية

.جلســة ٧ يناير ســنة ١٩٨٤ م

بوباسة السيد المستشار التكسور تتحى عبد المسبور وثيبي المكلة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النسادى ومني امين عبد المجيسد ووابع لمطنى جمعسة المضساء

المغوش أمين السم وحضور السيد المستثمار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين وحضور السيد / احمد على نمضل اللــه

قاعـــدة رقـم (١)

القضية رقم ، ٣٥ لسنة ،٢ القضائية « بيستورية ، ؟)

 ١ ــ دعوى دسيتورية بـ تبولها بـ الصلحة فيهبا :
 يشترط القبول الطمن بعدم الدستورية أن تتوافر الطاعبن مصلحة شـــخصية مباشرة في طعنــــه .

ا ... من المقرر ... على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه يشترط لقبول البطين بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة شبخصية مباشرة في طعنه . و ومناط هذه المسلحة ارتباطها ... بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الديم يعدم الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

الاجسراءات

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع الدعى بصفته قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى طالبا المحكم بعدم دستورية لائحة رقبابة النقد الصادرة تنفيذا لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى رقم ٩٧٠ لمسنة ١٩٧٦ ـ فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسهالية غير قابسة التحويل لدى المسارف ٠

. وقدمت ادارة قضايا المكومة ثلاث مذكرات طلبت بيها ريض الدعيوي • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحصر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة السوم .

المخسمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاهات والمداولة •

حيث أن الدعوى قد استوغت اوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » _ وهي فرنسية مقيمة بالخارج - كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحقيتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحوزه من نقد مصرى أو اجنبى ، وفى القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ودون التقيد بالقيود الواردة في المادتين ١١٥ ، ١١٦. من لائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقرار. وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ٨ فبراير سسنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، عطعنت الدعية ، في هذا الحكم بطريق الاستئناف الذي قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٩ ق استئناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دسستورية اللائمة التنفيذية المشار اليها • وبتاريخ ١٣ نوفمبر سسنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت الستأنفة برفع الدعــوي الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديرا مؤقتا لتركتها _ لوغاتها _ الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة نييما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى الصارف .

وحيث أ نالمدعي بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائمة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين لارصدة الاجاتب غير المقيمين في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف المعتمدة ـ بحيث لا يجوز لهده البنوك أن تصرف من هذه الحسابات المنتوحة بأسماء أشماص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفي جنيه سنويا فيما عددا المساريف الحكمية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات ــ يعد امر1 مذالها المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مع أحكام الاتفاقية البرمة _ بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ _ بين حكومتي مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة الاستثمارات التي تساوى في المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبغي احترامها وَفقا للمادة ١٥١ من الدستور • فضلا عن أن ما فرضيته المادتان ١١٥ ١١٦ المطعون فيهما من قيود يعد خروجا على مقتضى احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذي اطلق حرية حيازة جميع العملات المصرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة — المطعون غيها — تنص على أن « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين فى الخسارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عملة اجنبية لتحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب رأسمالى غسي تلبل للتحويل لدى احد المصارف المعتصدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئا لذمة الدافع » و وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة — المطعون فيها — على أنه « يجوز للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسمالية غير القسابلة

للتحويل بقيمة المساريف الحكمية المستحقة على اصحاب الحسابات كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المشار اليها ، المفتوحة بلسماء اشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يجاوز اجماليه ٢٠٠٠ جنيها كل سنة ميلادية ٠٠ » ٠

وحيث أنه من المقرر ـ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافسر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحقه في الدعسوى الموضوعية التي أثير الدخسع بعدم الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيما ، واذ كان ما يسمتهدغه المدعى بصفته من دعمواه الموضوعية هو الافراج عن ارصدة جانين بول جرابيديان في الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل _ وهي تمثل ثمن بيع عقارات _ وفقا للمادتين ١١٥ ، ١١٦ من اللاقعة محل الطعن ، والعصول على هذه الارصدة والقيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون ، وكان الثابت من الاوراق أنه بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وهرسا بتاربيخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وافقت السلطات المصرية على الافراج عن حبلغ ٨٦٨ مليون جنيه من ارصدة الحسابات الرأسمالية غمير القابلة للتحويل المفتوحة لدى البنوك المصرية باسماء الفرنسيين غير المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها فى تغطية الاحتياجات المعطية اللازمة لمغتلف القسسام السفارة الفرنسسية والمقنصليات الفرنسية في جمهورية مصر العربية ، على أن تقويم المحكومة المفرنسية بسداد التنيمة للرعايا الفرنسيين في المخارج ، وعلى الساس حددًا الانتفاق المتبادل (مستندرتم ٢٢ ملف المدعوي) تتقدم المدعى بعسفته والسيدة « ليليان مانوش جرابيديان » ما التي انعصر فيسها ارث شقيقتها « جانين بول مورابيديان » ـ الى البنك الاهلى المسرى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ، ٢٨ نوغمبر سنة ١٩٨٨ بطلب تحويل ربسيد الحساب المتجمد الى السفارة الفرنسية ، وبقد عم بالفعسك هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالي الغير قابل للتحويل حسبما هو وارد في خطابي البنك الاهلي المصرى المؤرخين ١٩ ابريسل ، ٢٦ مايو سنة ١٩٨٣ (المستندين رقمي ٢٦ ، ٣٢ ملف الدعـوى.) • وذلك بعد أن اغرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارمسدة المتجمدة مع التحفظ على مبلغ ٢٥٤ر،٢٥٤ جنيه تحت تسوية ضريسة التركات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » •

لما كان ذلك ، غان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعسوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالى تكون مصلحته فى الفصل فى الدعوى الدستورية ــ الماثلة ــ منتفية ، مما يتمين معه الحكم بعدم قبسول الدعوى •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة .

جلسة ٢١ يناير سينة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبهور رئيس المحكهة وحضور المسادة المستشارين محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل حرسى ومعدوم مصطفى حسن ومحمد عبد المخالق المنادى ومثير أصين عبد المجيد وفسوري اسمسسسم مرئس اعضار الدكتور محمد ابراهيم أبو المعينين المغوس وحضور السيد / لحيد على فضل اللسه وحضور السيد / لحيد على فضل اللسه وحضور السيد / لحيد على فضل اللسه

قاعسدة رقم (٢)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضائية « دستورية » (١ لسسنة ١٠ ق - ع)

ا المحكمة المليا حاريق ردع الدعوى الدستورية امامها حقول الدعوى .. انصال المحكمة المليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفعج بعصدم الدستورية امام ححكمة المؤضوع ، فاذا تبينت جدية الدفع حددت ميعادا ارفع الدعوى امام المحكمة المفايا فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعمـــوى الدستورية في مقبـــولة .

١ — مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ — اللتين رفعت الدعوى فى ظلهما — ان اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة ، ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المددى من المدعى على المادة الاولى الدفع بعدم الدستورية المددى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون غيها ، ومسن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المسادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة

٢ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافى مصلحة شخصية مباشرة الطاعن من طعنه ومناط هذه المملحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسعتها .

الاجسراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى المحتولة عند الدعوى المحتولة المحتولة المحتولة المحتولية المحتولية المحتولية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات الصحفية وقدرار رئيس الاتحاد الاشتراكي المربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشساء المجلس الاعلى للصحافية و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وشررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة . حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق _ تتعصل في أن الدعى كان قد تقدم الى مدير ادارة الطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ــ المدعى عليه الاول ــ بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التصريح له باصدار صحيفة يومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ه ديسمبر سنة ١٩٧٤ بضرورة هصوله ابتداء على موافقة اللجنة التنفيذية للاتصاد الاستراكي العربي ثم استيقاء باقى الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ، فأعاد الدعى طلبه من المدعى عليه الاول بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي والكنه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الاول يؤكد فيه أنه من غير المكن التصريح له باصدار المنخيقة الشار اليها الا بغد حصوله على الموافقة سالفة الذكر تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ٠ واذ رأى المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ أنه يتضمن قرارا اداريا فقد اقام الدعوى رقم ٥٩٨ لسسنة ٢٨٠ قضائية امام ممكمة القضاء الادارى طالبا الغاءه حيث تمسك بصحيفة داعواه وبمذكرة دفاعه بعدم دستورية القرار بقاتون رشنم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسسنة ١٩٩٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الأتخاد الاشتراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة • ويتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الأداري بوقف الدعوى حتى يرفع المدعى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ــ اللتين رفعت الدعوى فى ظليما ــ أن انصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدمع حددت ميعادا لرمع الدعوى أمام المحكمة الطيا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاستراكي المربى رقم } لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعـوى المالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ •

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقسم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن « تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ استة ١٩٦٠ : رقد نعى المدعى على هذين النصين بمخالفة الدستور المدورهما من رئيس الجمهورية فى غير الاحوال والظسروف الاستثنائية التي يجوز غيها اصدار قرارات بقوانين ولحدم عرضهما على السلطة التشريعية ولمخالفتهما للمادتين ٤٧ ، ٤٨ من دستور سنة ١٩٧١ لمادرتهما حقوق المواطنين وحرياتهم الاسساسية فى التعبير عن آرائهسم •

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ _ نصت على أن « حرية الصحافة وملكيته ا للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللاحزاب السياسية مكفولة طبقا للقابنون ، وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والاموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه البين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف وملكيتها على الاحزاب السياسية والاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة لملكية الصحف التى تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة هيما عدا الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والاوضاع التي عددتها المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون اجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب في الفقرة الاولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الصحيفة واسمها والاغة التى تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع غيها الصحيفة ، كما نص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الاعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصصفة خلال مدة لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار • وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض » ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على الاشخاص المنوعين من مزاولة الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادىء تنظوى على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من بمبادىء اتقيم • ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى الصحافة الذي اسندت اليه المادة ١١٦ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو المبين بالدستور والقانون ، ثم نصت المادة ٥٥ من القانون ١٤٨ اسنة ١٩٨٠ الشار اليه على الغاء كل نص يخالف احكامه •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع فى القانون رقه المهرا السنة ١٩٨٨ أذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد الغى نص المادة الاولى مسن القرار بقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ اسنة ١٩٦٠ المطعون فيهما ورسم اجراءات جديدة لاصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية للاستور للافراد وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، غير أن المشرع فى ذات القانون نظم الاوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص فى المادة ٩٩ منه على أن المسحف القائمة حاليا التى تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكية خاصة لاصحابها وتستمر فى مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، شم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف صدور الصحف التى لم يرخص باصدارها » •

وحيث أنه من المقرر _ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أشير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها ، واذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء القرار الادارى الصادر من الهيئة العامية للاستعلامات بعدم امكان حصدول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية الاتصاد الاستراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التى رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف _ على ما سلف بيانه _ واجبه التطبيق فسور نفاذه في ١٤ أكتسوبر سسنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون ــ وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للافراد ، بعد أن حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم اصدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الا للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، فإن المدعى لم تعد له مصلحة في الفصل في الدعوى الدستورية بعد الغاء المادتين المطعون فيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من اجراءات جديدة في الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للمحف التي لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن شم تكون الخصومة في الدعوى الأثلة قد أصبحت غير ذات موضوع الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة المادة الاولى من

القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعـة من القــرار بقانون رقم ١٥١ لســنة ١٩٦٤ •

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة الذي أعاد تنظيم أحكام واجراءات اصدار الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقسام المدعى في دعواه المائلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها .

لهدده الاسباب

حكمت المحمة:

أولا: باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لمسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لمسنة ١٩٦٤ وعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك •

ثانيا بالزام المكومة مصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور متحى عبد المصبور رئيس المحكية وحضور السادة المستشارين : محمسد على راغب بليغ ومصطفى جبيسل موسى وممسدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيسد ومحمد كبسال محفوظ وفريف برهسام نسـور

وحضور السيد المستشار الدكتور وحود ابراهيم أبو العينين المفوض وحضور السيد / لحود على فضل اللسه المين السر

قاعىسدة رقسم (٣)

القضية رقم ٨٤ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ ــ دعوى دستورية ـــ أعمال السيادة ـــ اختصاص ، المحكمة الدستورية العليا
 استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاد الدستورى يأتى تحقيقا اللاعتبارات
 السياسية التى تقتفى الذاى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعـــى
 المحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية

مصالحهسا العليسا .

٢ ــ أعمال السيادة ــ ماهيتهــا .

أعمال السيادة هي التي تصدر عن السياسة المليا الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجيـــة بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن أقليمها من الإعتداد الخصارجي .

١ – الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها – كأصل عام – فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والنققه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال السرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعـوى قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسي قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطـورت به قواعدها ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية قواعدها ما التنظيم القضائي الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب التنظيم القضائي الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء المسادة من ولاية القضاء المسايدة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى — بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج — النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى المفاط على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الداخل صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستوري فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تحد المجال الميوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة ٠

٢ — العبرة فى التكييف القانوني لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هي بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التي يجمعها اطار عام هي أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها مسن سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتسداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده و الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده و المنارع عن المنارع المناء وحده و الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده و المنارع عن المنارع المناء وحده و المنارع ا

الاجسسراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة المجيوش العربية فى البلد الذى تقضى الفرورات المسكرية بانتقالها اليه •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة السوم و

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى -- وزير الحربية — بصفته متضامنين بأن يؤديا لهم مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا لهم عن الأصرار الملدية الادبية التى لحقتهم من جراء وفاة مورثهم المرحيم على المغربى تأسيسا على فبوت خطأ المدعى عليه الاول — وهو جندى جزائرى الجنسية — أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثاني بصفته ، وإذ كانت المادة الخاصة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية فى البالد الذي الخاصة من التفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية فى البالد الذي تتضى الضرورات المسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع الشترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضى بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلا للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة وبعدم خضوعهم لولاية القضاء المدنى أولأية اجسراءات أخرى في هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الاضرار التي تلحق بالاشخاص أو الاموال بعضفة عامة حيثة يشكلها الامين العام للجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كافة المنازعات التي تنشأ بين القوات الطيفة وبين المواطنين المصريين ، وحرمتهم مسن التتفاضي والالتجاء الى القاضي الطبيعي بالمخالفة للمادة ١٨ من الدستور و ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ الى هذه المحكمة المفصل في دستورية المادتين الثالثة والخامسة من الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية والانتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية والانتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية والمناسة من الموسوعة والموسوعة والمؤسوء ومن ثم أوالد كالفلاء المادة والمؤسوعة والمؤسوء ومن ثم أوالد كالفلاء والمؤسوعة والمؤسوء والمؤسوء ومن ثم أوالد كالها للفصل في الدعوى المؤسوعة والمؤسوء ومن ثم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم المؤسوء ومن ثم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم المؤسوء ومن أم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم المؤسوء ومن أم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في المؤسوء ومن أم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في المورود ومن ثم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى المؤسوء المؤسوء ومن أم أوالد كورة باعتبار أن ذلك لازم للمؤسوء ومن أم أمالد كورة باعتبار أن ذلك لازم للمؤسوء ومن أم أولد كورة باعتبار أن ومن أم أمالد كورة باعتبار أن كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة بالمؤسوء ومن أم ألمالد كورة بالمؤسوء ومن أم ألمالد كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة المؤسوء ومن أم ألمالد كورة بالمؤسوء ومن أم أمالد كورة بالمؤسوء ومن أ

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساسا لها _ كأصل عام _ في مبدأ الشرعية وسيادة القيانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه النضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي قضائية النشاة ولدت في ساحة القضاء الاداري وتطورت به قواعدها ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي المديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتاتبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر القضاء العدى والقضاء الاداري على السواء • واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الاداري على السواء • واستبعاد أعمال السيادة أعمال المادي والقضاء الاداري على السواء • واستبعاد أعمال السيادة من ولاية

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسسية التى تقتضى ـ بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج ـ النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضاءائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

وحيث أن العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التي يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اتليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده .

وحيث أن البين من الاتفاقية الملعون فيها أنها أبرمت حكما يبين من ديباجة اصدارها حاستنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الأولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القسرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المسترك فى دور انعقاده الاعتيادى سنة ١٩٩٥ فى شأن تحركات القوات من بلد عربى المن عربى آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المسترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سسنة مجلس الدفاع المشترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سسنة الموحدة الإهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضى ، كمسا الموحدة الأهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضى ، كمسا

قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وقيود الاقامة والتسجيل وينزويد أعضاء القسادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطنى وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدنى في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التى تنشأ بين أعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث • وعنيت فى مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصى لاعضاء القوات • وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء القوات ، والزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أي خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية •

لا كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت في اطار جامعة الدول العربية لل تنظيما لاوضاع الدفاع المسلمية بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القلوت في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، واذ وافقت مصر على هذه الاتفاقية بعدف

الحفاظ على كيان الدولة واستجابة المتضيات سلامتها وأمنها الخارجي، فهى تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسة العايا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التي ينبغي أن تنحسر عنها الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعدم المتصادل هذه المحكمة بنظر اللاعوى •

لهدده الاسسات

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فنحى عبد الصبور رئيس المحكرة وحضور السادة المستشارين : محصد على راغب بليغ ووصطفى جبيل مرسى ومسدوح مصطفى حسن ومحيد عبد الخالق النادى وينير أيين عبد الجيد ورابسح لطفى جمسه أعضار

وحضور السيد المستثار الدكتور حجد ابراهيم أبو العينبن وحضور المسلمد أحيد على غضل اللبه

المستوض أمين الستو

قاعسدة رقسم (٤)

القضية رقم ٩٣ لسنة } القضائية ((دستورية))

١ ــ شريع ــ وجاله ــ جلامات التشريع ــ السلطة التقديرية للبشرع .
 مجالات التشريع الذي تبارسه السلطة التشريعية تبتد الى جبيع الموضوعات ،
 كيا أن جلامات اللشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للبشرع المسادى
 ما لم يقيده الدسستور بحدود وضوابط معينة .

١ – مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هى من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع المادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتمين على التشريع التزامها والا عد مخالف للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملترما بأحكام الدستور وقواعده •

الاجـــراءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٢ أودع الدعيان صحيفة هذه الدعــوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحــكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للامـــلاح الزراعي باصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لســنة ١٩٥٣ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجــه المبين بمحضر الجلســة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكيدة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة •

حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعيين كانا قد تقدما باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية بخمسين غدانا على الاكثر وأدرجا في هذا الاقرار مسلحة من الارض ذهبا المي أنها من أراضى البناء مما دعاهما الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه المساحة أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي • واذ ردت العيئة العامة للاصلاح الزراعي هـــذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقسم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسين التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها فى الاراضى كى تعد من أراضى البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر في مالة الاراضي محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمالفته للمادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بتاريخ ٩ مايو سسنة ١٩٨٦ وقف الاعتراض حتى يرفع الدعيان الدعوي الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى المثلة بطلب الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قسرار مجلس ادارة المهيئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ ٠

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم و لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى المكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما فى حكمها قد نصت فى فقرنيها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا • كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة وذلك مم مراعاة الفقرة السلبقة » •

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسرى في شأن الاراضى الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاصلاح الزراعى والقوانين المدلة له وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » ، ومن ذلك حصيما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور القواعد الخاصة بأراضى البناء المستناه من المساد طبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا الصدد للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٥٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه الدستورية فيما تضمنه من تعديل للفقرتين الاولى والثانية من الماد المشار اليه التشريعي رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ الستنادا الى المادة ٢٠ مكررا من المرسوم بقانون المشار اليه التي أجازت للجنة العليا للاصلاح الزراعي و وقد حل معلها مجلس ادارة الهيئة العامة العليا للاصلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس المجمهورية الماسلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس المجمهورية

رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيا ملزما أوجبت نشره في الجريدة الرسمية ، فان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار اليها تسرى كذلك في شسأن الاراضي الفاضعة لاحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءا متمما له طالما أنه لم يأت بحكم جديد ،

وحيث أن الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيهما تنصَّان على أنه « لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي : ١ ــ الاراضي الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبــل صدور قانون الاصــلاح الزراعي ، ٢ ــ الاراضى الداخلة فى كوردون البنادر ــ والبلاد الخاضعة لاحسكام القانون رقسم ٥٣ اسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتى: أ ــ أن تكون هذه الاراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عــدة قطع بقصد عرضها للبيع أو البادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها ، ب _ أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي ، هِ ــ أن تكون احدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا ٠

وحيث ان المدعيين ينعيان على النصين المطعون غيهما انهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على ان « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التي فوضت المشرع المادي في تحديد الحد

الاقصى الملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدسنور لم يجر مسذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضى الزراعية دون اراضى البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيدا على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضى الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتسد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة أخرى فان ما آتى به النصان المطمون فيهما من تفسير تشريعي يهدر طبيعة الارض والعرض من استعلالها ويظالف ما وضعته المادة ٣٥ من الدستور من ضابط لتمييز الاراضي الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضي بوصف « الزراعية ي الزراعية من نعيرا تحكمي من شأنه ان يدخل في نطاق الاراضى الزراعية أراض تعتبر بطبيعتها شأنه ان يدخل في نطاق الاراضى الزراعية أراض تعتبر بطبيعتها والعرض الذي تستعل فيه من اراضى البناء ويخضعها بذلك المصد

وحيث ان الدستور بعد بن نص فى المادة ٣٣ منه على ان « الملكية المخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص فى المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى فى المادة ٣٧ بأن « يعين القانون المد الاقصى الملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ١٠٠٠ » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالشرع العادى يعين الحدد الاقصى الملكية الزراعية دون أن يضع معيارا المدة ١٧ من الدستور من وصف الملكية التي يعين القانون حدا أقصى يعيز الاراضي الزراعية محل هذه الملكية التي يعين القانون حدا أقصى لها بأنها «زراعية» فهو وصف يمتاج الى تحديد وبيان للضوابط التي يتمقق بها قيامه فى جانب هذه الملكية توصلا الى تحديد ما يدخل فى نطلق المدد الاقصى للملكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع لذي تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كفا أن

ملاءمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع النزامها والاعد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من دق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون فيهما من التفسير التشريعي الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراَّعية وما لا يعد كذلك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعي حالات ــ ليست على سبيل الحصر _ الخرجها من الاراضى الزراعية المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم بقانــون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقــرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المسار اليهما واعتبر هذه المالات - متى توافرت عناصرها - من أراضي البناء التي لا يشملها المد الاقصى للملكية الزراعية وترك في غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا ــ عند النزاع ــ الى الجهـــة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها ، لما كان ذلك فان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعي سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذي قررته المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاءمات التشريع التي تنأي عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادي على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون نيهما على غير أساس الامر الذي يتعين معه رغض الدعوى •

لهسذه الاسسباب

حكمت المصكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعيين الممروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحلماة .

حلســة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

رئيس المكية المؤلفة برياسة السيد المستثمار الدكتور نتحى عبد المبور وحضور الممادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادي ومني أمين عبد المجيد وفوزى أسسعد مرقص أعضساء

المسوض وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وحضور السيد / أحمد على فضل الله

أمين السسر

قاعــدة رقيم (٥)

القضية رقم 7 لسنة } القضائية ((دستورية)) (١)

١ - دعوى دستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعها تتداق بالنظام المعام ، مخالفة هذه الاوضاع ، .. أثره ... عدم قبول الدعوى. الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) ون المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد ارفعها الذي تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدسستورية . وهي أوضاع اجرائية جوهرية في التقاضي ومن النظام العام .

٢ ــ دعوى دستورية ــ البعـاد المحدد ارفعهـا . ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص النقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على هد سُـواء .

١ ، ٢ . أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده

⁽¹⁾ اصدرت المحكمة بنفس الجلسة أحكاما في الدعاوي ارقام ٥٠٠٠ ، ١٠٢ / ١٠٣ السنة ٤ ق دستورية / ١ / ٢ / ٢٠ / ٢٥ / ١٣٤ السنة ه ق دستورية ، وبجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ حكمين في الدعويين رقمي ١٠٠ لسنة ٤ ق ، ١٥ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أحكاما في الدعاوي أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ لسنة ٥ ق دستورية وبجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ أحكاما في الدعاوى أرقام ٧ ، ١٩ ، ٨٠ لسنة } ق دسستورية } ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٦ لسنة ٥ ق دسستورية ٠ وبجلسة ١٩ مايو سمنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقم ١٣٤ لسنة } ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام ذات المبدأين .

لوفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابدا، دفسع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشسهر ، وهذه الاوضاع الاجسرائية بعيماد رفعها حد تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا بعيماد رفعها حد تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، آمر كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقدرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا اختميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انتضائه ، والا كانت فير مقبولة .

الاجسراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة واهتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٢ من القرار بقانون المسار اليه ه -

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسسة اليسوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة و ميث أن الوقائع بعلى ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق بتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ١٩٤٥، ١٩٨٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طلب فيهما المكم بتتبيت ملكيته للعقار السابق فرض المراسة عليه بالقرار الجمهورى رقسم ملكيته للعقار السابق فرض المراسة عليه بالقرار الجمهورى رقسم الابتراقية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون الابتدائية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض المراسة ميث دفع المدعى فى الدعوى الاولى بجلسة ١٩٨١ لسنة ١٩٥١ للشار اليه بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ملك المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى المائلة بطلب المحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، بطلب المحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية الموارية القرار بقانون سالف الذكر

كما دفع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣٠ ديسمبر سنة المدهم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٦ ثم للخسة ٨٨ فبراير سنة ١٩٨٨ ثم لنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى الدستورية ٠

وحيث أن الققررة (ب) من المادة ٢٩ من قلنون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ تندس على ان بتنولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة • ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفعم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتب كأن لم

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رهعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعدوى النستورية أو بميعاد رغمها _ تتعلق باانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده ، وبالتالي لهان ميعاد الثلاثة أشهر الذي لهرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المسار النيها ، أو الميعاد الذي تحدده مُحكمة الموضوع في غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غيير مقسولة •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المدى من المدعى في

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، فأنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية موعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مس لا تتوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ (ب) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى فى تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية ، فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا على ما سلف بيسانه ،

وحيث أنه بالنسبة الطمن بعدم الدستورية البدى من الدعى في الدعوى رقم ٥١ اسنة ١ قيم — فقد ابدى الدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ غصرحت له المحكمة برفع الدعوى بجلسة ٢٧ نوغمبر سنة ١٩٨١ غصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أى بعد انقضاء اليعاد المحدم لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى ما يدل الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع الدستورية وللهضوع الدعوى الدستورية وللمضوع الدعوى الدستورية ولا

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلســة ۳ مارس سنة ۱۹۸۶ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور غنجى عبد السبور رنبس المحكية وحضور المسادة المستشارين : حجيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومبدوح وحضور عبد المجيد عبد الخالق النادى ومني أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعسه

اعند المساد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المنسوف المنسوف وحضور السيد / أحمد على نشل اللسه رين السسر

قاعـــدة رقـم (٦)

القَعْدِية رقم ٤٥ لسنة ٤ القضائية ((دستورية)) (١)

١ ... دعوى دستورية ... اجراءانها .
 ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تتوم الا بالتصبالها
 بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع القررة في المادة ٢٦ (ب) من قانون المحكمة .

٢ ــ دغوى دستورية - نطاقها .
 نطاق الدعوى الدستورية بتحدد بخطاق الدفع بعدم الدستورية الدى أمــام
 محكة الموضــوع .

١٠ ٢ ـ ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع القسررة فى المادة ٣٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطلسابقا للاوضاع القسرة قانونا .

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما فى الدعوى رقم ١ لسنة
 ٥ قى دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما فى الدعوى رقسم
 ١٣٤ لسنة ٤ قى دستورية تضمنا ذات البداين .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٢ اودع الدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ . قلم كتاب المدار قانون تسوية المواد ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلســة اليــــوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتعصل في أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقسم ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقسد البيع الصادر من الحراسة العامة اللطوارىء الى شركة بمصر المتأمين المدعى عليها الاولى ـ عن العقار الذى يملكه المدعى ـ واذ صدر التقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشيئة عن المراسة فقد لحيات الدعوى الى محكمة القيم للاغتصاص بنظرها عملا بالملاحة السادسة من القانون الذكور ، ولدى نظرها أمام المحكمة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٨ دفع المدعى بمسدم بسستورية الملادة الماشرة، من القانون رقم ١٩٨٩ دفع المدعى بمسدم توسية الملادة المسادرة قاسون تسسوية

الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والقرار بقانون رقم ١٤١١سنة المحكمة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، غامهاته المحكمة شهراً الرقع الدعوى الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة بطلب المحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٧ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القسوانين واللوائج على الوجه البسالي » :

. (1)

(ب) اذا دفع أحد النصوم أثناك نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى ، وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى، فى المعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى التاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها فدل بذلك على أنه اعتبر هذيب الامبرين من مقومات الدعوى الدستورية عقدر محكمة الدستورية علا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلل الاجل الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة السهر وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رفعالدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ــ تتعلق بالنظام الغام باعتبارها شكلا

جوهريا فى التقاضى قعيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى عينه ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه الشرع على نمو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى هم يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقسولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، الا ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، غانه لما كانت ولايئة المحكمة الدستورية العليا في الدعساوي الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوي اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، غان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه الماشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا ٠

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ – فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريتها أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفسع المدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٦ ، وأذ كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٦ غان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خالاله ٠

لما كان ما تقدم ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قيول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدوغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلســةُ ١٧ مارس ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور نقصى عبد المسبور رئيس المحكة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل موسى ومبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمسين عبد المجيد وشريف برهام نسور أعسساء

وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم ابو العينين الخسوش وحضور السيد / أحبد على نشل اللــه أبين الســر

قاعـــدة رقـم (٧).

القضية رقم ١٠٠ اسنة ٤ قضائية « بستورية »

- ١ ـ دعوى دستورية ـ اجراءاتها ـ المعاد المحدد لرفعها ـ الداريق الذي رسمه المشرع لرفعها ـ هذان الاجران من مقومات الدعوى الدستورية وتعثير أوضاعا اجرائية تتعلق بالنظام المسام .
- ٢ ــ دعوى دستورية ــ الميفاد المحدد ارفعهـا ــ جيعاد الثلاثة أتشبيخ الذي نوصه المسعورية بعادا وحمد المسعورية بعادا حتيبا يقدر حكيمة الوضوع والخصوم على حد سواء ــ أثر ذلك ــ التزام الخصوم يرنم دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقمى وألا كانت دعواهم فــي حقيسولة ب
- ٣ ــ دعوى دستورية ــ المعاد المحدد لرفعها ــ سكوت محكمة الوفسـوع عن تحديد جيماد لرفع الدعوى الاسمــقورية ــ وجزب رفعها قبــل انقضاء الحــد الاقصى للبيعــاد ــ رفعها بعد انقضائه ــ عدم قبول الدعوى .
- ا ــ أن الشرع رسم طريقا الرفح الدعوى الدستورية التى أتاخ المخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى عدده ارهمها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، قلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى غاط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية حسسواء ما اتصلى منها بطريقة رقع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها حسلواء ما النظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تعبيا به

- المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذى حدده •
- ب ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المسار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد مصكمة الموضوع والخصوم على حد سواء فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الصد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •
- س لا كان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم الله المنة ١٩٧٠ أمام محكمة الوضوع بجلسة ٢٧ ينساير سنة ١٩٨٠ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا ف ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليها كحدد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى يجمل هذه الدعوى غير مقبولة .

الاجسراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوظين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقسائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى لدى محاكمته أمام محكمة المبنح والمخالفات المستأنفة بمحكمة كفر الشسيخ الكلية في الدعوى رقسم والمخالفات المستأنفة بمحكمة كفر الشسيخ الكلية في الدعوى رقسم الموضوع تحت أحكامها والتي طلبت فيها النيابة معاقبته بالمواد (، ، ، ۷ ، ۱۷ ، ۱۵ ، ۵۸ مكرر من المرسوم بقانون رقسم ۹۹ لمسنة ۱۹۷۰ والقانون ۷۶ لمسنة ۱۹۷۰ ، قد دغم بجلسة ۱۹۲۷/۱/۲۷ بمدم دستورية القانون الذي تدور حوله المحاكمة غأجلت المحكمة نظر الدعوى في تأجيلات متالية ثم أقام المدعى دعواه المائلة بطلب المحكم بعدم دستورية القانون رقم ۷۶ لمسنة ۱۹۷۰ •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ـ وعلى ما حسرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن الشرع رسم طريقا الرفع الدعوى الدسبه ورية التي اتاج المخصوم مباشرتها وربط بينه وبين اليعاد الذي حدده الرفع هاي غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقسومات الدعوى

الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقسرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بهيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تعيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي مدده ، وبالتسائى فإن ميعاد الثلاثة أشسهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقضى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء و فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدغم بعدم دستورية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٧ غتاجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا في ٢٦ يونية سنة ١٩٨٧ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذي حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرفسع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذي يجعل هذه الدعوى غير مقبولة ،

وحيث أنه لا تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهسنه الاستباتبه

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعنوى ، ويعمسادرة الكثالة ، وألزمت المدعى المسروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أثماب المماماة ،

جلســة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

قاعـــدة رقـم (٨)

الْقَضية رقم ١٣٦ لسنة ٥ القضائية « دستورية » (١)

- ا دعزى دسستورية حصكم حجية .
 الدهاوى الدستورية عينيه بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية خطلقة قبل المكافة ، وطلق و و و المكان الدولة سدواء كانت قد انتهت الى خد دستورية النص الطعون فيه أم الى دستورية .
 اسساس ذلك .
- ٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلحة فيها ــ قبولهــا .
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحسكمة الدستورية الماليا أن قضت بعسدم
 دستوريته ــ انتفاء المسلحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قبول الدعرى .
- ١ ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستروية الطيا دون غيرها الرقابةالقضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية » » ونصت الملادة ١٤٩٤ من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية و وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الدستورية و وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ حكما في الدغوئ رقم ١٣٨ لسنة ٥ قي دستورية تضمن ذات المبداين المذكورين .
 (م ٤ ــ المحكمة الدستورية)

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستريته ورفض الدعوى على هذا الاساس و وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية العليا دون غيرها القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلغي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطـــــلان •

٣ ــ لا كان ذلك وكان الستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقــم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشـــأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالهــا والاتجــار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥٠ لســنة ١٩٦١ وقد سبق لهــذه المحكمة أن قضت برفض الدعارى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه • وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المضومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشــور من جديد بشأنها • فــان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبــولها •

الاجـــراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلسة

٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول المحقة بهذا القانون ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت هيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل هيها أو بعضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة • حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليــوم •

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعــوى الجنائية فى الجناية رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد الدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرا مضدرا ، «أقراص الموتولور» فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق به ، واذ تراءى لحكمة الجنايات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على تراءى لمادتين ٢٠ ، ١٤٤٤ من الدستور، مقد قضت بجاسة ، ما أديل

سنة ١٩٨٠ بوقف اندعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٣٠ من القانون رقم ١٨٢ لمسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول المحقة بهذا القانون ٠

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة الاعاوى أرقام ١٩ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق دستورية برغض النعى فى كل منها بعدم دستورية المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم المقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم بقرار يصدر منه أن يعدل فى الجداول المحقة بهذا القانون بالحذف وبالاضاغة أو بتغيير النسب المواردة غيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة ونشر الحكم فى كل من الدعاوى المذكورة فى الجريدة الرسمية بتاريخ

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائية ١٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من المدستورية القوانين واللوائية الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، ونصت المادة ١٩٤٩ من تانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ من مازمة الجميع سلطات الدولة والمكافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام مازمة المحمومة فيها المي النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب توجه الخصومة فيها المي النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري ساتكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على التصوم في الدعاوى المنافة وستورى ساتكون الما حية على الشروى التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ساتكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على التصوم في الدعاوى الذي الكافة المنافق الدعاوى التي الكافة المنافق الدعاوى التي صدرت غيها ، واتما ينصرف هذا الاثر الى الكافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى حدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس • وذلك لعموم نصوص المادت بن ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانيين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته بعدم حستورية النص فتلغي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطائن •

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى المائلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بشان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزيسر الصحة رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النصوص المسلر اليها على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المضومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها و غان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتسالى يتعين المحكم بعدم قبولها و

لهدنه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلســة ٧ ابريل ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور متحى عبد المسبود رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محبد على راغب بليسغ ومصطفى جديسل موسى ومدوح مصطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادى ورابح لطفى جمعسة وخسوزى أسعد مرتس

سينين المسوض أمين السر

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وحضور السيد / أحمد على نضل اللــه

قاعسدة رقسم (٩)

القضية رقم ١٣٧ السنة o القضائية « دستورية »

ا ــ دعری دستوریة ــ قبسولها .

وجوب ان بقضن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجرهرية التي نصت عليها المادة (٢٠٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

حكمه ذلك ــ اغفال هذه البيانات ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى .

ا _ أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن الشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة _ الذين أوجبت المادة ٣٠ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو المصيفة _ أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٠ من القانون ذاته ، محث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد السائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ٠

الاجسراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد أن قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة ١٩٧٠ كلى بعد أن قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة الديوبر سنة ١٩٨٠ بوقف السير في الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزيسر المي المحمة الخاص بأضافة أقراص (الميثاكوالين) الى جدول المخدرات المحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

وقدمت ادارة تنضايا المكومة مذكرة طلبت نيها المكم بعدم قبول الدعموى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتمصل فى أن النيابة العامة أقامت الدعوى المنائية فى المناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان لانها أحرزت بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أقراص الميثاكوالون) في غير الاحوال المحرح بها قانونا ، وطلبت عقابها وفقا لاحكام القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۰ والبند (۹۶) من الجدول رقم، ۱ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ۲۹۵ لسنة ۱۹۷۰ و واذ تراءى لمحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسة مم أكتوبر سنة ۱۹۸۰ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قوار وزير المحمة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المضدرات بالمثلق بالقانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۹۰ في شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها و

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العلما الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتسمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعسدم دستوريته والنص الدستوري المدعسي بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن الشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبى، عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لملحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانــون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لا تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المسار اليه . لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنايات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بالحالة أوراق الدعوى التى المحكمة الدستورية الطيا التي أنه قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدفاع عن المهمة من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٩٣ لسنة ١٩٩٦) دون أن تضمن المحكمة قرارها أىبيان عن النصالدستورى الدعى ممخالفة قرار وزير الصحة رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخللفة الدستورية التى تميب نصوص هذا القرار ، غان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقب ولة ٠٠

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ٠

جاسة ۲۱ أبريل سينة ۱۹۸۶ م

الواعة برياسة السيد المستشار الذكتور تمتعي عبد المبور رئيس الحكمة وحضور السادة المستشارين محبد على راغبي بلغ وبمسطى جبيل برسى ومدوح مسطفي حسن ومحمد عبد الفسائق الثادى ورابح لطفى جمعه وفوزى اسسعد برتمس اعضساء وخضور السيد المستشار عبد الرحين تحسير المسوض المسوض

وحضور السيد / أحمد على قضل اللب

قاعـــدة رقــم (۱۰)

القضية رقم ٧ السنة ؛ قضائيسة ((دستورية))

- ر حدوي دستورية ـ اجراءاتهـا المعاد المحدد لرفعها ـ الطــريق الذي رسمه الشرع لرفعها ـ هذان الامران من مقومات الدعوى الدســـتورية ، وتحدر أرضاعا اجرائية تتعلق بالنظــام العام .
- ٢ ... دعوى دستورية ... المعابد المصبح الشهاء المعادة السعد الذي فرضه المراجع على نحو آمر كحد اقمى لرفع الدعوى الدستورية او المعادالذي تحدده دعكية الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ... بعتبر مبعادا حتميا دعس رغع الدعوى الدستورية قبل القضائه والا كانت غير مقبولة .
- حدوى دستورية ــ المعاد المحدد لرفعها ــ تأجيل محكمة الموضوع الدعوى
 المرضوعية الى جلسة لامقة الاقضاء الإجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى
 الدستورية ــ لا يعنى احتداد الإجل الذي حددته ارفعهــا .
- ۱ أن الفترة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) ••••• (ب) اذا دفع أهد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المسلكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع مي المنام ميكن » ، ومؤدى هسذا النص وعلى اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هسذا النص وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح المضوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فسلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ... سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ... تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامـة حتى ينظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءا تالتي رسمها وفي الموعد الذي عينـه •

٢ ــ أن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هــذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

س ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسسة ٢٤ يناير سسنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لمفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة • وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها أصليا عدم قبول الدعوى واطتياطيا رفضها • وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم •

المكمسة

بسد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالماء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع العقارات المطوكة لهم والسابق غرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاد هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك العقارات وريعها لهم ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم عمالا القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ أسنة ١ قضائية قيم القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الشار اليه ، فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى المائلة بطلب المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى المائلة بطلب المحكمة بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ السانة ١٩٨١ المسانة ١٩٨١ السانة ١٩٨١ السانة ١٩٨١ السانة المحكمة بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ السانة ١٩٨١ المسانة ١

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالي: (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القدمائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورائت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر ارفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رغعها ... تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستهورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض المراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدار مشهراينتهي فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فإن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرنعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم

قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفسع عواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريسة .

لهده الاسباب

عكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ۲۱ أبريل سنة ۱۹۸۶ م

المؤلفة برياسة السيد المستصلر الدكتور النخى عبد الصبور رئيس الحكمة وحضور السادة المستصارين محمد على راقب بليغ وجمعلنى جبيل جرسى ومعدوج مصطفى حسن ورابع الحلمي جمعه ومؤزى اسعد مرقدس وشريف برعام أور المسلسة وحضور السيد المستشار عبد الرضن نصب المسلسة المستشار عبد الرضن نصب المسلسة المستشار عبد الرضن نصب المسلسة المسلسة المستشار عبد المستشار عبد المستسار عبد المستسار عبد المسلسة المس

قاعسدة رقيم (١١)

القضية رقم } لبيينة ٥ قضائيسة ((دستورية))

 الدعوى دستورية - اجراءاتها - المعاد المحد ارفعها - الطحريق الذي رسمة المشرغ ارفعها - هذان الأحران من مقومات الدعوى الدستورية وتعتبر اوضاعا. اجرائية تتعلق بالنظام الجسام .

٧ ــ دعوى بيبيورية بــ المعاد المجدد ارمعها بــ جيداد القائلة أشبيج الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقمى ارفع الدعوى الديتورية أو المعاد المنى تعدر جيعادا حتيا الذي تحدد محكمة الوضوع في غضون هذا المد الأحمى يتعيز جيعادا حتيا يقد محكمة المضوع المحكمة المضوع المحكمة المضوع الحميد المستورية أو بسكوتها عن تحديد أي بيهاد بــ التراد المضمع برفع دعوادم الدستورية قبل انقضاء هذا المد الآحمى والا كانت دعاداهم غير مجسولة م.

ا _ أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعبوى الدستورية التى اتاح الفضوم مباشرتها وربط بيته وبين الميعاد الذي عدده ارهمها فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعبوي الدستورية ، فلا ترفع جديثة ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذي ياط المصرع جديثة ولا تقبل الا اذا رفعت خلال لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الأجرائية _ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها حتال بالفراع مناطق المام بالمقبارها شكلا جواهريا في المتناقل بنا المسرع مناطقة حتى ينتبطم التداعسي في المناقل الدستورية الوجراء المناقل بنا المسرع مناكلة عامة حتى ينتبطم التداعسي في المناقل الدستورية الوجراء المناقل الدستورية الموجراء المناقل المناقلة عامة حتى ينتبطم التداعسي في المناقل الدستورية بالأجراءات التي رسمها وقي المناقل المناقلة المنا

٢ ... أن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه الشرع على نحو آمر كعد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المسار اليها يعتبر ميعادا حتميايقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، عأن هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا المد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقيـــولة •

الاحسسر أءات

بتاريخ ١١ يناسر سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض المراسسة •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

وتغطرت الدعوى على الموجه المبين سمتضر الجلسة هيث التزمت هيئة المفوضين رأميها وقررت المحكمة اصدار العمكم فيها ببيلســـة اليـــوم •

المحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوبقائع على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق التحصل في أن المدعين كاتوا نقد القاموا الخدعوى رقم ٤٤٠٧ اسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبين الحكم محدم الاعتداد بالتصرف الصادر من أى من للعنى عليهم الآخرين فى املاكهم وعدم سريانه فى حقهم لبطلانه مع الفاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم اطيانهم لهم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ** لسنة ٢ قصائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ١٩٨٤/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ويتلك المحلسة المدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، ويتلك المجلسة المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٢/١٨ لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسسنة المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسسنة

وحيث أن الفقرة (ب) مسن المادة ٢٩ من قانسون المحمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القصائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ١٠٠٠٠ (ب) اذا دغم أحد الخصوم أنقاء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص المقضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة و ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدغم جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدغم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأى لم يكسن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشرع رسم طريقا الرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذى حدده ارفعها، فعل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقدومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة (م ه _ المحكمة الدستورية)

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة آشـــهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعــوى الدسةورية أو بميعاد رفعها ــ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شــكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالمي فان ميعاد المؤلاثة أشهر الذي فرضــه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضـوع والمخصوم على حد ســواء ، فأن هي تجاوزته أو سكتت عن تحــديد أي ميعاد اهتمى والا كانت دعواهم الدستورية تبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

لا كان ذلك ، وكان الحائض عن الدعين قد أبدى الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض العراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ غصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ غلم يقم المدعون برفسع الدعوى الدستورية خالال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لم فعم بعد الميعاد و ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد مددت بجلسة ١٤ نوغمبر سسنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الصد الاقصى الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه و الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكور نتجى عبد المبور رئيس الحكة وحصور السادة المستشارين : محبد على راغب بليسغ ومصلفي جميل مرسى ومبدوع مصطفى حصوا ومني أمين عبد الجيد ورابح لطني جمعيسة وفوزى اسسمد مرتس اعمسام مرتس وحضور البعيد المستشار الدكتور محبد إبراهيم أبو المعينين المسوسا وحضور البعيد المستشار الدكتور محبد إبراهيم أبو المعينين المسوسا المسوس وحضور البعيد أحميد على نشل اللسه

قاعــدة رقسم (۱۲)

التضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

اً ــ دستو؛ ــ ٨٠۽ات عامة ــ هريات شخصية .

حرص دستور سنة ۱۹۷۱ على كفالة الحرية الشخصية لإتصالها بكيان الفسرد ، فاتى ق الردد بن ١) الى ه؛ جنه بقواعد أساسية تقرر ضيانات عديدة لحياية الحرية الشخصية زيا يتقرع عنها من حريات وحريات .

٢ ــ درجة المسكن ــ تفتيش المسكن .

حرص الدسوتر على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسسكن سواء بدخوله أو تتابشه را لم يصدر أور قفسسائى مسبب دون أن يستثنى بن ذلك حالة التلبس والمسرومة .

٣ ــ دستور ــ الأدة }} من الدسستور .

نص المادة)} من الدستور جاء علما حظلة لم يرد عليـه ما يضمصه أو بسّده مما خوداه أن هذا النصي السسنورى يسترّم في جميع احوال خسيس المـاك، صدير الاحـــر القصائي المحبب وذلك صونا لحربة المـــكن الذي شبش صن المـــرية الشـــخصية .

٤ ــ دستور ــ التلبس والتفتيش ــ المادة ٧٤ اجراءات جنسائية .

تخويل مأمور الضبط القضائي المحق في تفتيش مسمكن المتهم في همسالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب هن بدلك مساطة المتحقق وفقا لمكم المادة ؟} المستور بالله عكسم المادة }} من المستور بابان فلك :

ا ، ٢ ، ٣ ، ٢ ؛ _ ان الدستور قد حرص _ فى سبيل الحربات العامة _ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على ان « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما

نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » شم قضت الفقرة الاولى من المادة ٥٤ منه بأن « لحياة المواطنيين للخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة الحرية المشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وحدم القبض أو الاحتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد من دستور سنة ١٩٦٣ ، ١٤ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لمصون تلك الحريات و الا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية.

وحيث أن المشرع الدستورى ... توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقلب اللجاني وجمع أدلة أثبات المجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن اخضصعه المصانات معينة لا يجوز أهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحسد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها و ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « المسرية المشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حسمه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة قيد أو منعه م، ويصدر هذا الامر من القائمي المختص أو النيابة ألم المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القائمي المختص أو النيابة المحامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

عنى أن « للمساكن حرمة غلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول الساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور،

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستورى قد فرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتغتيش المساكن غيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي الختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالمة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلاعن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المالدة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من خسرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتنتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هـذا النص الدستورى يستازم في جميع أحوال تفتيش الساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة السكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ــ في الظروف التي صدر فيها _ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثني من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز _ وفقا للمادة ٤١ من الدستور _ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد • يؤكد ذاك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلمس من

مكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط فى المشروع النهائى ليذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ العالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة _ على ما سبق ذكره _ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين اوردهما ـ أي صدور ألمر قضائي وأن يكون الامر مسببا ... فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما: جاء بعجــز المادة ٤٤ من الدســتور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك « وفقر لاحكام القانون » لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الفضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدستور في المادة ١٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهانين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ـ المطمون فيها _ تنص على ان « لأمور الضبط القضائي في حالة التابس بجناية أو جنحة أن بغتش منزل المتهم ويضبط هيه الاشياء والاوراق التي تفيد فى كشف الحقيقة اذ! اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك

سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائي ـ •

الاجسيز اءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المسين بمحضر الجاسة حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحسكم فيها بجاسة اليوم •

اتحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى المجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المحرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمة مم حيث رئت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكنى المتهمين الاول والثانى دون اذن من النيابة العامة استنادا لى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائيية أن المتى المجازت لمامور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أن جنحة أن يفتش منزل المتهم • واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ عدم دستورية نص هذه المادة وهو لازم للفصل في المدعوى ـ تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وما تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصيل في المسائرية •

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب كقاعدة عاملة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريع العادى ، والى أن المادة ١٤ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشسياء التى تفيد في كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن .

وحيث أن الدستور قد حرص _ فى سبيل حماية الحريات العامة _ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة 13 من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهي مصونة لا تمس » كما نصت المادة 35 من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة 05 منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى

عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المتازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٣٣ من دستور سنة ١٩٥٦) تاركة للمشرع المحادى السلطة الكاملة دون قيدود فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية بقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية وضمنها المواد من ٤١ الى ٥٥ منه حديث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف اتلك المقواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا المشرع العادى أن يخالف منافالف المشرع العادى أن يخالف المقواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا المشرع العادى أن يخالف المشرعية المشرعية الدستورية و

وحيث أن المشرع الدستوري ... توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقلب الجانبي وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجسراءات التحقيق بعد آن ألخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها • ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنسه « الجرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » وهيما عدد حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الأبأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا الحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا المحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات وإحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة الساكن التي قدسها الدستور •

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المالاتين ٤١ ه ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن الشرع الدستورى قد فرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش الساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد إستثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حسالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المفتص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المنتص بتفتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لأممور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هــذا النص الدستورى يستازم فى جميع أحوال تفتيش الساكن صدور الامر القضائي السبب وذلك صونا لحرمة السكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ــ فى الظروف التى صدر فيها ــ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز _ وفقا للمادة ٤١ من الدستور ــ سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجده يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في الشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة الساكن على ما سلف بيانه •

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضم الدلالة

- على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردهما ــ أى صدور أمر قضائي وا نيكون الامر مسببا ــ غلا يحق القول باستثناء حالة التابس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا الحكام القانون » الن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشرع العادي في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدساتور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المـــادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز غيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش ٠ لما كان ذلك وكانت المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ المطعون فيها _ تنص على أن « اأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمسر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ •

جلســة ٢ يونية سـنة ١٩٨٤ م

الؤلفة برياسة السيد الستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس الحكمة وخضور السادة السنشارين : محيد على راغب بلينغ ومصطفى جبيسل موسى وصدوح مسطفى حسن ومجهد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمسة ومسوزى اسعد مرتس

وَحَشُورَ السِيد الستشار الدكتور جعيد ابراهيم ابو العينين المسوض السوض وحضور السيد / أحيد على فضل اللسه لهد

قاعىسىدة رقسم (١٣)

القضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

ا ب الخصومة في الدعوى ب التدخل الانضمامي ،

الخصومة في طلب التعفل الاتضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبسول الدعوى الاصلية يستنوع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

1 ب وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، هانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة ارهمها بعد انقضاء الاجل المحدد لرهمها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعسة الخصومة الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

الاجسسراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعرى قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت غيها المحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيابر غضها،

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلمسة ، حيث

المتزمت هيئة المفوضين رايها وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجاسة اليــوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقسام الدعوى رقم ٣١٣ه سنة ١٩٨٢ مستعجل القاهـرة ضد تونيق عبد الحي سليم والمدعى للعام الاشتراكي - المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد حيازته الكشيكين الملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار الصادر من المدعى عليه الخامس بوضع الموال توفيق عبد الحي سليم تحت المتحفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دفع الحاضر مع المدعى بعدم دستورية المانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بجلسة ٢٧/٢/٢٢ ، أجلت المحكمة الدعوى اجلسة ٥/٤/٨ كطلبه لرغع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المنتصه هأمام المدعى دعواه الماثلة • وبجلسة التحضير المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩٨٤ طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصسفته وكيلا عن الفريق متقاعد سمعد محمد الشاذلي والاستاذ بلاتون فلاسكاكي المحامي بصفته الشخصية ووكيلا عن الدعين في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما منضمين للمدعى في طلباته في الدعوى الحالية •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الإقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الموجه التالى (أ) م ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دغع أحد الخصوم أشناه نظر دعوى العلم الصدى المصاحم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثـار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثةأشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة_ أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرغعها ، غدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل آلا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المسرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشمر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في السائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي لهان ميعساد الثلاثة أأسهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برنع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير مقبولة ٠

لا كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دغمه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام مصحكمة القاهرة للامور المستعجلة بجلسة ٢٢ غبراير سنة ١٩٨٤ فصرحت له برغع الدعوى الدستورية وحددث لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، غان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خـلاله ، ومن ثم يتعين المكم بعدم قبولها و

وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، غانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرغمها بعد انقضاء الاجل المحدد لرغمها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

لهدده الانسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

جلسسة ٢٦ يونية ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المعتصار الدكتور نقحى عبد الصبور رئيس المحكف وهضور السسادة المستشارين : حصد على راغب بليسغ ومصطفى جبياس مرسى وجدوح سمسطفى حسن وبني ابين عبد اللجيد ورابسج تحلفى تجمعه وبوزى اسعد مرتدس المساد

وحضور السيد المستشار الدكتور جحد ابراهيم أبو العينين المساوض وحضور السيد / احد على نفشل اللــه أجين السنس

قاعبسدة رقسم (١٤)

القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية ((دستورية))

 الدولاية العامة لمحاكم مجاس الدولة : مدلولها : مجلس الدولة قاضى القانون المسلم .

اقادت الله 177 من الدستور تضرير الولاية العامة الجلس السدولة على المائوت المائم السدولة على المائوية على المائوية والدعاوى التاديبية بحيث يكون هو قاضي المائوين العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمائوعات ، وأن اختصاصه لم يعد مجدا بمسائل محددة على سبيل المصر كما كان منذ انشائه ، غي أن ذلك لا يعنى غلى يد المسرع العادى من اسناد المصل في بعض المائوية الدعاوى التاديبية الى جهات قضائية أخصرى من استاد المسائل المصائح العام واعجلا للتغويض المخول له بالمادة 170 من الدستور في شان تحدد الهنات القضائية واضعاصاتها ونظيم طروقة تشكيلها .

٢ - محاكم أبن الدولة العليا « تكييفها » هى جهة قضاء .

محلكم أدن الدولة العليا المُسكلة وفقا لقائسون الطوارى، رقم ١٦٢ لمسـنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام هالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية. . ومن بين ما نختص به النصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامــر المادرة بالقبض او الاعتقال وفقا لقانون الطوارى، .

٣ ــ التظلم من أمر الاعتقال « تكييفه » ضمانات التقاضي .

التظلم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقى — أو غيره — الذي ينظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مثروعية أو انتقاء الجبرر للاشتهاء في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن إنظام العام ، وقد كمل الشرع المعتقل عند نظر نظلمه أمام مصاكم أمن الدولة المثيا طوارىء ضمانات التقافي بن ابداء نفاعه وسماع أقواله .

إلى التظلم من أمر الاعتقال ــ قرار محكمة أمن الدولة العليا في التظلم : تكييفهما :

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيسه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصسدره محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» في هذا التظلم يعتبر «قرارا قضائبا » نافذا بعد استئفاد طريق الطعن أو اعادة النظر شيه .

ه ـ حق التقاضي ــ مجلس الدولة ــ المادة ١٧٢ من الدستور .

الشرع اذ كفل للمعتقل حق النقاضي بها خوله بن النظلم بن الابر المسادر باعتقاله أمام جهة قضائية أخرى غي مجلس الدولة تحقيقا للصانح المام لا بكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدمستور .

٢ - محكمة أمن الدولة المليا طوارئ - القاشى المديم - المادة ١٨ من الدستور محكمة أمن الدولة المليا « طوارئ » وقد خصها الشرع وحدها يولاية القصل في التظلمات من أواجر القبض والاعتقال فصلا قضائياً قد أضحت القاض الطبيعي لهذه المتراعات و وليس في اسناد القصل في هذه القطامات لتلك المحكمة أى تحصين لاجر الاعتقال من رقابة القضاء . الاجر الذي لا ينطوى على أي جخالفة لحكم المادة من الدستور .

١ ــ ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعاى والدعاى و التأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا للتقويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

ب محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارى،
 الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية • فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم _ فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي (م ٢ _ المحكمة الدستورية)

تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها المقانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون للاختصاص بالفصل في كافة التظامات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء •

٣ ، ٤ _ التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانــون حالة الطوارىء وبين المعتقل ـ أو غيره ـ الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعينه أو انتفاء المرر الاشتباه فى المعتقل أو عدم توغر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خالال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية - باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ـــ أن يطعن على هذا القرار خالال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاریخ تقدیمه علی أن یفصل فیه خلال خمسة عشر یوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لن رفض تظلمه المق فى أن يتقدم بتظلم جسديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لواجهة تعير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه ٠ لما كان ذلك جميعه ، فان التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » فى هذا التظلم ــ وما يثور فى شأنه من نزاع ــ قرارا قضائيا ناغذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه على ما سلف بيانه •

٥ ، ٦ - أن المشرع أذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله لهمن التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك فى حدود ما يملكه المشرع _ وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور _ من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، غانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائنا قد أضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل _ أو لغيره من ذوى الشأن _ الالتجاء السه مالنسمة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) أى تحصين (طوارىء) ، الامر الذي لا ينطوى على أي مضالفة لحكم المادة ٦٨ من الدسيتور •

الاجـــراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوغمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وباحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تصمنته من المالة جميع الدعاوى والتظامات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الأيضاهات والداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة الاوراق – تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمرا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠ باعالان حالة الطوارى، فى جميع أنصاء الجمهورية لدة سنة اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ والى قرر ورئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢ اسنة ١٩٨٨ ، فأقدام المدعى الدعوى رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٨٨ ، فأقدام المدعى المصكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتقاله وفى الموضوع بالغائه ، واذ صدر القانون رقم ١٩٨٠ بتعديل بعض أمكام القانون رقم ١٩٨٢ بسنة ١٩٨٨ بتعديل

وقد قضت المفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواه العليا (طوارىء) هي التي تختص وحدها بنظر كافـــة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات المسادرة بالقيض أو الاعتقال و فقا لقانون حالة الطوارىء ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال الى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لحكمة القضاء الأدارى _ بجلسـة ٩ نوغمبر ١٩٨٢ ــ عدم دستورية الفقرة الثانيـة المشار اليـها لمالفتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيسا على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارىء لا تخرج _ في طبيعتها _ عن كونها منازعة ادارية مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور فلا يصح نزعها منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى والى أن محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذأن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلما اداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال بدعوى الالغاء • ومن ثم فقد احالت محكمة القضاء الادارى الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في السألة الدستورية .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظامات الشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة

أمن الدولة العليا «طوارى» » بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، مقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى سالفة الذكر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات البينة بالمادة همكررا من القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ عمل المعتقل استنادا الى اعلان عالم الطوارى، و ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة — حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة — هى نزع الاختصاص بالطعن فى قرارات الاعتقال سيدعوى الالعاء — من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى، » ومدى مظالفة لنصوص المادتين ٦٨ و ١٧٧ من الدستور، »

وحيث أن المادة ١٧٦ من الدستور حين نصبت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية » فقد الهادت تقرير الولاية العاملة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاؤى والمنازعات وأن المتصاحف لم يحد مقيدا بمسائل محددة على سبيل المصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية المي جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتقويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها ٠

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المسكلة وغقا لقانسون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهبة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من ظروف استثنائية • فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

المحاكم _ غضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية آو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه البين بأحكام ذلك القانون _ الاختصاص بالفصل في كافة التنالمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقال لقانون حالة الطوارىء ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ في فقرتها الاولسي على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » دون غيرها بنظر كالهة الطعون والتظلمات من الاوابر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المسار اليه » • وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل في التظامات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخدها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارىء، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كغلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا اكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الامن أو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عنـــد اعلان حالة الطوارىء ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور تـرى ف الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضا عادلًا لمن يقع عليه هذا الاعتداء • واذ كان المشرع في المادة ٣ مكرر١ من قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ ــ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت فى فقراته ا الاربعة الاولى ــ تنظيما لحق التظلم ــ على أنه « يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن برى ابلاغه بما وقسم والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل مغاملة المحبوس احتياطيا وللمعتقل ولغيره من ذوى المشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

ثَلاتُون يُوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محدمة أمن الدولة العليا المسكلة وفقا لأحكام هذا القانون و وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقرال المتبوض عليه أو العتقل والا تعين الافراج عنه فورا » • وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا القانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية آو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارى، وبين المعتقل ... أو غيره ... الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقــل أو عدم توهر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية ـ باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسـة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ــ أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحسوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلــما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » وذلك أواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه ، لما كان ذلك جميعه ، فأن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لا تقدن به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم یکون القرار الذی تصدره محکمة أمن الدولة العلیا «طواری» » فی هذا التظلم ــ وما یثور فی شأنه من نزاع ــ قرارا قضائیا ناغذا بعد استنفاد طریق الطعن أو اعادة النظر نمیه علی ما سلف بیانه .

وحيث أنه بيين مما تقدم أن الشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله أهام جهة قضائية وذلك في حدود ما يملكه الشرع _ وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور _ من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور • ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » » وقد خصها الشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا من ذوى الشأن _ الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى ») أي تحصين لامر الاعتقال _ وهو قرار ادارى _ من رقابة القضاء طالما أن الشرع قد جمل التظلم منه أمام جهة قضاء مي محكمة أمن الدولة العليا (طوارى ») ، الامر الذي لا ينطوى على أي مخالفة لحكم المادة ٨٠ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم لهان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم وهن ثم يتعين رفضها

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعسوي ٠

جلسة أول ديسمدر سنة ١٩٨٤ م

برياسسة السيد المستشار محيد على بليسخ وبندي ومبدوح مسلقي همين ومتع يحضور السابدة المستشارين : محملتي جبيل مرسي وممدوح مسلقي همين ومتع امين عبد المجيد ورابح لطني جمعه وموزي اسعد مرتمين ومحيد كمال محفوظ أعضـــساء وحضور السيد المستشار الذكور أحمد مجيد المعنفي المتسسود وحضور السيد / أحيد على نقشل اللسه أمين المسسر

قاعسدة رقيم (١٥)

القضية رقم }} لسنة ه قضائية ((دستورية)) (١)

ا ۔۔ دعوی دستوریة ۔۔ حکم ۔۔ حجیسة

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ــ الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جريع جوات القضاء سواء كانت قد انقهت الى عدم دستورية النص الطعون فليه أم الى دستوريته .

أسساس ذاك .

. - دعوى دسبتررية - المسلحة فيها .

التمن بحدم دستورية نص سبق المحكية الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستورية سا أنضاء الصلحة في الدعوى سائره ساعدم قبول الدعوى .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة و١٧ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابةالقضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا الصادر ونصت المادة ٩٤/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات

الدولة والكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فالدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من تقانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختص بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتو الى الحكم بعدم دستورية النص غتلني قوة نقاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وألجه البطلان •

٧ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانــون رقم ٥٠ لســنة ١٩٨٢ بشــأن بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشــأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهــذه المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها فى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة فى الدعوى الماثلة تكون منقضية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولهــا .

الاجـــراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لمسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمسة

القضاء الادارى بجلسة به نوغمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الففرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٨٦ غيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الرجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت، هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلســة اليــوم •

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المدعين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٥٨ ، غاقام المدعوى رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٥٨ ، غاقام المدعوى المعوى رقم ١٩٧٥ لسنة ٣٦ تضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الموضوع بالغائه واذ صدر القانون رقم ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٨ المثار الله ، وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدرلة العليا « طوارى، » هى التى تختص وحدهسا

بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الدسادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارى، ثم نصت الفقره الثانية منها على أنه « وتحال ألى هذه المحكمة بحالتها بحميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسه بوغمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المسار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨٠ ، ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعوى المألة الى المحكمة الدستورية العليل

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ مط النعي بعدم الدستورية ــ أذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات الشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولــى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» دون غيرها بنظر كافة الطعون موالتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٨ ، وهي ومن ثم فــان المسألة الدستورية الشارة ــ حســما جاء بأسباب قرار الاحالة ــ هي نزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» ومدى مخالفــة ذلك للمادتــين ٨٠ ، ١٧٢ من المســتور ٠

وحیث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاریخ ۱۹ یونیو سنة ۱۹۸۶ فی الدعوی رقم ۵۰ لسنة ٥ قضائیة « دستوریة » برفض

النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتجال الى هذه المحكمة بي بحالتها بي جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسينة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على المصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعمسوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التسى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤه هذا له حجية مطلقه حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالمالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهذه الاسباب 🕟

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

برياسة السند المنشار محبد على بليسغ رئيس المككة وحضور السادة المنشارين : مصطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومني أمين مبد المبتد ورابح لطفى جمعه ونوزى اسمد مرتص وشريف برهام نور اعتساء وحضور السيد المنتظم : الملكتور احبد محبد الحقنى المنسوض محتصور السيد / احبد على نقشل اللسه

قاعسسدة رقسم (١٦)

القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية ﴿ دستورية ﴾

ب ولاية المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأوائح - المادة ١٧٥ من الدستور -- المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة .

المحكية الدستورية العليا تستيد ولايتها في الرقابة القضائية على دسستورية القوانين واللوائح من المادة 170 من الدستور .

نمى المادة 1/41 من قانون المحكمة على أن أحكامها في الدعساوى الدستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة لا يخل بما نمى عليه الدستور من كفسالة تكافؤ الفرص والمسلواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

١ — وحيث أنه لا وجه لما أثاره الدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١٩٤٩ من تانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التى تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض ٠ واذ كان ما اوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى ما الدستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة هو ما تمليه الدستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة هو ما تمليه

الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ العجية المطلقة على أحكامها التى استوجب الدستور ـ فى المادة ١٧٨ منه ـ نشرها فى الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الالزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أثاره المدعى فى هذا المسحدد .

الاجــــراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من أحالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جمسة قضائية الى محكمة ألمن الدولة العليا

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المقوضين رأيها ، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجاسسة اليسوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما بيين من قرار الاعسالة وسائر الاوراق ـ تتعصل فى أن وزير الداخلية أصدر ترارا باعتقال عدد (م ٧ ـ المحكمة النستورية) من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقسم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء والى تسرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ • فأقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الوضوع بالعائه ، واذ صدر القانسون رقم ، ٥ لسنة ١٩٨٢ بتعبديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طواريء) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الي هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءي لمكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى العاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمالفة المادتين ٨٠ و ١٨٧ من الدستور، وأجالت الدعيوى الماثلة إلى المحبيكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية • Harry R. .

وحيث أن الفقرة الثانية من اللهدة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لصنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظامات الميان أن الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة أهام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظامات

من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٦ لمسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تتعلق لمسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى، • ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة ـ حسيما جاء بأسباب قرار الاحالة ـ هي نزع الاختصاص بدعاوى العاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واستناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٨٨ و ١٧٧ من الدستور •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دمستورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون عيرها بنظر كافة الملعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٥٨ • وتصال الى هذه المحكمة سبحالتها سجميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أهام أيه جهة قضائية أو غير قضائية » ونشرهذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستورية القبل في المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية « ونصت الدة ١٩٤٩ من المستورية العليا في الدعاوى الدستورية والمحكمة الدستورية وقراراتها على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومودى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية المحلون غليها المحكمة المستورية وهي بطبيعتها دعماوى عليه توجه المحمومة غيها الى النصوص التشريعية المحلون عليها المحلوم التشريعية المحلون عليها

بعيب دستورى سـ تكون له حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المفصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سـواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريمي للطعـون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١٤/١ من قانون نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١٤/١ من قانون المحكمة المنار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القواتين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية اللي تقوي نفيرها أو المي تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطالان و

لل كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو المصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨١ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دسستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكا نقضاؤها هذا له حجيسة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مان نظر أى طعن يثور من جديد بشانه ، غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبولها ٠

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشمان عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة الدستورية للعليا بمقولة أنها تضل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى العفاع والالتجاء الى قاصيهم الطبيعى : ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها فى الرقابة القصائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من المدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه

الرقابة على الوجه الجبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الأجراءات التى تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض • واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحاكامها التى استوجب الدستور فى المادة ١٧٨ منه يشرها فى الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الالزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أقاره المدعى فى هذا المسدد •

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ه يناير سسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسمغ ومعدوج مصطفى حصن الحكية وحضور السادة المستشارين : مصطفى حصن وبني الحكية لين ميد المجيد ورابح المثنى جمعه ومحمد كبال محفوظ وشريف بوهام نوب إعضاء وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد المفنى المفاوض وحضور السيد / أحمد على تقطل اللسه وحضور السيد / أحمد على تقطل اللسه المين السرة وحضور السيد / أحمد على تقطل اللسه

قاعسدة رقسم (۱۷)

القضية رقم ٠ السنة ٥ قضائية دستورية

ا ــ حق التقاضي ــ المادة ١٨ من الدســتور ــ مبدأ المساواة ــ المــادة . ٢ من الدســتور .
 الدســتور .

حق التقافى مبدأ دستورى أصيل — المادة 18 من الدستور نصباً على كفالة حق التقافى وحقل تصمياً على كفالة عن التقافى وحقل تقفيها ترديد بنا أثبته الدساتي السابقة ضيئاً من كيانة حق التقافى الاثبراد ، وذلك أن حق المتقافى من المتوق العسامة التي كفات الدسساتي المساواة بين المواطنين فيها — حرمان طاقة معينة من هذا المقى مع تدفق مناطة بنطوى على اهدار المساواة بينهم وبين فيهم من المواطنين الذين لم يجردوا من هذا المقى .

٢ ــ قرار ادارى ــ حظر الطعن فيه مخالف للدستور ــ المسادتين ٦٨ ، . ٤ من الدستور .

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصسة بترتيب أقدية أعضساء المسلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوي على مصسادرة لدق التقافي واخلال بعبدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما بخالف المادتين . ٤ ، ١٨ من العقستون .

۱ — ان المادة ۱۸ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكنول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتجاء الى تاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » و وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كاغة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المدأه الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من الشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطمن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشار الله ما أقرته الدساتير السابقة صمنا من كفالة حق التقاضي للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى شمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المعدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه و وهو المنازعة في حق من حقوق أغرادها ... من اهدار لمبدة قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها ... من اهدار لمبدة المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سينة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من دستور سينة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من دستور سينة سنة ١٩٩٤ والمادة ٢٤ من دستور القائم ٠

٧ ـ لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم الاسمنة ١٩٥٩ اذ نصب على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ب وهو قبرار اداري على ما سبك بيانه بيعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار في خصوص ترتيب الاقدمية ب من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلل بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا المق مما يخيالك المدتين ٤٠ ، ١٨ من الدبيتور الامر الذي يتعين ممه الحكم بعدم دستورية تلك المادة غيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسين والقنصلي « نهائيا وغير قابل المطعن بأي وجه من الوجوه » .

الاجسراءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٠١ لسمنة ٣٣ قضائية بعد الل قضت عمكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية المالدة المخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ السنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بارجاع ترتيب أقدمية كل منهما الى ما كانت عليه قبل صدور القرار بقانون رقم ٧٤ اسنة ١٩٩٥ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية المربية المتحدة والقرار الجمهوري رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٥٩ اللحق به — مع ما يترتب على ذلك من ترقيات وآثار وغروق مالية واذ تراى للمحكمة عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقب ١٩٥٩ لشيارة والمحتمة عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقب على من أن ترتيب

الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوء ، لما بدا لها من مظالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتها ٠

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في هادته الاولى على أن « يصدر قرار جمهورى بناء على عرض وزير الضارجية باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى العالمين المسوريين والمصريين ١٠٠٠ » وفي ماحته الخاصة على أن « يتضمن المسرر الجمهورى باعسادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ترتيب أقدميتهم ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وفقسا لتاريخ القرار الجمهورى الصسادر بتعيينهمأو ترقيتهم ١٠٠٠ » •

وحيث أن القرار الجمهورى باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر تنفيذا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب القدميتهم يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ٠

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول الناس كالمة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو

قرار اداري من رقابة القضاء » • وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء • وقد خص الدستور مدا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من الشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لا ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحطر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري الشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأغراد وذلك هين خواتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هــذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائقة معينة منه مع تحقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها ــ من اهدار لبدأ الساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المسدآ الذي كفلتة المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سينة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم •

لاً كان ذلك ، وكانت المادة الفامسة من القرار بقانون رقام الم المنة ١٩٥٩ أذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القسرار الممهوري بأعادة تبيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي و وهقرار اداري على ما سلف بيأنه و يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار في خصوص ترتيب الاقدمية و من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا المي يتعين المواطنين في هذا المي يتعين المواطنين في مذا

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير بقابل للطعن مأى وجه من الوجدوه » •

لتهذه الاستاب

حكمت المكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الضارجية للجمهورية العربية المتحدة غيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وحه من الوجوه » •

. جلسة ه ينساير سنة ١٩٨٥.م

برياسة السيد المستشار محمد على بليغ رئيس المحكة ودضور السادة المستشارين مصطفى جميسل مرسى ومبدوح مصطفى حصن ومنسير المين عبد المجيد ورابع اطمى جمعه وفوزى اسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ اعفسياء وحضور السيد المستشار الدكتور احمد محمد الحفنى المفسوض وحضور السيد / احمد على فضل اللسه المين المسير

قاعىدة رقىم (١٨)

القضية رقم ٧٤ لسنة ٥ قضائبة ﴿﴿ سَسَوْرِيةٌ ﴾ (١)

- ا .. دعوى دسستورية .. حكم .. حجيسة . الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها .. الاحكام المسادرة نبها لها حجية مطلقة قبل الكافة ؟ وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون عليه أم الى دستوريته ... أساس ذلك .
- ۲ ـ دعوى دسستورية ـ المصطحة فيها .
 الطعن بعدم دستورية نم سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بمسدم دستورية ب انتخاء المطحة في الدعوى .
 دستوريته ـ انتخاء المطحة في الدعوى ـ أثره ـ عدم قبول الدعوى .
- ۱ ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غير هاالر قابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠٠٠ » كما قصت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تتشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا ونصت المادة ١٤٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ السنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسيم ملزمة لمجمع سلطات الدولة والمكافة » ومؤدى ذلك ان الاحكام المصادرة في الدعاوى الدستورية حرارة ومي بطبيعتها الاحكام المصادرة في الدعاوى الدستورية ومي بطبيعتها

⁽۱) اصدرت المحكمة الدستورية المليا بذات الجلسة احكاما مماثلة فى الدعساوى الدستورية ارتسام : ۶۹ ، ۷۷ ، ۹۰ ، ۲۲ م ۲۶ ، ۸۸ ، ۹۰ ، ۹۱ ، ۲۰۱ ، ۱۰۵ ، ۱۰۲ ، ۱۰۷ ، ۱۰۸ ، ۱۱۳ لسنة ٥ تضائية.

دعاوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى لها حجية مطلقة بعيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف ههذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد ستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ،

٣ لا كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه الحكمة أن قضت برفض الدعـوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصوفة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلمة فى الدعوى المائلة تكون منتقية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

الاجسسراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتساب المحكمة لملف الدعوى رقم ٣٦٠٥ السنة ٣٣ قطائية بعد أن قضت بميها محكمة. القضاء الإداري بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للقصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظرورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة . حيث أن الدعوى استونيت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٨ مفاقام المدعى الدعوى رقم ٣٦٠ سمنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المحكم بصفة صتعجلة بوقف تنفيذ أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المحكم بصفة صتعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقاله وفى الموضوع بالغائه و واد صدر القانون رقم ١٩٥٠ الشنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن ممكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) هى التى تختص وحدها بنظر كافة ألطنون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقتضرة أو

الاعتقال وفقا القانون حالة العلوارى ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتصال الى هذه المحكمة بحالتها حجميع الدعاوى والطعون والتظلمات الشار اليها والمنظورة أمام آية جهة تضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ توفمبر سنة ١٩٨٦ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الفساة قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٧ من الدستور، وأحالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسائلة

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ السنة ١٩٨٢ ب مجل النعى بعدم الدستورية _ اذ قصت بلحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشائر اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) بحالتها عند صدور ذلك المقانون ، فقد جاء حكمه ترتيبا على ما قررته الفقرة الأولى من لختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كلفة المطعون أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كلفة المطعون رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلن حالة الطوارىء ، ومن ثم عان السألة الدستورية المثارة حصيما جاء بأسياب قرار الاحالة شم غان السألة الدستورية المثارة حصيما جاء بأسياب قرار الاحالة بم غزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسيناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة الملينا (طوارىء) وجدى مظافة ذلك المادنين ٨٠ و ١٠٧٠ من الدستورة

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيسة سبة ١٩٨ ف الدعوى رقم ٥٥ أسنة ٥ قضائية « دستورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرهما بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هـنذه المحكمة ـ بعالتها حجميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ،

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على دســــتورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كمــا قضت المـــادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة العستورية العليا في الدعاوي الدستورية » ونصت المادة ٢/٤٩ من تنانون المعكمة العستورية العليا الصادر بالقانون رقتم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه المصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقسة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصــوم في الدعاوى التي تعدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتائزم به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية المنص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورهض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعمموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والملدة ١/٤٩ من قانون المعكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بهما المعكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلغي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار الميه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجيسة مطلقة حسمت المصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالمتالى يتعين المكم بعدم قبولها .

لهذه الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي. •

جلسة ه يناير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المنتشار محمد على بليسغ رئيس المحكمة وحضور السادة الستشارين : مصطفى جبيل مرمى ومهدوح مصطفى حسن ومنساء امين عبد المجهد ورابح الطفى جمعه ومحمد كبال محفوظ وشريف برهام نور اعفىساء وحضور السيد المنتشار الدكتور احمد محمد المعننى المسوض وحضور السيد / أحيد على نشل الله أبين السسر

قاعـــدة رقـم (۱۹)

القضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائنة ((يستورية)) (١)

١ -- دعوى دستورية -- أوضاعها الإجرائية المتملقة بطريقة رغمها وبييعاد رفعها تتماك بالنظام العام -- حقالة هذه الأوضاع -- اثره -- عدم قهول الدعوى . الطريق الذي رسهه الشرع ارفع الدعرى الدستورية وفقا للقترة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والمعاد، المحدد ارضهها الذي تحدده محسكهة المرضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي أوضاع اجرائية جوهرية من النظام الصام .

٦ - دعوى دسستورية - البعاد القرر ارفعها
 ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كند أقمى ارفع الدعدوى الدستورية
 طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميمادا هتميا
 يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد ســواء .

۱ ، ۲ – أن مؤدى هذا النص – نص المادة ۲۹ /ب من قانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاج للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فسدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر

⁽۱) أصدرت المحكهة بجلست ۲ نبرابر سنة ۱۹۸۰ احسكاما في الدعاوي أرقام ۱۹۲۸ ۱۳۳ لسنة ۶ ق تستورية ، ۳۵ لسينة ٥ ق دستورية ، ۳۵ لسينة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ۱۳ قبرابر سنة ۱۹۸۰ حكمين في اللعوبين رقمي ۲۰٪ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ۲ مارس سنة ۱۹۸۰ حكما في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام ذات المبداين المذكورين .

محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خالا الاجال الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية اسواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها انتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلصة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أتسهر الذي غرضه المشرع على نحو وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أتسهر الذي غرضه المشرع على نحو تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة

الاجسراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى علم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحصر الجاسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وســــائر الاوراق تتحصل فى أن الدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها فى عقار خضع لاجراءات الحراسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون ١٤٦١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت الدعيمة بعلسة ١٥٠ اكتوبر سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية القرار بقانون رقم بعلسة ١٤١ المشار اليه فأمهاتها المحكم بعدم دستورية الدعوى الدعوى الدعوى المستورية فأقامت الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكرن •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون المكمسة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد المصوم أثناء نظر دعوى أهام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ألجلت نظر الدعوى ، وحددت لن أثار الدفع ميمادا لا يجلوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كان لم يكن » •

وحيث أن مودى هذا النص — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى تاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة للوضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ـ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ـ تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا فى النقاضى تعيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، و الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر معيادا حتميا يتعين على المضوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقسولة •

وحيث أنه لما كانت المدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم 181 لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لسم تودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فأن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد ارفعها خلاله ، ومن شميع الحكم بعدم قبولها ٠

لهذه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعية المصروغات ومبلغ الاثين جنبها مقابل أتعاب ااحاماة ،

جسلــة ۲ فبراير سنة ۱۹۸۰ م

برياسة السيد المستثمار مصطفى جبيل مرسى

وحضور السادة المستشارين جدوح بصطفى حسن وجنير أجين عبد الجيد ورابـح لطفى جبعـــة وبحبد كبال بحفـــوظ وشريف برهـــام نمــور ووامـــل عــلاء اعشـــام

المُسوض أمين السر وحضور السيد / المستثمار الدكتور أحيد بحبد الحننى وحضور السيد / أحبد على غضلُ اللب

قاعـــدة رقـم (۲۰)

القضية رقم ١٢٤ لسنة } قضائية « دستورية » (١)

- 1 ـــ دعوى دستورية ــ اجراءاتهـــا .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب من قانون المحكمة .

۲ ــ دموی دستوریة ــ نطاقهــا .

نطاق الدعوى الدستورية بنحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية البسدى المام محكة الوضــوع .

 ⁽۱) اسلوت المحكمة بنفس الجلسة حكما مصائلا في الدعوى رتم ۱۳۳۱ لسنة } ق « دستورية » تضبن ذات الداين المذكورين .

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فسرض الحراسة والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ السنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعـوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة الي_وم •

الدكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة •

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن الدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقسم ١٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار • غير أن محكمة جنوب القاهـرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها الممالا القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٢٠ لسنة ١٥ لسنة ١٤٨ لسنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٨٨

المشار اليه فأمهاتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ٠

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانيزو اللوائح على الوجه التالى: (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دغم أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المصاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص المقضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورآك المحكمة أو الهيئة أن الدغم جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر ارفسع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى المعاد اعتبر الدفس كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جسرى به تضاء هذه المحكمة — أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للفصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفهها هذك بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعالق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تعيا به المشرع مصلحة عامة متى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها،

هرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على المخصوم أن يلتزموا برفسم الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعون قد أبدوا الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ غبراير سنة ١٩٨٢ ، غمرحت لهم برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الإجل المحدد لرفعها خلاله ٠

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الجراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأنه لل كانت ولاية المصكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لا يتقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، غان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطابات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا •

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم يتعين المكم بعدم قبول الدعوى برمتهــــا •

لهدده الاسبباب

حكمت المحكمة بعدم هبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المسرونيات ومبلغ ثلاثين جنيها هقابل أتعاب المحاماة .

جلسـة ٢ فبراير سـنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محيد على بليسغ وينيس الحكمة وحضور السادة المستشارين : مصلفى جبيل مرسى ومعدوج مصلفى حسن ومني بن عبد الجيسد ورابع لطفى جمعسة وغوزى المسمعد مرئس وشريف برهسام المسمور المفسات وحضور السيد / المستشار الدكتور احيد محيد المطفى الماسوم وحضور السيد / المستشار الدكتور احيد محيد المطفى الماسوم المساس الماسوم وحضور السيد / المد على غضل اللسه

قاعـــدة رقـم (۲۱)

القضية رام ٧٧ لسنة ؟ قضائية ((دستورية))

١ ـ تأويم - مسئولية المشروعات المؤممة - القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم
 بعض المشركات والمشسات .

الأميم الشروعات بنقل جلكيتها الى الدولسة لا يترتب عليه تصغيتها أو المضاء شخصيتها التي كانت أوا التأميم . يظل لهذه الشروعات نظامها القانوني وذبتها المالية مستقلتين عن شسخصية وذبة الدولة ، وتكسون مسئولة وحدها مسئولية كابلة عن حبيع التراماتها قبل التأميم .

٢ ــ تاميــم ــ مسئولية الدولة .

الشرع قرر مسئولية الدولة عن الترامات المشروعات المؤممة في حسدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التلويم ، وذلك لاستقلال فمسة المساهم عن فمة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التراماتها الا عند التصنية وفي حدود قيسمة اسهمه .

٣ - المكية الخاصة - نزع المكية - التابيم -- الصادرة العامة والخاصة . حظرت الدساتي نزع المكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض . نص الدستور القائم على حظر التابيم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقانون ومقابل تعسييض .

حظر الدستور الممادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز الممادرة الخاصة الا بحكسم قصسسائي .

} ... الشركات والنشآت الؤممة ... تأميسم .

تحميل جميع أموال الترجات والاولاد بشنمان الوفاة بالتزامات الشركـــات المؤممة الزائدة على أصولها تحالُ أنه لا علاقة لهم بها ولا وجـــه لمسئوليتهم منها بمقتضّى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقــم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشــكل اعتداء على الملكيــة الخاصة بالمــالفة للمــادة ٣٤ من الدســــتور .

ه ـ السلطة التقديرية للبشرع ـ الرقابة القضائية على دستورية الشرحات .

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تشيرية ، والردّحابة المتصادرة على والردّحابة المتصادرة ، الا أن هسذا المتصادرة ، الا أن هسذا لا يعنى اطلق عند والتصويط لا يعنى المتوانين دون التثيد بالحدود والتصوابط التي مع عليها الدستور سخضوع هناه التشريعات الم تتولاه هذه الحسكية ، من رقسابة دسستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشات وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضي تععا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعا أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة منظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمــة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فأن الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن الترامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شان استقلال ذمة الساهم عن ذمة الشروعات المؤممة ، وعدم

مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز الشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة ـ الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المسروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على اصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ـ وهو محل الطعن في الدعوى الماثلة ـ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروع ـ المسئول اصلا عن التزاماته مسئولية كاملة ـ كافية الوفاء بهيا .

٣ ــ أن الدساتير المربة المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكة الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقسود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي، وحافزة على الانطلاق والنقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها اتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع اللكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ٢ كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض _ (المادة ٣٥) _ وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الا بحكم قضائم (المادة ٣٦) .

٤ — وحيث أنه لما كان مقتضى نمس الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ حسيما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالترامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، عال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الامسوال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما لقد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون بما لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فأن النص التشريعي المطهون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة ،

ه ـ أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ــ هذا فضلا عن أن تنظيم الشرع لحق اللكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبعى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص الملعون عليه ، اذ تعرض المعلكية الخاصة التى صانها الدستور ووضح عليه ، اذ تعرض المعلكية الخاصة التى صانها الدستور ووضح عليه ، اذ تعرض المعلكية الخاصة التى صانها الدستور ووضح

لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يعتم المضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

الاجسسراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٣٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت غيها محكمة استئناف القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المالية الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة ، حيث النترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة ١٩٨٥/١/١٥ وفي هذه للجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم ،

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى ان المستأنف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٩٨٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثانى بصفتهما فى مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون

المستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية ــ الجزار الحوان ــ والعاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية المملوكة له والموضحة المحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم يكن و وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى، تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من القرار بقانون ٢٧ لسنة ١٩٨٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممة وأولادهم ضامنة للوفاء بالالترامات الزائدة عن أصول الشركة ــ فطعن المستأنف على هذا المحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٣ لسسنة ٨٩ من المتئناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استثناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استثناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة المستقناف القاهرة بالانتهام في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بعقان رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ بتأميم بعض الشركات والمنشات ،

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى آن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه بيين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه المساس بملكيتهم لهذه الامهوال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العاليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ أذ أوجبت أن يتضمن

القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري الدعي بمخالفته وأوجه المخالفة • انما تطلبت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حد فكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة أن يتبينوا كافسة جوانبها ، ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها ، بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والمقانونية المثارة ، وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما بعدم دستوريته والنص الدستوري الدعى بمخالفته وأوجه المخالفة بعدم دستوريته والنص الدستوري الدعى بمخالفته وأوجه المخالفة على النحو الذي يتحقق به ما تعياه الشرع في الملادة (٣٠) من قانون على الدمتورية العليا الشار اليه ، غان الدغع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضيه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاواسى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ٠٠٠٠٠ وفى مادته الثانية على أن « تتحول اسهم الشركات ورؤس أموال المنشآت المسار اليها الى سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/ سنويا ، وتكون السندات المالة للتداول فى البورصة ٠٠٠٠ وفى المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب النص القال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر امن سستة شهور ، غيتولى تحديد سعرها لمجان من ثلاثة أعضاء ٠٠٠٠٠ كما شهور ، غيتولى تحديد سعرها لمجان من ثلاثة أعضاء ٠٠٠٠٠ كما

تتولى هذه اللجان تقييم المنسآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » قضى فى المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنسآت المسار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم • فاذا لم تكن أسهم هذه المشركات والمنسآت متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة آشهر ، أو كانت هذه المنسآت غير متخذة شسكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة الوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنسآت • ويكون ظلدائنين حق امتياز على هذه الاموال » •

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات جزئيا أو كليا صورة نقك ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ... جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالنترامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى غان الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٣ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المسروعــات (م ٩ - المحكمة الدستورية)

المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المسرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على الفر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتفذة شكل شركة مساهمة الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المسروعات المؤممة ذامنة للوغاء بالتزاماتها الزائدة على أصواها ، هأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا _ هو محل الطعن في الدعوى الماثلة _ اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع _ المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة _ كامنة المؤساء بها •

وحيث أن الدساتير المحرية المتعاقبة قد حرصت جميعها مند دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكة الخاصة ، وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الشروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدسساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض للتأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض المادة من) — وحظر المصادرة العامة عظرا مطلقا ، ولم يجز المادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٠) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أهوال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالترامات الشركات والمنسآت المشار اليها فى هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت فى مصدرها منبته الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمن به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى مد هرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية المنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصورة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قرره المشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشات أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية ألماصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققا المصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة لصدارها الا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور حدذا هضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تحرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه .

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المفترة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، هيما تضمنته من النص على أن تكون أماوال زوجات وولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنات الموفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

جلسـة ٢ فيراير سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بايسم وئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنسير أنبن عبد المجيد ورابسيح لطنى جمعسة ونوزى أسسعد موتس وشريف بوهنام

أعقباه وحضور السيد / الستثمار الدكتور أحبد محبد الحفتي المفسوض وحضور السيد / أحبد على غضل الله

أبين السر

قاعـــدة رقـم (۲۲)

القضية رقم ٩١ لسنة ؟ قضائية « يستورية »

١ -- تأميم -- مسئولية المشروعات المؤممة -- المقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والنشات .

تأمم الشروعات بنقل ملكيتها الى النوالة لا يترتب عليه تصفيتها او انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التاميم . يظل لهذه الشروعات نظامها القانوني ونمتها المالية مستقلتين عن شخصية ونمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها قبل التاميم .

٢ - تاميم - مسئولية الدولية .

الشرع قرر مسئولية الدولة عن التزامات الشروعات الزممة في حسدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التاميم ، وذلك الستقلال نمية الساهم عن نمة الشروعات الزممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيسسمة اسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التاميم - المصادرة العامة او الخامسة نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانــون حظرت الدساتي نزع الملكة الخاصة الا للمنفعة العامة ومقسابل تعويض ومقسابل تعمونقي م

حظر الدستور المسادرة العامة حظرا مطلقا الا ولم يجز المسادرة الخاصة

} _ اللم كات والشات الموة .

تدبيل جبيع أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على اصولها حال أنه لا علاقة لهم يها ولا وجه الســـاوليتهم عنها بمقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقيم ١١٨ اسنة ١٩٦١ يشكل اعتداء على اللكية الخاصسة بالخالفة المادة ٢٤ من الدسيستورز ،

السلطة التقديرية للبشرع — الرقابة القضائية على دستورية التشريعات,
 الإصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والرقابة
 القضائية على دستورية التشريعات لا تبتد الى بلادجة اصدارها . الا أن
 هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بلحصدود
 والمصوابط التى نص عليها الدستور — خضوع هذه التشريعات لما تتولاه
 هذه المكتبة من رقابة دسستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١٧ السنة ١٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات _ جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التم كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ... جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ـ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتسالي مسئولة وحدها مسئواية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم ٠ ومن ناحية ألخرى فان الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه الشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامـة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مستوليته عن التزاماتها الا عند التصفية في حدود قدمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذلك ـ بالنسبة الى الشركات التي لم تكـن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها

أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالنز اماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ـ هو محل الطعن في الدعوى الماثلة ـ اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع ـ السئول أصلا عن التراماته مسئولية كاملة ـ كافية للوفاء بها .

٣ _ أن الدساتر المصربة المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعــدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفى المدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وهافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي • ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) • كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظـر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصــة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) ٠

ع صحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ۱۱۸ اسنة ۱۹۹۱ ـ المعدلة بالقرار بقانون رقم ۱۹۰۱ لسنة ۱۹۹۲ ـ حسيما يبين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها فى هذه الفقرة ــ الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجمله لمسئوليتهم عنها غضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت فى مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية المخاصة بلغالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصوفة ،

ه – أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجسسراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٧ ورد الى قلم كتاب المكمة ملف الدعوى رقم ٣٣١٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استثناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩١ بتقرير مساهمة المحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقسم ١٥٠٨ لسنة ١٩٩٢ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعسوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفرضين تقريرا برأيها و ونظرت على الوجه الجين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة و يناير سنة ١٩٨٥ و وفى هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم و

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقائم ـ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا اشركة التجارة والتبادل الشرق الاوسط «سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٩١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠٧٥ لسنة المهم مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليها الثانى والثالث بصفتيهما طالبا الحكم بأحقيته فى اقتضاء مبلل

لدى الغير الموقع تحت يد الستأنف عليه الثانى بصفته المثل الدى الغير الموقع تحت يد الستأنف عليه الثانى بصفته المثل القانونى لجهاز تصفية المراسات على صاغى ثمن حصة المستأنفة في المقار الذي تقرر التخلى لها عنه بعد رفع المراسة عن أموالها ، وذلك استنادا الى ما أسفر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حدده التقرير يلتزم به الشريك المتضامن ٠٠٠ ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ٠٠٠ وابنته (المستأنفة) ٠

ويجاسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت مجكمة جنوب القاهرة الابتدائية باجابة المصفى (الستأنف عليه الاول) الى طلباته تأسيسا على ما ثبت لها من قرار لجنة التقويم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ – المعدلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ السنة ١٩٦١ – المعدلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ السنة ١٩٦١ – من أن تكون أموال أصحاب الشركات والمنشآت الخاصعة لاحكامه وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوغاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت فطعنت المستئنف على هذا الحكم بالاستئنف رقم ٢٦١٤ سنة ٨٨ قضائية و وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المقسرة الخامسة من القرار بقانون رقم ١١٨ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ السنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ السنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار

وحيث أن الحكومة دغعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الإحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجيه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا •

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ٢١ – المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها ، لمخالفته نص المادة ٣٤ من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه الماساس بملكيتهم لهذه الامسوال ٠

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطابت _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها _ ومن بينهم الحكومة _ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودوهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية الثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة _ على النحو الذي يتحقق به ما تغياه ااشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه ، غان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضه ٠

وحيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية • وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الأولى منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت البينة في الجدول المرافق اهذا القانون (ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه) شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠/ مـن رأس المال » ، وأُوجِب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توغق أوضاعها مع أحكام هذا القانسون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رألس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تجدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم فى الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة فى البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور وكذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة. ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخسيرة من المادة المذكورة ـ والتي أصيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ـ على الآتي : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن النزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقهـــا فى تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت الشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أمدول هذه الشركات والمنشآت » • الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الامــوال » •

يحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانــون رقم ١١٧ لســـنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقــة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات _ جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وأنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ــ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طسرا عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المسروعات فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العالمة في شأن استقلال ذمة المساهم عن همة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفى حدود قيمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذلك ــ بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة ــ الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالنزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ... هو محل الطعن في الدعوى الماثلة ـ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول الشروع ــ المسئول أصلا عن النز اماته مسئولية كاملة ــ كاخية للوغاء بهــا •

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منـــذ

دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون المكية الخاصة وعدم الساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيسود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التني يجب تنمتيها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي و ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكيسة الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقسا المقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة على حظسر التأميسم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٥٣ المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المادرة الخاصسة وحظر المحكم قضسائي (المادة ٣٠) ،

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٦ ــ حسبما يبين من عبارتها الطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة ــ الزائسدة على أحسولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لسئوليتهم عنها فضلا عما أتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغله لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها المتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى هد

حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال و واد كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، غان النص التشريعي المطعون عليه يشتكل اعتداء عنى الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضي بأن الملكية الخاصة مصونة •

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قدره المشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك فى أطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحون دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وغق الملاءمات التي يراها محققة كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديريه وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التتيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم أخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون علمه .

لهذه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة المحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ المنوات فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد المراكات والمنشآت البينة بها ضامنة الموفاء بالالترامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت ٠

جلســة ١٦ فبراير ســنة ١٩٨٥ ۾

برياسة السيد المستشار محمد على بليسخ ويس المحكمة ويس المحكمة وشدور المسادة المستشارين : مسحدوح مصطفى حسن ومنسي أيين حد الجيد ورابح لمثني جمعسة وشريف برهسام نمسور والدكتور عوض محمد الم ووامسل عسلاء الديسن والمسلم المستشار الدكتور أحيد محمد الحنني المسيخي

وحضور السيد / أحمد على فضل اللب الميد المين السر

قاعسدة رقسم (٢٣)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية ((يستورية))

١ ــ لجان ادارية ـ قرارات اداريمسة .

لجان التقويم المُسَكَلَة طبقاً لاحكام القرار بقانسون رقم 119 لسنة 1911 بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض المشركات القائمة لمجان ادارية --فراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائي-----ة .

٢ ... حق التقاضي ... المادة ١٨ من الدسيستور ..

حق التقافي بيدا يستدوري اسيل سحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء — أساس قلك — نص المادة 14 من الدستور وما أقرته الدساتي السابقة ضمنا من تخالة حق التقافي الانسترار .

٢ -- مبدأ المساواة - حق التقاضي .

حق الثقافى من الحقوق المامة التي كفات الدساتي المسساواة بين المراطنين فيها حدرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهــــدار لبــــدة المســــاواة ،

} _ لجــان التقــويم :

النص على تحصين قراراتهما من رقسابة القضماء مخالف للدستور ما أوجمه مضااغته الدسمتور ،

 ١ - أن الشرع لم يسبغ على لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ السنة ١٩٩١ سللف البيان - ولايــة الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا (م ١٠ - ١١ حكمة اللستورية) لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمشول أما يا لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دغاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الإجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات هضائية ،

٢ ــ أن المادة ٦٨ من الدستور تنس على أن « التقاضي حــق مصون ومكفول للناس كلفة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المسار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافسراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ٠

- ٣ _ أن الدساتير سالفة الذكسر قد تضسمن كل منها. نصا على ان المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون فى المقدوق والمواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ، ٤ منه ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين غيها . غان حرمان طائفة مسينة من هذا الحق مع تحقق مناطه _ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها _ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق، بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق، بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق،
- ٤ ـ أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٩١ اسنة ١٩٩١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ــ المشكلة طبقا لاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وهى قرارات ادارية ــ على ما سلف بيانه ــ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحــق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدســتور ٠

الاجسراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم الشكلة طبقاً لاحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن فيها بأى

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

المكمسة

بعد الأطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن الدغى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المحكم أصليا بالفاء قرار لجنة تقويم شركة سجاير نسطور جناكليس التى شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ مع ما يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون عليها و واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام المفاصة ببعض الشركات القائمة فيما نصت عليه من آن قرارات لجان التقويم – الشركات القائمة فيما نصت عليه من آن قرارات لجان التقويم – المسكلة طبقا لاحكامه – تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ٨٠ من الدستور ، فقد قضت بجاسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستوريتها ،

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريت صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق

لهذا القانون ما تريد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠٠ جنيه • وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ١٠٠٠٠ ، وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ١٠٠٠ بسبعر التفال آخر يوم تم هيه التعامل في بورصة الاوراق الماليسة بالمقاهرة قبل صدور هذا القانون • هاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل هيها مدة تزيد عن ستة أتسهر ، هنقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتصديد المتصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستثناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنبة نهائية وغير قابلة للطعن هيها بأى وجه من أوجه الطعن » ، كما تقضى مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة • • » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ـ ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قاتونا لا بيمرض على تالك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها اسماع أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها اسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دغاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات الدارية واليست تقرارات المناه وتعتبر قراراتها قرارات الدارية وتعتبر قراراتها قرارات الدارية واليست

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٢٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستورى لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى الناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من الشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خالف في شأن عدم دستورية التشريمات التي تحظر حـق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة القرام والا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا المق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتم بها ورد العدوان عليها ٠

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن الواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة هن منه و ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق من تحقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ــ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ،

لما كان ذلك ، غان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ اسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم سالشكلة طبقا لاحكامه ساقرارات نهائية وغير قابلة المطعن غيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية _ على ما سلف بيانه _ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٨٣ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة غيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة البينة بصدره أما السيد السنشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المراغعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا الحكم غقد جلس بدله عند تلاوته السيد السنشار الدكتسور عوض محمد المر •

هلسـة ١٦ فيراير سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستثمل محمد على بليسنغ ومنو أمين عبد المجهد ومنسور السادة المستثملين : محدوح مصطفي حسن ومنو أمين عبد المجهسد وقوزي المسيحة مرقس وقريف برهسام نور والشكسور محمد ابراهيم أبو للعينين وواصل علاء الديست أعضساء محدود المناس محدود المسترفي المسيفين المسيفين

وحضور السيد المستثار / الدكتور احبد بحبد الح*فني* الم*سوفي* وحضور السيد / أحبد على غضل اللــه أبين السر

قاعـــدة رقـم (۲۶)

القضية رقم ١٦ اسنة ٥ قضائية ((دستورية)) والقضيتان المضمومتان اليها رقبي ٥٤ اسنة ٥ ، ٩٦ اسنة ٢ قضائية دستسورية (١)

١ ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيـــة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام الصادرة فيها لها حجية وطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية الذهى المطعون عليه آم الى دستوريته ... أساس ذلك .

٢ ــ دعوى دستورية ــ الصلحة فيهــا .

الطعن بعدم دستوربة نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته ــ انتفاء المصلحة في الدعوى ــ السره ــ عدم قبـــول الدعــــرى .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرهـا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسميةالاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ونصت المادة ١٧/٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ على أن « أحكام المحكمة الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ على أن « أحكام المحكمة

⁽۱) اصدرت المحكمة بجاسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ احكاما مماثلة في الدعاوى ارتام ٥٠ / ٥٠ / ٧١ لسسنة ٥ في دستورية تضونت ذات البسداين المنكسورين .

ف الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـــ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصوم فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دســتورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هـذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، مسواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دســتورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على التستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليــها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختدت ها المحكمة الشار اليــها ، ولان الدستورية العلى دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته، والتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان و

٧ ل كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفمسلة في مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٨ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٥٨ بشسأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهدف المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبولها .

الاجسراءات

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٨ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملغات الدعاوى أرقام سنة ١٩٨٤ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملغات الدعاوى أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٠٩٥ ن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ : ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ موقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» ٠

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها فى كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٤ لسنة ٥ بد لسنة ٦ اللى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دســـتورية » واصدار المحكم غيها بجلسة اليوم ٠

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة • وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرارات الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال المدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٩ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطواري والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتقويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، غأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القـــرارات الصادرة باعتقالهم ، وفي الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا « طـواريء » هي التي تختص وحدها بنظر كافـة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال المي هذه المحكمة ــ بحالتها ــ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية ألو غير قضائية » ، فقـــد تراءى لمحكمة القضاء الاداري بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصليل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة المادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسألة الدستورية •

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ المسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باهالة الدعاوى والطعون والتظامات المسار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بحالتها عند صدور ذلك القاندون ٠ فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة (٣ أ) مكررا من

القانون رقم ۱۹۲۸ اسنة ۱۹۵۸ والعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ۱۹۸۲ وهى التى تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارىء ٠ ومن ثم ، غأن المسألة الدستورية المثارة حسبما جاء بأسباب قرارات الاحالة ، هى نازع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » ، ومدى مظافة ذلك للمادتين محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » ، ومدى مظافة ذلك للمادتين محكمة من الدستور ٠

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة الاعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برفض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارى، دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقزارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة للمناتها للمحكمة للمنظمات المسار اليها ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقـــابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة المحكمة الدستورية المليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعـــاوى الدســتورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكالمة » ومؤدى وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكالمة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المصادرة فى الدعاوى الدستورية ــ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه المصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون

عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحدام قد انتهت الى عدم دستورية النس التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١٤/٩ من قانون المحكمة الشار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالى سلامته من جميع العوب وأوجه البطلان ،

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقيم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ مبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٨ بشيأن حيالة الطوارى، وقد سبق لهذه المحكمة أن تقيت برغض الدعيوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصودة بسأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن الملحة فى الدعاوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

لهدنه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ١٦ لسنة ه قضائية والقضيتين المصمومتين اليها ٠

صدر هذا الحكم من الهيئة المينة بصدره أما السيد الستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد السنشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين •

جلســة ١٦ فبراير سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسسغ رئيس المحكية وحضور السادة المستشارين : مبدوح مصطفى حسن وبنير أبين عبد المجيسد ورابح لطفى جمعسة وشريف برهام نسور والدكتسور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الديسسن أعنسساء وحضور السيد المستشار / الدكتور أحبد محمد الدخلى المنسوض

وحضور المحيد المستثمار / الدكتور أحيد بحيد المحطني المنسوض وحضور المحيد / أحيد على غضل اللـه أجين المحر

قاعىسىدة رقسم (۲۵)

القضية رقم ٢١ اسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

۱ ـ دعوى دستورية ـ قبولها ـ صحيفة الدعـوى . يجب أن بتضن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيـانات التى نصت عليها المادة ٢٠ من قانون المحكية الدستورية المعليا ـ حكية ذلك . أغفال حذه البيانات ـ أثره عدم قــول الدعوى .

ا ـ أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 4 اسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاصالة الى المحكمة الدسستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدسستوري المدى بمظافته وأوجه المظافة » ، ومؤدى ذلك أن المسرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة _ الذين أوجبت المادة لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة _ الذين أوجبت المادة مي من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة _ أن يتبينوا

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى رقم ٧٢
 مدسفة ٢ قضائية دسسستورية .

جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظ اتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ٠

الإجــــراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجـزئية بجلسـة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضسين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجاسسة اليسوم و

الحسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعــى عليهما متصامنين بأن يدغعا لها مبلغ ١٩٦٥، وبنيها والفوائد بواقع /٧ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة الاربكية الجزئية بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية اقتضاء المواشد ٠

وحيث أن المادة ۴٠ من غانون المحكمة الدستورية العليب الصادر بالقاندون رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المظلفة » ، ومؤدى ذلك آن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة ـ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهـم بالقرار أو الصحيفة ـ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الاربكية الجزئية لم تورد فى قرارها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه «هيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لعاية تمام السداد، هانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لامر المولى عز وجل ترى أن هذا

الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية العراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها »، ومن ثم غان قرار الاحالة ــ وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ــ يكون قد جاء قاسرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

صدر هذا المحكم من الهيئة المينة بصدره أما السيد الستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع الراقعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا المحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين •

⁽ م 11: ب المحكمة النسبتورية).

جلســة ۲ مارس ســنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسنغ ربيس الحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل برسي ومعدوج مصطفى جسن ومني الموقع عبد المجيد ووابع لطفى جمعه وتوزى اسعد برتس وشريف برهام نور اعضساء وحضور السيد المستشار / التكتور أحمد نحمد الصفى وحضور السيد / أحمد على نضل الله وحضور المبيد / أحمد على نضل الله

قاعـــدة رقـم (٢٦)

القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

- ١ ـ تابيم ـ تمـويض ـ الاترم الشرع في قوانين التابيم التي تعلقت بها أحـكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض السنجق لاصحـاب الشروعات الأومة معادلا لكابل القيمـة الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك الشروعـات ١١
- ٢ ـ تابيم ــ تمويض ــ لم يقصد الشرع بن القرار بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٤
 تعديل أسمى أو قيبة التعويفي التي سبق أن أرسساها في قوانين التأميــم
 جيمهــــا .
- حق الملكية حرصت الدسائي المسرية المعاقبة على جداً مسون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي المصدود وبالقيود التي أوردتها .
 لا يحزز الدستور تحديد حدا أقصى لما يهلكه القرد الا مالنسية للهلكة الزرائمية.
- ١ سندات جاكية خاصة اعتداء عليها جعادة جاكية المسئدات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكلهائة لاسهم ورؤوس أجوال الشركات والمنهات المؤجة استقرارها لاسحابها بهوجب توانين المتابيم .. مقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المقرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ من وضع حد أقصى للتعويض لا يجاوز ما الله جنيه هو استيلاء الدواد دون جقابا على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مها يشمكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بإلى الخالفة لحكم الملدتين ٢٢ و ٣٦ من الدستور.
- م الحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية الدستورية لا تتقيد بالوصف الذى يخلمه الشرع على القواعد التي يسنها جتى كانت بطبيعتها تتثاق جع هذا الوصف وتنظوى على اهدار حق جن الحقوق التي كفلها الدستور – جنال ذلك .

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين في الدعويين رقمى
 (۲) لسنة ۲ ق و ۳۲ لسنة ۳ ق دستورية .

٦ ـ دعوى دستورية ـ الحكم فيها ـ قسانون ـ ارتباط نصوصه بعضها ببعض ـ
 دم دستورية أحد نصوصه ـ بستتيع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوصه
 رائحكم بعدم دستوريته بريتــه ,

١ — يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ الشار — ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ — أن الشرع الترم فيها جميعا — يالنسبة لتقدير التعويض المستحق لاصحاب الشروعات المؤممة كليا أو جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة المقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك الشروعات ، بعد تقويمها وفقا القواعد المحددة بالقوانين الذكورة .

السبيل الذي ارتآه الشرع محققا للحدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان ــ بوجة مضطرد وبعير استثناء ــ من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض، وهو البدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذي أصدر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صحور القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٣ السنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه وقد في صدوره للقرار بقانون رقم ١٩٦٣ السنة ١٩٩٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه و

٣ ... أن الدساتير المعربة المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٧ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

الساس بها الاعلى سبيل الاستفتاء، وفي المعدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الإصل ثمرة النشاط الفردى ، وهافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنمينها والخفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حفات الدساتير نزع الملكية الخاصة جسرا عن أصاحبها لا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وغقا للقانون (المادة به من كل من دستور سنة ١٩٥٣ والمادة ١٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٦ من من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من من دستور سنة ١٩٥١ والمادة ٢٠ كما نص الدستور القائم مراحة على حظر التأثيم الا لاعتبارات كما نص الدستور القائم مراحة على حظر التأثيم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) ، وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم تضائي (المادة ٣٠) ،

غ السندات الاسمية التي تحولت النها القيمة الكاملة السعم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت الاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله الهسم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها في البورصة أو كوسيلة الوغاء بالمتر أماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع بما تفله من ربع ، فأن مقتضى تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرار بقانون رقم ١٤/١٤ السنة ١٩٦٤ المطمون عليه من وضع حد أقصى المتحويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المؤكة لهم والزائدة على هذا الصد وتجريدهم بالتالى من ملكيتها ، الأمر الذي يشكل اعتداء على المنافة المحكم المادة ٢٩٨ من المنافة المحكم المادة ٢٩٨ من المنافة المحكم المادة ١٩٨٠ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من المستور المتى تلمن على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٩٨ من

منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المسادرة الخاصة الا بحكم قضائى • غضلا عن أن النص التشريعي ــ محل الطعن ــ بوضعه حدا أقضى لا يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التى تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه الشروعات ــ وأن تعددت ــ يكون قد انطوى على مخالفة لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا باللكية الخاصة بالمخالفة لحكم اللادة ٣٤ من الدستور

أن المحكمة لا تتقيد — وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات — بالوصف الذي يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافي مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، واذ كانت المحكمة قد انتهت — على ما سلف بيانه — الى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقق التصحاب الشروعات والتي تزيد على الحد الاقصى النصوص عليه فيه ، هأنه يكون قد تعرض الملكية الخاصة التي صانعا الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٣ ـ لا كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط أيضاً من المتعرفة ، ومن شم غان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من المادة الاولى من المادة الاولى و ابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال بلقى نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما ستوجب المكم بعدم دستوريته برمته .

الاجسراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق القانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من العمل بأحكامه بأنسر رجعي ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التي الت ملكيتها الى الدولة وفقاً لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المانية الماليا .

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم معدم قبول الدعوى فى شقها الاول وبرغضها فى الشنق الثانى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليـوم

المستمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استونت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضاغها القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وبأن يدفعوا اليه ربع تلك أمواله بغير مقابل و ودفع المدعى في صحيفة دعواه بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وكذلك القرار بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١٧١ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويض المماليا و وبتاريسخ أرقام ١٩١٧ و ١١٨ قضت المحكمة بوقف الدعوى ليرفع المدعورة الدستورية ، فأقام دعسواه المائلة و

وحيث أن الحكومة دغعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى فى هذا الشق من الدعوى بعد العام ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر رجعى _ وهو محل الطعن عليها _ بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠٠ لسينة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ مأشافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول الرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالثية منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المسار المهية ، ثم استبدل بهذا النص النص الآتى : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ، وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قصت مادته الالحية بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأثر مباشر من تاريخ نشره بعد العاء الاثر الرجعى الذى كانت تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة المادة ومن ثم تكون مصلحة المدعى فى الطعن بعدم دستورية هذه المادة بعد تعديلها على الوجه المتقدم عير قائمة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فى هذا الشق ه

وصيث أنه عن الطعن بسدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ، فأن المدعى ينعى على المادة الاولى منه أنها أذ قضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسآت المؤممة ولمقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧و ١١٨٩ و ١١٩١ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها بتعويض الممالى لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما يملكونه فيها ، بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأميم الشار اليها بما يساوى القيمة الفعلية لحصصهم فى تلك المشروعات بموجب سندات مستحقة فى ذمة الدولة وقابلة المتداول، فأن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة بعير مقابل على ما يملكونه من سندات تزيد على الحد الاقصى من التحويض الاجمالى المشار اليه ، الامر الذى يخالف ما تقضى به المادة الخاصة من دستور سنة الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة الخاصة من دستور سنة الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائي الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائي الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائة الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائة الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائة الماكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٣ من دستور سائة الماكية الخاصة الاموال معظورة ، وأنه لا تجسوز الماكية الخاصة الاموال معظورة ، وأنه لا تجسوز الماكية المادة الا بحكم قضيائى ،

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ المطعون عليه والمحدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تنص في نقرتهـــا الأولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشـــات التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ۱۱۹ اسنة ۱۹۹۱ المسار اليها واحكام القوانين التالية لها ، يعوض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميسح هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجمالي قدره ۱۸ الف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع و وفي فقرتها الثانية على أن « وتستثني البنوك وشركات المتأمين وأجهزة الادفار والتأمين والماشسات وصنالايق التوفيين والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الاتحمى للتصبويض المشار اليه بالفقرة السابقة » و وتنص المادة الثانية منسه على أن « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لاحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » و كما تنص مادته الثالث والاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » و وقد تم هذا النشر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها احكام القرار بقانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بالقرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦١ وانتها، بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتها، بالقرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ وانتها، بالقرار بقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٤ والتهمة كليا أو لتقيير التعويض المستحق المصحاب المسروعات المؤممة كليا أو جزئيا بنهما عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة المقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين الذكورة ويستفاد ذلك مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنسآت من أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس بعض الشركات والمنسآت المسار اليها الي سندات أسمية على الدولة لدة خمس عشرة سينة بقائدة ٤ بر سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في المورجة من القرار بقانون المنتقدة في بعض الشركات عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ بتقرير مساهمة الدولة في بعض الشركات

والمنشآت من أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤/ سنويا لدة خمس عشر قسنة وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التى التماكيتها اليها بموجب سندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد فى هذه النصوص جميع قوانين التأميم الاساسية التالية ومن بينها القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٤) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٤) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٤) ورقم ٢٧ اسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٠ اسنة

وقد أفصح الشرع صراحة عن هذا النهبج الذي الترصه في تصديد التعويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة في مختلف تقوانين التأميم بما أورده في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقسم تقوانين اللاحقة عليه سه من أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة بقوانين اللاحقة عليه سه من أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة علم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الي الدولة بلا مقابل ابل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا أذ الترمت الدولة بأن تدفع عيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأميم في شكل سندات اسمية على الدولة ١٠٠٠ وبذلك تكون الدولة تد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الاموال عن حصصهم روعيت عيد المدالة المطلقة ١٠٠ كما استطردت تلك المذكرة الى القول روعيت غيد المدالة المطلقة ١٠٠ كما استطردت تلك المذكرة الى القول طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة التغيرات التي تطرأ عادة على عيمة الاسهم ورؤوس الاموال تعصالات التغيرات التي تطرأ عادة على عيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعا

المتيارات الاقتصادية التى تسود الشروعات السنتمرة فيها تلك الاموال ٠٠٠ » وهو ما يكشف عن وجه اخر لما رآه من رعاية لاصحاب الاسهم ورؤوس الاموال فى الشروعات المؤممة ــ الى جانب تعويضهم الكامل عنها ــ بما ينم عن حرصه على النأى بسندات التعويض عن كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو المساس بها ٠

وحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتآه المسرع محققا المعدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان بوجه مضطرد وبغير استثناء بمن أن يكون التعويض المستحق لأصحاب أسسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض وهو البدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المراب على الماحون عليه تعديل أسس أو تمينها القرار بقانون رقم ١٢٣ المنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره القرار بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ المنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره القرار بينها القرار بقانون رقم ١٨٦٤ المعاصر في صدوره القرار بقانون رقم عدمهما سلف بيانه ،

وحيث أن الدساتير المرية المتعلقية قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاسستتناء ، وفى الحسدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافدة الى الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نسزع

اللكية الخاصة جبرا على صاحبها الا للمنفعة الغامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سسقة ١٩٣٥ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٨ كاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) ، وخطر المادرة العام حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة العامة حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادرة الخاصة الا

لا كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الأسمية التي تحولت البها القيمة الكاملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت الصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها ف البورصة أو كوسيلة الوماء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، أو الانتفاع بما تعله من ربيع يه يقلق مقتضى تطبيق الفترة الاولى من المادة الاولى من القيرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه من وضع حسد أقصى للتعويض الستحق لاصحاب الشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه و استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصددرة للاموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدسستور التي تنص على أن الملكيسة الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر الصادرة العامة ولا تجيز الصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، فضلا عن أن النص التشريعي _ مصل الطعن _ بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه الشروعات ــ وان تعددت ــ يكون قد انطوى على مخالفة لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة الملكية الزراعية طبقا للمسادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا

ما الكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان و وحيثُ أنه لا ينال مما تقدم ما ذهبت اليه الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والنشات التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ السنة ١٩٦١ والقوانين التالية لَهَا تِعِويضًا اجِمَالِيا إِ، قصد به تعديل التعويض السَّتحق الصحياب الشروعات المؤممة وإن تقدير التعويض ابتداء أو تعبيديله يعد من اللاعمات السياسية التي يستقل بها الشرع دون تعقيب ، ذلك ان المحكمة لا تتقيد _ وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات _ بالوصف الذي يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، وأذ كانت المحكمة قد أنتهت ب على ما سلف بيانه _ الى ان النص التشريعي الطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض الستحق عن التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب الشروعات والتي تريد على الحد الاقصى المنصوص عليه فيه ، فانه يكون قد تعرض للملكية أأخاصة إلتي صانعا الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد مصددة ، الأمسر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هدده المحكمة من رقاسة دستورية ٠ ورداء عليان والأدهج

وحيث أنه لا وجه أيضا لما اثارته المكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ... بما تضميه من إضافة القرور الراجمالي الراجمالي المستدات الاسمية على الحد من التحويض الاجموالي عن التأميم الن ملكية الشعب ... قد سعى ألى المد من تضخم شروات الاخصاص الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتدويب المفوارق بين الطبقات و ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت اليه المكومة في دغاعها ... تبيانا لقصد المشرع من اصدار القرار بقانون المطعون

عليه يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تغيا أساسا استيلاء الدولة _ بغير مقابل _ على ما زاد من سهندات التعويض على الحد الاقصى اللقرر به ، فإن النزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادى، لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادىء الدستور الاخرى ومنها صون المكية الخاصة وعدم الساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيسود التي أوردتها نصوصه • وغضلا عن ذلك غان المشرع الدستورى قد عنى ـ فى التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ عند تحديد الاساس الاقتصادي للدولة في المادة الرابعة من الدستور ، بأن يستبدل بعبارة « ويهدف الى تذويب الفروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة » • وهي ذات العبارة التي أوردها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ، ورفسع مستوى الميشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخوك ».

وحيث أنه لما تقدم يتمين الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من المقرار بقانون رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ولما كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة المشار اليها ، بما مؤداء ارتباط نصوصه بعض ببعض ارتباطا لا يقبل المقصل أو التجزئة ، ومن ثم غان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال بنقى بمدم بمدم القرار بقانون المطمون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته ،

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة:

المامة •

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقام ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ثانيا : بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعساب

چلسبة ٦ أيريل سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار مجمد على بليسسغ رنيس المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل حرسى ومبدوح مصطفى حسن ومنع ابين عبد المجيد ومجمد كبال محضوظ وشريف برهام نسسور وواسل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المسوض وحضور السيد / أحبد على غضل اللسه

قاعـــدة رقـم (۲۷)

القضية رقم ١٠١٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ ... دعوى دستورية ... المصلحة فيه.....ا .

تعديل أو الخاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته مين طبق عليهم خلال فتـرة نفاذه وترتيبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له . وبالتالي توافرت له مصلحة شبـخصية في الطعن بعدم دستوريته .

٦ ماريخ سريان القوانين ما الحقوق الكتسبة ما المبالح العام .
 الحدأ الدستوري الذي يقض بعدم سريان أحكام القوانين الا

الجدة الدستورى الذي يتضى بعدم سريان أحكام القوانين الأعلى ما يقسع من تاريخ الممل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها يهدف المى احتسرام المتوق الكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتي للبشرع استثناء من هذا البدأ أن يقرر الآثر الرجعـــــى للقوانين حلى غير المواد الجنائية حابشروط محددة حافترضت الدسساتي أن يؤدى هذا الاستقناء الى الساس بالحقوق المكتسبة وأثرت عليها ما بحقــــق المالح العام للمجتــــمع .

- الدستور ـ جبدأ المساواة ـ المادة .) من الدستور .
 المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة .) من الدستور هو عدم التمييز
 بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونيـــة .
- م جدأ التضامن الاجتهاعي ـ المادة السابعة من الدستور .
 عهد الدستور الى الشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين
 قواعد صرف المعاشات والتعويضات ـ قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف م.دأ
 التضامين الاجتماعــــي .

١ - انه وان كانت المادان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص المبند (د) من المادة ١٩٠١ من القانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ . قد عدلت أولاهما والعبت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من المقانون رقم ٤٠ اسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يصولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدين الملاين طبقت عليهما تأكما المادتان خلال فترة نقاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتولف لهما بغلك مصلحة شخصية في الطمن الماثل ،

٢. ٣/٤ ــ الميدأ الدستوري الذي يقضي بعدم سريان أحكام القوانين الانتجابي ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقع قبلها ، وإن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق الكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب المعلملات ، الا أن الدساتير الصرية المتعلقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستور الحالى اذ أجلزت للمشرع النبتتناء من هذا المبدأ إن يقرر الاثر الرجعي القوانين _ في غير الواد الجنائية _ وذلك بشروط محددة ، ي تكون قد الفترضت بداهة احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى . المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع عولما كان الثابت من مصبطة الجاسة السادسة والستين الدور الانعقاد والاول للفصل التشريعي الثالث الجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسينة ٢٩٨٠ محل الطعن بعيد مناقشة ألحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ــ وهو تشريع في غير المواد المناقية _ ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من مواهقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة الماضي ، واذ كان القانون زقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قسد قضي في (م ١٢ ـ المحكمة الدستورية)

الفقرة الثانية من البند (د) من اللدة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكرر ا اعتبار ا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة ان انتهت خدمته لعير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو اللوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هـ ذا النص له ، وهو تجنب استملال طائفة ممن انتهت خدمتهم بعد احالة مشروع القانون الى مجاس الشعب _ للوضع السابق الذي قصد هذا الشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف البدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ــ ويكون ما ينعاه عليــه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موصوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور، واذا كان لرئيس الجمهورية والكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، عانه يظل دائما لجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام.

٤ ــ المقصود بالساواة التى نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أغراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانيسة من البند (د) سالف البيان موجها الى كافـة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز

أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس التسعب ، وكان المركز القانونى لهؤلاء معايرا لمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاق، وكانت هذه المعايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها نمليها المصلحة العامة التى تعياها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فان النعى على هدذا النص بالاخلال بعبدا المساواة يكون غير سديد و

ه _ انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فانه فضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال غانه ال كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون » • كما تنص المادة ١٢٢ من الدسستور على أن « يعين القانون قواعد منح الرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة • وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي نتولى تطبيقها » • وكان القانــون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي _ فيما تضمنه من أحكام قررها النص الطعون عليه _ قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحى وتعيين قواعد صرف الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم فان النحر عليه بمخالفة هذا البدآ بكون في غمير محله •

الاجسسراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه المدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في التضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأميين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا الليه بأثر رجعي بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لمير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول بناير سنة ١٩٨٠ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

الحسكمة

معد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة ·

وحيث أن النقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدغوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما المدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٠٩٢ عمال كلى جنوب القامرة طالبين الصحم بأحقيتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ وما يترتب على ذلك من آثار وهروق ماليــة، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المصرية العامة المتقل البحرى فى ٢٨ غبراير ١٩٨٠ وتمت تسـوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز معاطبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي، وبتاريخ ٣ مايو،سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ متضمنا تعديل المادة ١٩٠ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على ألساس إحتساب مدة الاشتراك عن كل من الاجر، والحوافز على حدم عروبارتداد أثر.. هذا التعديل بالنسبة لن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول بناس سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه ، الأمسر الذي أدى إلى خفض معاشهما السابق تسبويته وصرفه لهما • ودفع الدعيان في صحيفة دعواهما بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الشار اليه فيما انطوت عليه من سريان تعديل السادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكرر! الله بأثر رجعي يرتد إلى أول سيتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير مسنة ١٩٨٠ • ويجاسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة جنوب القاهرة للمدعيين برغع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥ قد عدلت اولاهما والميت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقسم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يحولان دون قبول الطمن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكما الماهتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قاتونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطمن المائل ،

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القاندنية

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقـم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ــ الذي صدر ونشر ف ٣ مايو سنة ١٩٨٠ ــ تنص على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالاحكام التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالاحكام من أول سـبتمبر سنة ١٩٧٥ : (أ) ٥٠٠ (ب) ٥٠٠ (ج ٥٠ من أول سـبتمبر سنة ١٩٧٥ : (أ) ٥٠ (ب) ٥٠ (ج ٥٠ التانيق المالة وذلك مع عدم المالس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبق نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الومية أو بجهات تمت الموافقـة على اعتبار حوافز الانتاج جزءا من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي و ولا يسرى الاستثناء من أجر المبراكهم في قانون التأمين الاجتماعي و ولا يسرى الاستثناء المنصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لعير بلوغ سن التقاعد أو المورة أو الوفاة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ و (ه)

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص في البند (٣) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير المفاصعين في تحديد أجور هم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية الايجاوز الفرق زيادة أو نقصا ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ١٠٠٠ / ، غاذا زاد المغرق عن هذا الحد ، غلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر الذي يسوى على أساسه المعاش ، ولا يسرى هذا المكم على حالات استحقاق المائش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ؟ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ والمادة ٢٠ » ٠

ثم أصبح البند (٣) الشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٩٣

اسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم ممن تنتهى مدة اشتراكهم في التآمين بجهات غير خاصعة في تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم الوائح توظف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعي وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والعلاوات والترقيات المنصوص عليها فيه فيراعي الا يجابور متوسط الاجر الذي يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/ عن كل سنة • ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق المعاش الهجر أو الوفاة » •

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند (٤) الذي ينس على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعي في حساب متوسط أجورهــم المسوبة بالانتــاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على ١٠/ من أجر السنة السابقة متــى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوهــاة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لمعير هذه الاسباب حسب متوسط الاجــور الشار اليها على أساس الاجور التي سددت عنها الاشتراكات خلال الخيم سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو الخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو .. مدة اشـــراكه أن قلت عن ذلك » •

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الدغمة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين المبند (٣) من المادة (١٩) الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو العمولة أو الوهبة وفقا للاتى: (أ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجسر محسوبا بالمدة قائما بذاته ٠ (ب) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجرمصوبا بالانتاج أو المعولة أو الوهبة قائما بذاته ٠ (ج) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المعاشين أو التعويضين المسار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعباة حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٧٠) •

ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاستراك في هذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن المؤمن عليه من المامليين بالمهاز الادارى للدولة أو الهيئات المامة أو الوحدات لاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة السيتراك في التأمين أدى عنها اشتراكا عن الاجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ٣١/١٢//١٨ أو تاريخ انتهاء خدمته إيهما أقسرب » .

وحيث أن الدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة النائية من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٩٨٠ اسسنة ١٩٨٠ الأسباب حاصلها أن ما تضمنه هذا النص من سريان تعديدا اللادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ١٩٠٠ مكروا الميد بأثر رجعي ــ بالنسبة لن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ لعبر بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاد ــ رغم ثبوت خلو مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذي أقسرته لمبنة القوى العاملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الاثر على الاطلاق يدل على أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطعبون على النائد على أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطعبون من بينهم الدعيان وليس تحقيق المكتبة العامة التي تشتها المكرمة أصلا من ذلك القانون وهي حماية صناديق التأمين الاغتماعي من شوية الماشات المستقبلة فقط ويكون بذلك قد خالف ما عود مقرر من أن لجوء المشرع الى الاثر الرجعي وفقا المامة الما من المستور من أن لجوء المشرع الى الاثر الرجعي وفقا المامة الما من المستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العم ، بالإضافة الى أخلال النص المطعون عليه معبداً المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة وي من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة أن انتهت خدمتهم لاى سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشهم وفقا الاحكام عانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ أسنة التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا التوزيخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا الحق عمن انتهت خدمتهم لعير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل في شأنهم دون سواهم الاثر الرجعي المنصوص عليه الخذكور واعمل في شأنهم دون سواهم الاثر الرجعي المنصوص عليه ألمانية القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم المائين الذي استحق لهم وحرف اليهم مما المعين وأمثالهما من المائس الذي استحق لهم وحرف اليهم مما يتنافي ومبدأ التضامن الاجتماعي الذي نصت عليه المادة السابعة من الدسيتور و

وحيث أنه عن الوجه الاول من أوجه النعن غان المدا الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل، بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ اجازت المشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الاثر الرجمي للقوانين في غير المدولد الجنائية وذاك بشروط محددة ، تكون قد المترضت بداهة احتمال أن يؤدى وذاك بشروط محددة ، تكون قد المترضت بداهة احتمال أن يؤدى الماليح العام للمبتمع ، ولما كان الثابت من مضبطه الملسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ وللتي تم غيها الاتشراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ــ وهو تشريع في غير المواد المنائية ... ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وأضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة '١٩٧٥ وذاك بالنسبة لن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تَجنبُ استعلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ــ بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب ـ الوضع السابق الذى قصد هـذا الشروع تلافيه حماية لصاديق التأمين ومن شم لا يكون النص الطعون عليه قد خالف البدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ــ ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من الشروع المقدم من المكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص الطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه فى ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا باحكام الدستور ، واذا كان رئيس الجمهورية واكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فأنه يظل دائما لمجلس الشعب كامال السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام •

وحيث أنه عن الوجه الثاني من النعي فأن المقصود بالساواة

التى نصت عليها المادة ١٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أغراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولا كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بعير بلوغ سن التتاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته انى مجلس الشعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء معابرا لمركز من انتهت خدمتهم مند هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم مند هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء المخدمة وتاريخها تمليها المصلحة العامة التى تعياها المشرع من النص المطعون عليه على الموجه سالف البيان ، ومن ثم هان النعى على هذا النص بالاخسلال بمبسداً المساواة يكون غير سديد ،

وحيث أنه عن دعوى الافسلال بعبداً التضامن الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من الدستور غانه غضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال ، غانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » • كما تنص المادة ١١٦ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة • وينظم القانون على أن « للستثناء منها والجهات التى متولى تطبيقها » • وكان القانون رقم ٩٣ اسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى الشرع وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى الشرع منظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعد صرف الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم فان النمي عليه بمظالفة هذا اللبدأ يكون في غير محله ،

وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الدعوى ٠

لهدنه الأسباب

حكمت المحكمة مرفض الدغوى ومصادرة الكفالة والزمت المعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

حلسة البريل سنة م١٩٨٠م

برياسة السيد المستشار حدد على بليسنغ رئيس المحكة ومصور السناد المستشارين : تصطفى جهن وجدى فضطنى حسن وجر الهن عبد المجد ورابح لللفي جمعة بشرية برجام نور ورابسل علاء الدين ومصور السيد المستشار / السيد عبد المبية عمسارة المستشار / السيد عبد المبية عمسارة المستوض وحضور السيد / أخير على بقبل اللب

قاعـــدة رقـم (۲۸)

القضية يقم ٢٣ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) والقضايا المسومة اليها أرقام ٧٧ ، ١٥ ، ٥٠ ، ٨٥ ، ٣٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٧٩ لسنة ٥ قضائية دستهرية

ا ــ دعوى دستورية حكم حجيسة .
 الدعاوى الدستورية عيشة بطبيعتها - ألاحكام المنافرة ينها لها حجيسة مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جبع سلطات الدولة بسواء كانت هد أنتوت الأخط في مستورية النفي الطعون عاقة أم الني دستورية - أنساس ذلك :

۲ ... دعوى دستورية ... المسلحة فيها . الطمن بعدم دستورية نص سبق للبحكة التستورية المليا أن قضت بمسدم دسيتوريتك ... إنتهاء بالمبلحة في الدعوى اثرة ... عدم شهول الدعوى . . .

ا ـ أن الفقرة الاولى من اللدة ١٧٥ من الدستور، قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليبا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الحريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكسمة الدستورية العليبا في الدعاوى الدستورية أي ونصت المادة ٤٩ / ١ مسن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ السنة ١٩٩٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة الجميع سلطات الدولة والكلفة » ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عنية توجه الخصومة فيها إلى النصوص وهي بطبيعتها دعاوى عنية توجه الخصوصة فيها إلى النصوص التشريعية المعاون عليها بعيب دستوري ـ تكون لها حجيسة التشريعية المعاون عليها بعيب دستوري ـ تكون لها حجيسة التشريعية المعاون عليها بعيب دستوري ـ تكون لها حجيسة

مطلقسة بحيث لا يقتصر أثرها على المصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع بملطات الدولة ، سواء أكانت هذه الانحكام قد انتهت الي عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١/٤٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من تقانون المحكمة المسار النها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النس فتلغي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيسوب وأوجه البطائن .

٢ — لا كان ذلك وكان الستعدف من هذه الدعاوى هو الفصسل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل يعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء وقد سبق لهذه المحكمة أن تضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حبية مطلقة حسمت الخصومة بشان دستورية هذا النص جسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المسلحة فى الدعاوى المائلة تكون منتقية ، وبالتالى يتعين الحكم بعسم قبولها .

الاجسسراءات

بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٨٣ وردت الى قلم كتاب المحكمة ملفات الدعاوى أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ و ٢٢٤٤ و ١٩٠٠ و ١٩٠٠ و ١٩١٠ و ١٩١٠ و ١٩١٠ و ١٩١٠ لسنة ٣٦ تضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى كل منها بجلسة ٩ نوغمبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للغصال فى مدى

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ اسنة اعما أعما المادة فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتطلبات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أيه جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طــــوارىء) ٠

وبعد تتحضير الدعاوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها · في كل منها . .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث النتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة خسم الدعاوى من الثانية الى التاسعة الى الدعوى الاولى واصدار الحكم فيها بجلسة السيوم .

المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونيية •

وحيث أن الوقائع على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق و تتخصل فى أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتقال المدعيين فى القضايا أرقام ١٣٥٨ و ١٠٧٥ و ١٠٧٥ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤٠ و ١٠٠٥ و ١٠٠٠ المنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٠ استنة ١٩٨١ باعالن خالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٠ المنادة ١١٠٠ المناوض وزير الداخلية فى المتصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها كى قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٠٢٠ المستنة ١٩٥٨ و مقاتم المحكمة القضاء الاداري طالبين المحكم بصفة مستحجلة بوقف الافيد القرارات الصادرة باغتقالهم وفى الوضوع بالعائما و واد صدر القانون رقسم الصادرة باغتقالهم وفى الوضوع بالعائما و واد صدر القانون رقسم

مه لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القلنون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٥٨ المثار اليه وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) هي التي تختص وحدها بنظر كالمسة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء به ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة بطالتها بحميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » مقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة به نوفمبر سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى والماء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٨٥ و ١٧٢ من الدستور واحالت الدعاوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسئورية العليا للفصل في المسئورية والمالة الدستورية العليا للفصل في المائلة الدستورية العليا المناه المائلة الدستورية العليا المائلة الدستورية العليا المناه المائلة الدستورية المائلة الدستورية و

وبعيث إن الفقوة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ السنة ١٩٨٧ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والثظلمات الشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة المام أيه جهة قضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العلية (طوارىء) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقدا جاة الدولة العلية (طوارىء) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقدا جاة الدولة العلية (طوارىء) بدون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من المقانون رقم ١٩٧٠ من الاوامر والمعدلة بالقانون وقم ١٩٠٠ استة ١٩٨٨، وهي التي تتبعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا التي اعلاني عالمان عالمالية المنالة الدستورية الثانة حسيما بماء بأساب قرارات الاغالة من القضاء على المنالة الدستورية الثانة حسيما بماء بأسابة عالى المنالة الدستورية الثانة حسيما بماء بأسابة عالى المنالة الدستورية الثانة حسيما بماء بأسابة عالى المنالة الم

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية (دستورية) برفض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه م وتختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ و وتحال الى هذه المحكمة ـ بحالتها حميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية » و ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسوية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ٠

وجيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة 1/49 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحسكام الحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما يسرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه ألم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس، رِدَلِكُ لِعَمُومَ نَصَ المَادَتِينِ ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها . ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها مي (م ١٣ - الحكمة النستورية)

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى؛ و وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن بثور من جديد بشأنه ، غان المالحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهدنه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ٣٧ لسئة ه قضائية والقضايا المسمومة اليها •

جلســة ٤ مايو ســنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستثمان محهد على بليسخ ومدوح مصطفى هسن ويشي المحكة وحضور السادة المستثمارين : مصطفى جينل ورسى ومدوح مصطفى هسن ويشي أمين عبد المجدد ورابح لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وثعريف برهام نور اعشاء وحضور المديد المستثمان / الدكتور أحمد محمد المحفنى المستثمان / الدكتور أحمد محمد المحفنى المستد / أحمد على غضل اللسه وحضور المديد / أحمد على غضل اللسه

قاعسدة رقسم (۲۹)

القضية رقم ٢٨ اسنة ٢ قضائية « دستورية »

- ١ -- دستور -- نظام المكـــم .
- نصوص الدستور تجل القواعد التى يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها حقيم الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتمين الترامها باعتبارها أسسمى التواعد الامرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .
- ٢ الحكية الدستورية العليا دس-تور . الرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المحكية الدستورية العليا هدفها المخاط على مبادئه وصون أحكابه من الخروج عليها .
- ٣ -- سن القوانين -- الهيئة التشريعية -- المادة ٨٦ من الدستور .
 سن القوانين عمل تشريعي فختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس التسعيد طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور .
- ٤ مجلس الشعب رئيس الجمهورية المادة ١٤٧ من الدستون . الاصل أن يقولي مجلس الشعب سلطة التشريع اجاز الدستور تخويل ريئس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء اواجهة الطلسوف الطارئة حال غياب الجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا المنسوابط والقيود المصومي عليها في المادة ١٤٧ من الدسسوور .
- م رخصة التشريع الاستثنائية شروط ممارستها الرقابة الدستورية .
 أوجب الدستور لاعبال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تتها خلال المنية ظروف تسوغ ارئيس المجهورية سرعة جواجهتها بتدايي لا تحتبل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب .
 رقابة المحكية الدستورية العلما تبتد للتحقق من شام هندن الشرطين .
- ٦ ــ تنسريع استفالى ــ القرار بقانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ .
 القرار بقانون رقم }} لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الحكام قوانين الاحسوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع القررة في المادة ١٤٧٧ من الدستور مشوبا

بمخالفة الدستور لان الاسباب التى استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تغيد الله لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التى نحل بها رخصة للتشريع الاستئنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة 13/ من الدستور .

٧ - الحكية الدستورية الهليا - الرقابة الدستورية - القرارات بقوانين . تقدير الفرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالملدة ١٤٧ من الدستور خروك نروك نرئيس الجمهورية تحت رقابة حجاب الشحب - لا يعنى ذلك اطلاق حدة المسلطة في اصدار قرارات بقرانين دون التقيد بالمحدود والشوابط التي نمي عليها الدستور - خضوع هذه الغرارات بقوانين لما تتولاه المحمكمة من رقسابة دسستورية .

٨ ــ اقرار مجلس الشمب للقرار يقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ لا يترتب عليه سوى
 مجرد استبرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار يقانون دون تطهسيء من
 المسوار الدستورى الذى لازم صسدوره .

١ ، ٢ - أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها آسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أضرئ المبتثناء من الاصل العام الذي يقضى بانصصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد غلا يوجور على الشوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينقذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة مخالمة المناسورية العليا دون غيرها ، بعية الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بعية الدفاط على مبادئه وصون الدستورية العليا دون غيرها ، بعية الدفاط على مبادئه وصون

٣ : ١ أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية
 التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور •

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد بطرأ في غيبة محلس الشعب من ظهروف توحب سرعة مواحهتها بتدايس لا تحتمل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد حرص الشرع الدستورى على أن يضم لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتصيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام النوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية اللحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع _ على سبيل الاستثناء _ لوادهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غييــة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخساذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه: « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلل خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته 4 فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها منقوة القائرن الا اذا راى الجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أوتسوية ما ترتب على آثار ها بوجه آخر » •

 م الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستئنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما آ ساب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من «أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة ضمسين عاما طرأ غيها على المجتمع كثير من التعيير المادئ والادبى التي انعكست آثارها على العلقات الاجتماعية الامر الذي حمل القضاة عبا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع الصرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ٠٠٠ » ٠

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمل بها رغم ما استجد من تعييرات فى نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والاهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الاأنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى المقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب سخيد أنه لم يطرأ حفلل غيية مجلس الشعب خلزف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة المار اليها ومن ثم فان القرار بقاندون رقم ٤٤ لسنة المردة فيها ، يكون مشوباً بمخالفة الدستور و

٧ ــ ان تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا باللادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مكلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدسستورية ، ذلك أنه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها شعق ما تمليه المفاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقييد بالمحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ ... ف غيية مجلس الشعب ... ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة القرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم المضاعه لما تتولاه القرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم المضاعه لما تتولاه

هذه المحكمة من رقسابة دستورية •

٨ ــ اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره ٥ كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار فى ذاته ان ينقلب به القرار بتانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل فى زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التى حددها الدستور فى هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون ٠

الاجـــر أءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلسم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للاحوال الشخصية فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ • بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمسكم الى جلسة اليوم ،

المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقدائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسافر الاوراق ـ نتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لمبنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ضد زوجها الدعى عليه طالبة المحكم لها عليه سنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ • وبجلسة بستمبر سسنة ١٩٨٠ قضت محكمة البدارى الجزئية للاحسوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستوزية المليا الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الأحالة جاء خلوا من بيان النص الدستورى المدعى بمضالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المليا •

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة استظهرت النصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسمنة ١٩٢٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسمنة ١٩٢٩ المعدلتين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسمنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أهكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقسد تراءى للمحكمة عدم دستورية هذا التشريع فى جملته لمظالمته المادتين الى تقويض من معلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر المي تقويض من معلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر عند اصداره فى عبية مجلس الشعب يلوله هذه الملطة ، كما أنه لم تتوفر تدبير لا تحتمل التأخير ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة قديم الدلالة فى بيان النص التشريعي المعلمون بمسدم دستوريته والنص الدناتوري الدعالة عن النص النشريعي المعلمون بمسدم دستوريته والنص الدناتوري الدعور المحالة النصور المناتوري الدعور المحالة النصور المناتوري الدعور المناتوري الدعور المحالة وأوجه المخالفية سرغاني النصور والنص الدناتوري الدعور المحالة عن النصور النص الدناتوري الدعور المحالة عنها المناتوري المحالة عنور المحالة عنور المحالة المنافقة وأوجه المخالفية سرغاني النصور والنص الدناتوري الدعور المحالة عنور المحالة وأوجه المخالفية سرغاني النصر والنص الدناتوري الدعور المحالة عنور المحالة عنور المحالة عنور المحالة ا

الذى يتحقق به ما تعياه الشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ، فأن الدفع بعدم قبول الدعوى يكسون في غير محله متعينا رفضية .

وحيت أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أنسه يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٧٩ المطعون عليه ، أنه استهدف معالجة الاوضاع المتعلقة بالاسرة وتنظيم استعمال الحقوق القررة شرغا لافرادها ، فكسان قوامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الاحوال الشخصية التي تدور جميعها فى غلك واحد هو تنظيم شئون الاسرة فيما يتعلق بالزواج والطللة والنفقة والحضانة ، فقد نصت مادشه الاولشي على أن « تضاف الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام ﴿ ه مُكرراً ﴾ ، ﴿ ٦ مكرراً ﴾ ، ٢ مكرراً ثانياً ﴾ ، (٨٨ مكرراً) ، (٢٣ مكررا) » وتتضمن هذه المواد الاحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آتــــار (٥ مكرراً) وأنه يعتبر اضرارا بالزوجة التتران زوجها بأخرى بغير رضاها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه منزوج بسواها (٦ مكرر) وبيان الآثار الترتبة على نشور الزوجة (٦ مكررا ثانيا) وتقرير نفقة متعة المزوجة عند طلاقها بدون رضاها (١٨ مكررا) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه (١٨ مكررا ثانيا) وفرض عقوبات جنائية لمالفة بعض أحكام هذا القانون (٢٣ مكرر أ) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون الطعون عليه على أن يستبدل بنص اللدة (١) من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٢٠ نص جديد يتضمن الاحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها • وتقضى الادة الثالثة منه فِأَنْ يُسْتِيدِلُ بِنصوصِ المُنوادِ ٧٠ ٪ ٨٠ ٤ ١٠ ٪ ١٦ ٪ ١٦٠ ٪ ٤٠ ٪ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التصوص المددة في هذه المادة والتى تشتمل على الامكام المتعلقة باجراءات التحكيم عند وقسوع الشقاق بين الزوجين (۷ ، ۸ ، ۵ ، ۱۱ ، ۱۱) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (۱۹) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (۲) ، ثم نص القرار بقانون المسار اليه فى مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة فى الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل فى الطلبات المتعلق به والمنازعات التى تشور فى شأنه و وأوجب فى المادة الخاصة على الحاكم الجزئية أن تحيل الى المحاكم الابتدائية الدعاوى التى أصبحت من اختصاصها بمقتضى أحكامه و وقضى فى المادة السادسة بالغاء كل ما يخالف هذه الاحكام وانتهى فى المادة السابعة والاخيرة الى النص على نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره و

وحيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العنم التى يتعينالتزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات و وهذه القواعد والاصول هى التى يرد اليها الامر فى تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذى يقضى بانحصار نشاطها فى المجال الذى يتفق مع طبيعة وظيفتها و الذى يتفق مع طبيعة وظيفتها و المحصر، والتحديد غلا يجسوز لاى من تلك السلطات أن تتعداها الى عيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المكمة الدستورية العليا للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية المفاط على مبادئه وصون أهكامه من الخروج عليها الم

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور • والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، فقد أتجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد حرص المشرع الدستورى على أن يضع لهده السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع ـ على سبيل الاستثناء ــ لمواجهة تلك الظروف الطارئة هال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شانها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقيرة الثانية على انه: « ويجب عرض هـذه القـرارات على مجلس الشعب خـلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المحلس قائما ، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى الجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » •

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

معارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتعيأ خلال هذه الغيية ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هى مناط هذه الرخصة وعسلة تقريرها و واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارست ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ، باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات : شأنهما في ذلك شسأن في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات : شأنهما في ذلك شسأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض الشرارها القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب النظر في اقرارها أو عسلاج آثارها و

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيية للقرار بقانون رقم 33 لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التى استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض المكام الاحوال الشخصية قد مضى على المادى والادبى التى انعكست آثارها على المجتمع كثير من التغيير المادى والادبى التى انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر عمل القضاء عبمًا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التى تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التى استجدت في حياة المجتمع المصرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقسور بدليل قطعي لاي فرد من أفسراد الاسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما أنه عند عرض القرار، بقانون (مكل الطعن) على مجلس الشعب للنظر في اقراره ، أهمسح وزير الدولة الشدون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية ٥٠٠ وقد طال الامد على استصدار هذه القوانين، وطول الامد واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة الخطورة فالاسرة المصرية تنتظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تنعقد وتتعشر أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم على منذ صدورهما ، أي منذ عمي ا ١٩٢٠ و المسرة ولي المداه و ١٩٢٠ و السرة بقدرها ولي علمي ١٩٢٠ و و ١٩٢٠ و اليس في هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولي الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون أو لشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار ومرى مثل القرار بقانون المعروض » ٠

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرعبة في تعديل قواتين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمل بها رغم ما استجد من تعييرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد تانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجي الا أنسه لا تتحقق بها المسوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسسباب تفيد أنه لم يطرأ حضالا غيبة مجلس الشعب ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تصل بها رخصة التسريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتفي المادة الاي المثار المقانون رقم ٤٤ لسنة المادرة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور رقم ٤٤ لسنة المررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته المكومة من أن تقدير

الضرورة الداعية لاصدار القرارات بتوانين عمسلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقسابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ — في غيبة مجلس الشعب سظرف من شأنه توفر المالة الداعية يطرأ سخن من شأنه توفر المالة الداعية بالنسبة للقرار بقانون الملعون عليه الامر الذي يحتم المضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

وحيث أنه - من ناحياة أخرى - فان اقدرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل فى زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور فى هذا الصدد والا ترتب على مظافتها عدم دستورية القانون •

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقدم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

بيانه ، وكان العيب الدستورى الذي شابه قد عمه بتمامه نتخلف سند اصداره ، غانه يتعين الحكم بعدم دستوريته برهسه •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة المهمديل بعض أحكام قوانين الاحسوال الشخسية •

جلسة ٤ مايسو بسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشارين ، مصلفي جيل برسى ومجدوح مصلفي حسن ومنسير وحضور السادة المستشارين ، مصلفي جيل برسى ومجدوح مصلفي حسن ومنسي المين عبد المجيد ورابح الحلني جمعه وشريف برعام نور وواصل علاء الدين أعضما وحضور السيد المستشار الدكتور أحد مجد الحنني المستوض وحضور السيد / أحبد على نقصل الله

قاعـــدة رقـم (٣٠)

القضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (٧ لسـنة ٩ ق عليـا)

- الحكومة السلطة التغيية دستور
 الدستور بين القصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .
- الحكمة الدستورية العليا اختصاص الدعوى الدستورية
 المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية
 اساس ذلك نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها
- جامعة الأرهـر ــ أهلية التفاضى ــ الصفة في الدعوى
 القانون أسند ترتيس الجامعة صسغة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئسات
 الاخرى والتي تدخل في عومها الهيئات القشائية ، وما يتعرع عن هذه النيابة
 من أهلية التقاضي فبما يتعلق بتلك المسالات .
- الرقابة القضائية على دستورية القرانين واللوائح -- هدفها وسبيلها هدفها صور الدستور القالم وتلكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه، وسبيلها التحقق من القرام سلطة التشريخ بما يورده الدستور من ضحوابط مسحد د.
- م المادة الثانية من الدستور بعد تحديلها في ۲۲ مايو سنة .۱۹۸ مفهومها
 يهن من صيفة المبارة الاخية من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها
 ان المشرع ألى يقيد على سلطة التشريع قواصه الزامها وهي بصدد وضح
 التشريعات بالالتباد إلى حيادىء الشريعة الاستداد الاحكام المنطقة
 المجتبعة جنها
- ٢ جادىء الشريعة الاسلامية ... سلطة التشريع اسلطة التشريع امتبارا من تازيخ العبل بتعديل العبسارة الاشرة من المستور ف ٢٢ جابو سنة ١٩٨٨ اصبحت جنيدة فيها تسبسته من تشريعات جستحدلة أو خصدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ جراعات الن تكون هذه التشريعات جنقة مع جاديء الشريعة الاسلامية ، ولا تضريح (م ١٤ ... المحكمة الاسسامية به المستورية)

ف الوقت ذاته عن الضوابط والقيسود التي تفرضها النصوص الدسستورية
 الإخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية

الزام المشرع باتخاذ جهادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريح لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدير بعد التاريخ الذى فرض فيسه الالزام بحيث أذا انطروى أى منها على ما يتعسارض مع مبسادىء الشريعة الإسلامة بكون قد وقع في هومة المخالفة الدسستورية .

٧ ــ المشرع الدستورى ــ مبادىء الشريعة الاسلامية

او اراد الشرع الدستورى جعل جبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجبه التحديد ، أو قصد أن يجرى اعمسال نلف المبادىء بواسطة المحاتم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حساجة الى العراقة في نصوص تشريعية محددة مستوقاً الاجراءات التي عينها الدستور ، لا أعزاه التص على طلك عراصة ،

٨ ــ سـلطة التشريع ــ مبادىء الشريمة الاسلامية

الزام المشرع باتخاذ جبادىء الشريعة الاسسلامية المصدر الرئيس لما يضسعه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه الالزام لا يعنى اعضاء المشرع من تبعة الابتضاء على التشريعات السابقة رغسم ما قد يشوبها من تعسارض مع مهادىء الشريعة الاسلامية ، وانها يلقى على عائقه من القلعية السياسسية مسئولية المبادرة لى تنقية نصوص هذه المشريعات من أية مخالفة للمبسادىء سالمة الذكر تحقيقا للانساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها حبيا مع هذه المبادئ، وعسده الخورج علهها .

٩ ... المادة ٢٢٦ من القانون المدنى

المادة ۲۲۱ من القانون الدنى المسادر سنة ۱۹۲۸ لم يلحقها أى تعديل بعــد التاريخ المسار اليه ــ النمى عليها ببخالفة حكم المادة الثانية من الدسستور ونيا كان وجه الراى في تعارضــها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

- الدستور بين على وجه التحديد المتصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ونتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه ونوابه من والسوزراء ونوابهه » •
- لحكمة الدستورية العليا هى المنتصة وحدها بنظر الدعوى
 الدستورية المائلة أعمالا المادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥)
 من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ــ اللتين عقدتا

لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائـــــ .

٣ ــ أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن شييخ الازهر هو الذي يملك وحده تتمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧) ٢) مجلس الجامعة » • كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠٠ » فأن مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها ف جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القنائية 4 وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضى هيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو التحال الذي المتضى اختصام المدعسي بصفته في المدعسوي الموضوعية ــ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدستورية فيها ــ اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير ألساس .

أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة
 بالحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدسستور
 القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الضروج على أحكامه ،
 وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة التشريع بما يورده

الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين ـ عند الفصل فيما يثار فى شمان هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية ـ اسمتظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للقعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها •

- م أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من المستور _ بعد تعديلها على نحو ما سلف _ أن الشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام النظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة العبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم الشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بعيته فيها مع الزامله بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تنخالف الاصول والمبادىء العامة للشريعـــة ••••• ».•
- ٣ أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مليو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سايقة على هذا التاريخ ، يمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مسادىء الشريسعة الاسلامية وبحيث

لا تخرج _ فى الوقت ذاته _ عن الضوابط والقيود التـى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية ، نهى التي يتحدد بها ... مع ذلك القيد المستحدث _ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات • لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لاينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه الجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاستلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هـى الصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في الستقبل يظلف ألحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعني ضرورة اعادة النظر في القواتين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني النقائم حالط في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي التكامل يقتضي الاناه والتدقيق العملي ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

التى لم تكن مالوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المتاسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمسة والعلمساء ٠٠٠٠٠٠ »

٧ _ أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادىء الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن غورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة الشرع فى شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للنشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى أن الشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لا اعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعسى من الاعمال الماشرة لماديء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المباديء من التشريعات السابقة

المنظمة لمختلف المنواحى الدنيسة والجنائية والاجتماعة والاجتماعة والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقمى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم تطبيقها فى المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك دن تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاسستقرار •

- ٨ أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما سقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبدى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعني اعفاء المشرع من تبعة الابتقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا اللاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .
- ٩ و لما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون الدنسى المادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادى، الشريعة الاسلامية التى طتها المادة الثانية من الدستور المؤيسى للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة _ بعد تعديلها متاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادىء الشريعة الاسلامية _

لا يتأتى أعماله بالنسبة المتشريعات السابقة عليه حسيما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المسار اليه ، ومن ثم ، فأن النعى عليها ، وحالتها هذه _ بمخالفة حكم المادة الثانية مسن الدستور وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية _ يكون في غير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برغض الدعسوى ،

الاحدراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من المقانون المدنى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم اختصاص الحكمة بنظر الدعوى واحتياظيا بعدم قبولها وفي الوضوع برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٨٥ وفى هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائع – على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر. الاوراق – تتحصل في أن الدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦٦ السنة ٢٣ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء المحسم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفاتهم بأن يدفعوا لورث المدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢٦١١٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية لتم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤/ من تاريسخ الطالبة المقضائية و واثناء نظر الطعسن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى و فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة المريل سنة ١٩٧٨ بوقف المفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعسواه الدستورية فأقام الدعسوى المائلة و

وحيث أن المكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذي يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالى فهى من جهات المحكومة التى اعتبرها الشرع من ذوى الشأن في القضايا الدستورية ، فلا يجوز الها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك في وضعها وعليها الدفاع عن ملامتها ، هذا بالاضافة الى أن المنازعة المائلة — وهى تقدوم بين جهتين حكوميتين — تندرج تحت المنازعات التى تفتص الجمعية المعمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة — دون غيرها — بابداء الرأى المازم للجانبين فيها عملا بالمادة ٢٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧

وصف أن هذا الدفع مردود بأن الدستور بين على وجه التحديد القصود بالمكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ من أن « المكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وفتكون المحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » واذا كان هذا التعريف لا يدخل فى مداولة الازهز باعتباره الهيئة العامية الاسلامية الكبرى التى اثبت لها القانون الشخصية المعنوية بما نص

عليه صراحة فى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها من أن « يكون للازهر شخصية معنوية عربية الجنس » ١٠٠ ومن ثم ، فأن جامعة الازهر سخصية معنوية عربية الجنس » ١٠٠ ومن ثم ، فأن جامعة الازهر وهى احدى هيئاته لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذي عناء المشرع فى المادة ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذى نص فيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية » مستهدفا « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى العاوى الموجهة الى التشريمات بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها فى الطعون الموجهة الى التشريمات التى تكون قد اصدرتها أو شاركت فى وضعها •

لا كان ذلك و وكانت هذه المحكمة ... من ناحية أخرى ... هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المساليه ... اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التى تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والعشريع بمجلس الدولة ... ومن ثم ، فأن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس متعين الرفض ،

وحيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لمفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذى يملك وحدده تمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التى يشملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، غأنه أذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١ الشار اليه تنص على أن «يتولى ادارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢) ٢ (مجلس

الجامعة » • كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى • • • » فأن مؤدى ذلك إه أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتى تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من اهلية المتقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات تضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصام المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية ـ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدستورية فيها القامة المدعى بصفته للدعوى المائلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون على غير أساس •

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية •

وحيث أن المدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق فوائد محددة القسدر عن مجسرد التأخر فى الوفاء بالالهترام النقدى تكون قد انطوت على مخالفة لبادىء المسريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانيسة من المستور « المسسدر الرئيسي للتشريع » • وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمسل زيادة في الدين بغير مقابل ، فهي الربا المتفق على التحكام الشرعية المقطوع بها شبوتا ودلالة والتي أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور في مصاف القواعد القانونية الوضعية التي من شائها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها •

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٤٨ في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سسنة اله ١٩٤٨ ينص فى المادة ٢٢٦ منه ... محل الطعن ... على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من المنتود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبين المتعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل المدنية المطالبة المقضائية بها، ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف المتجارى تاريخا المرابنها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » •

وحيث أنه يبين من تعديل الاستور الذى تم بتاريخ ٢٢ مايـو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لختها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغـة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي المنتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا حسون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم قأنه يتعين — عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف خقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك المتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها ٠

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من المدستور عبد تعديلها على نحو ما سلف ... أن المشرع الدسستوري

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادى، الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجت الخفاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعمت مشروع التعديل وتدمته الى الجلس مناقشه ووافق علي بجلسة ٣٠ أبويل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل المستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم مع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها المسلامية حكما صريحا ، غان وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر اللاجتادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر اللاجتادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التسوصل الى الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى العامة المشريعة » الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى العامة المشريعة »

ولما كان مقاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تأريست العمل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ _ أصبحت مقيدة غيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا المتاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج _ في الوقت ذاته _ عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية معى التي يتحدد بها _ مع ذلك القيد المستحدث _ النطاق الذي نباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على حستورية التشريعات ، لما كان ذلك وكان الزام المسرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى التي التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي قرض غيه الالزام بحيث اذا انطوى ألى منها على ما يتعارض مع مبادىء غيه الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التسريعات انسابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتانى انفاذ حكم الالسزام الشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبةمبر سنة ١٩٨٨ والذي والفق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا المديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتتثريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الأسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا، ومن ثم فأن تعيير النظام القانوني جميعه ينبعي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هــذه القوانين متكاملة فى اطار القــرآن والســنة وأحكام المجتهدين من الائمــة والعلمساء ٠٠٠ ») .

وحيث ان ما ذهب اليه الدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

المبادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق ان عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المسادر التي يستقى منها أحكامه - التشريعية وأنــه لا يمكـن أعمـاله الا بالنســـبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضائه من ان المنوط به أعمال التميد المسار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اغراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لا أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به الدعى من الاعمال المباشر لمسادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك الممالكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه البادىء من التشريعات السمابقة المنظمة لمختلف النسواحي الدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

وهيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيدي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدسستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك القتديعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانعا

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة المبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب التفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم الضروج عليها •

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مظافة المادة ٢٦٦ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادى الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مظافة مبادى الشريعة الاسلامية — لا يتأتى أعماله بالنسبة التشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غان النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادى الشريعة الاسلامية — يكون فى غير محله ، الامر الذى يتعين معه المكم برفض الدعوى ،

لهدده الاستبات

هكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفسالة والزمت المدعى بصفته المصروغات ومبلخ ثلاثين جنيها مقابل التعاب المحاماة .

جلسة أول يونية سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار بحيد على بليسيغ رئيس المكتة وحضوق المسادة المستشارين ، بصطفى جبيل بويس ويبدوح بحسطنى حسن وبني أبين عبد المجيد ووابح لطفى جبعة وشريف بوهلم نور وواصل علاء الدين اعتساء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد مسارة المسوض وحضور النبيد / أحمد على غضل الله المس

قاعسسدة رقسم (٣١)

القضية رقم ٠٤ لسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

۱ ــ دعـــوی دستوریة ــ قبولها .

يجب أن يتضمن غرار الاحالة أو مسخيفة الدعوى الدسستورية البيانات النسى نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية المعليا ... حكمة ذلك : اغفال هذه الايانات ... أثره ... عدم قبــــول الدعوى .

ا — أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصاور باللقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي الطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه للخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لتبوق الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ ساللفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء من جدية هذه الدعادى ويتخذد به موضوعها ، وذلك مراعاة ليرينة الدستورية لمصلحة التيوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها

⁽۱) اصدرت المحكنة الدستورية العليا بذات العلمة احكام مناتلة في الدعاوى البستورية أرقام : ۲۲،۱٬۳۹٬۵۳۸ (۱٬۷۹٬۰۵۸،۵۰۷۰) ۷۷٬۰۵۲،۵۸۳۸ لسبخة ٦ تضمالية ،

[﴿] مِ ١٥ ـــ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تهولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العالما المسار اليه ٠

الاجسراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جسزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجاسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية التضاء الفوائد ٠

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برخض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هئية المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما بيين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الاربكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيعا والفوائد بواقع ٧/ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، مفقضت محكمة الاربكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحسالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري الدعى بمخالفته وأوجه المخالفة»، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جهدية هذه الدعهاوي ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المكومة _ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة _ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ظوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة الفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليسه •

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد فى قراراها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد، فانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمرا المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء التى هى مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتى تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها ٥٠٠٠ ، ومن ثم فان

قرار الاحالة ـ وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم مستوريته والتص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ـ يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

الهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ٠

چلســة ۲۹ يونيـة سـنة ۱۹۸۵ م

وحضور السيد المستشار الدكتور أحبد محبد الطنى المسوض

وحضور الميد / أحمد على فضل اللسه

قاعـسدة رقتم (٣٢)

القضية رقم ١٠٦ لسسنة ٦ قضائية « دستورية »

1 -- المحكبة الدستورية العليا -- اختصاص. -

قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثلاء عدد من ابنساء المحافظات والقاطئ النائية ومحافظات الحدود من شرط المجسسوع عند الالتحاق بالكليات تتضمن أهكادا عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضمة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٢ _ حق التعليم _ الدستور _ مبدأ تكافؤ الغرص _ مبدأ المسساواة .

التحق في التحليم الذي ايسي, الدسستور أصله هو أن يكون لكل جوافان الحسق في أن يكون لكل جوافان الحسق في أن يطقل من تخلصه عن المسلم والمسلم وشعراته ، وأن يختل بخسوا التعليم الذي يرام اكثر انتقاقا مع جيوله وطكاته ومن القسود التي يولى وضمها منظيها لهذا التجوي بها لا يؤدى المن مساورته أو الأنتقاص منه وعلى آلا تخل القيود التي يغرضها المترع في مجال هذا التنظيم بهداى تأسسط القرص والمسسلواة التسوير عليها في المانتين م ، . ؟ جن التسسستور .

٢ ـ التعليم العالى ـ الكليات والحامس العالية .

الامليم المالى بعد الركيزة الرئيسية لترويد الجنسم بالتخصصين والفنين والتقراء التين تقع على عوالقهم بسئوليّة المبل ق بختلف بجالاته فيتمين أن يرتبط في أهدافه وأسمى تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

التعليم, المالى - غرض الالتحاق به - الشروط الموضوعية .

القرص التى تلترم الدولة بأن تتيدها الرافعين في الالتحاق بالتعايم المالسسى
مقدة باسكاتهائها القمالية التى قد تضر من استيمابهم جديعا في كلالته ومعاهـــده
الفطقة ، والسبيل الى مضى تزاهيهم وتنافسهم على هابه الغرص المدودة لا ينائي
الا بتحديد بستحقيها وترتبيهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في اساسها
التي تقييمة هذا المتقيم واهدائه ومتطلبات القراسة فيه ، ويتحاق بها دن خلاله
التنافق في القرص والمسلواة التي المقانون م خلال استقر كلى جنيم المون في الالتحاق
باحدى الكليات أو الماهد المائية وفق هذه الشروط قلا يجوز أن يفضل عليه حن
لابتوافر فيه تلك الشروط ك و الا كان قائله معاما يحق قرره الإستود.

ه ــ اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بــ جفيار الفاضلة بين التقدمين للتعليم الجامعي .

تخفلت اللاتحة ببيان ما ارتائه من شروط موضوعية محققة لتكافسؤ الفسيرص بين الماصلين على شسهادة الثانوية المامة أو ما يعساد لهساء ولتساويهم لدى القانون أه حين ربطت القبسول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

١- الماملة الاستغالية في القبول بالتعليم - جداى تكافؤ القرص والمساواه . الماملة الاستغالية في القبول بالتعليم المسالى التي تقمفتها بعض التمروص التشريعية تستنيع أن يجل أقراد اللغات المستقاة محل من يقدمونهم في درجات التجاح في المائلة أو مابعاد لها في الإنشقاع بحق التعليم في مرحلته المائلة المحدودة شرصها . الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم المائل وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويشاوى على المساس بحق المقدمين في درجات النجاح في هسذا التعليم ، والإخلال بجداى تكافؤ القرص والمساواه لدى المقانون ، وبشكل مخالفه للمواد ٨ ، ١٨ ، ٢ ، ٨ من التحسور .

ا ـ أن الحكومة دفعت بعدم اختصص المسكمة بنظر الدعـوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باسـتثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تتضمنه لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تعـاقدية بمتضمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالدراسـة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات التائية ومحافظات الترمد مقابل الترامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة ،

وحيث أن هذا الدفيع مردود بأن القرارات الشار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بالشخاص بذواتهم ولا بوقائم بعينها الما تدخل في عمروم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه أن يلتزم الطالب المستفد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تضربه، المستفد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تضربه، ذلك أن هذا الالترام لا يعدوا أن يكون أحسد الشروط التي

تطلبتها تلك المترارات لاهادة أبناء المناطق النائيــة من المعاملة الاستثنائية التى قررتها ، ومن ثم يكون الدغم بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه .

٢ ـ ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفـله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كلـه ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كلـــه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمى في النشيء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدم الحياة أغضل يهوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آغاق المعرفة وألوانها المختلفة • والحق في التعليم _ الذي أرسى الدستور أصله _ همواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر التفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولمي المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة اتكافؤ الفرص الجميع المواطنين وفى المادة 44 من أن « المواطنون لدى القانون سواء . وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » •

٣ - ١ن التعليم العالى ــ بجميع كلياته ومعاهده ــ يشكل الركيزة
 الرئيسية لتزويد المجتمع بالتخصصين والفنيين والغبراء الفين

تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسينة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم غيها موجها لنحدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقبي الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المري وتقاليده الاصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين المتعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هــــذا التعليم الذي يخضع لاشرافها حسيما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم بأن تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالى مقيده بامكانياتها الفعلية التي قسد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فسأن السبيل الى فض تزاحمهم وتناقسهم على هذه الفرص المحددة لآيتأتى الابتحديد مستحقيها وترتيبهم غيما بينهم وغق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم واهدافه ومتطلبات الدراسة هيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقيـــة والتفضيل بين التراحمين في الانتفاع بهده الفرص بحيث اذا استقر لاى منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات او المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم نتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور • ٥٠ ــ ان غرض الالتحاق بالتعليم الجامعي ــ وهو يمثل الجانب الرئيسي التعليم العالى ... لانتهيأ لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو مايعاد لها ، وأنما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الامر الذي من شأنه تزاحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي • وقد فكفلت المادة ٧٥ من اللائحة الشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، ولتساويهم لدى القانون . حين ربطت القبول فى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم فى أمتحان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتحان يتم فى أطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية •

٣ ـ يبين من النصوص التشريعية المعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه العاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية الطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ، من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ،

أو من كان حاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقسامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة فى العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لا كان ذلك ؛ وكانت الماملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها _ وأيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها _ تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة النانوية العاملة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ؛ بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتم بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٠ عن الدسستور .

الاجـــراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٥١ لمسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المعليا المفسل فى مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشسأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (به) من الفقرة الثالثة من المادة ١٩٣١ من القرار بقانون رقسم

٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٣ ، ٧٤٣ اسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة المتعليم العالى . وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالمجموع ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بسدم المتصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى هيما يتعلق بقواعد قبول أبناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرغض الدعوى هيما عدا ذلك •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقسائع _ على ما بيين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق _ تتحصل في أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنتسه القاصر كان قد أقام الدعوى رقم 300 لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة غيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفي الموضوع بالماء هذا القرار وكذلك الماء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لمعض المثات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات، هن شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات،

واذ تراءى المحكمة عدم دستورية المادة ٦ ٧من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بسأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٩٧٩ بسأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٩٧٩ من القرار بقاغون رقم ١٩٧٦ اسنة ١٩٥٩ في شأن شروط المخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٤٧٧ و ١٤٧٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقسرار المجلس الاعلى للجامعات بتأريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين يوزارة المحلفظات والجاات الناقية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير السنتناء لبعض فقسات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالمية يشكل مخالفة للمواد ٨ . ١٠ ع. من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومطلقظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليسست من قبيل اللوائع التي تخصم لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وإنما هي شروط قصاقدية يتضمنها عقد اداري قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لن تتواقر غيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات العدود مقابل التزامه بالعمل معتذرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة و تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة و

وحيث أن هذا الدغسع مردود بان القرارات المسار اليها بما نتضمنه من أحكام عامة مجردة لا نتعلق باشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها الما تدخل في عماوم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب الستفيد باحكامها بالعملية في المحافظة التي يتبعها بعد تضارجه ، ذلك أن هذا الالتزام لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التى تطلبتها تلك القرارات لافسادة أبناء المناطق النائلية من المعاملة الإستثنائية التى قررتها ، ومن شم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا ريفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاهالة عدم دسموريتها هي:

أولا: المادة ٧٠ من الملائحة التنفيذية لتانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ اسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه «يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول: (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات او السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في هيئة القدريس (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من لبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس في الحاليين او السابقين في الجامعات لو أهانة المجلس الاعلى الجامعات او أهانة المجلس الإعلى المجامعات او أمانة المجلس الإعلى المجامعات و أمانة المجلس الإعلى المجامعات و

تأنيا : الفقرة المثلثة من المادة ١٩٥٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ اسنة ١٩٥٩ في شسأن شروط الخدمة والترقية لخباط للقوات المسلحة المحل بالقلنون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك غيما تضمنتة من الاحالة الى الفقرة (ب) من البند (٢) من لمالدة ٢٢٠ مكررا (١) من ذات القانون بشأن استحقاق حامل وسام نجمة الشرف مزية « تعليمه وتعليم زوجته (أو ارملته) ولبنائه والمجوته الذين يعولهم باللجان في عسائر مراحسل التعليم بجميع المدارس أو الماحد أو الكليات الملوكة المدواسة مع اعقائهم من شروط القبول غيما يتعلق بالمسن ومجموع الدرجات وذلك طبقا المقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » »

ثالثا: المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والمحابين من أفراد القوات السلمة والعاملين المنيين بها بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ــ ونصها الآتي : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنيين والصحيين والمعاهد غوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الخاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الفئات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات (أ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات المربية والموتهم الذين كالنوا يعولونهم (ب) ألبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة (ج) أفراد القوات السلحة المصابون بسبب العمليات الحربية وأبناؤهم واذوتهم الذين يعولونهم (د) أبنـــاء أفراد القوات السلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ (ه) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات السلحة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت فيها العسارك المربعة ٥٠ » ٠

رابعا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء واخوة وزوجسات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات المربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والماهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : «يتبل في كل كلية أو معهد من الماهد العالمية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء واخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة المسربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات »

خامسا: قرار المجلس الاعلى للجامعات الصدادر بجاسة ٢١ يوليه ١٩٧٧ بالموافقة على « القبول الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالى • في كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالى • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الاقل في خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التي يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا: قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستي ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ۲۱ يوليو ۱۹۷۷ غيما قضي به من قبول اعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود (مطروح ــ الوادي الجديد _ البحر الأحمر _ سيناء _ مدينة وادي النطرون) وذلك في الكليات البينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المحافظة ﴾ وفي حالة ما أذا تبقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما مها القامة دائمة لمدة عشر سنوات على الاقسل دون النظر الى الدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المالفظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سينوات على الاقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذي ستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه » •

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تطوض النصوص التشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى القانون فى حق التعليم ، بما يخالف المواد ١٨٤٨ - ٢٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفف استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف المدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشيء القيــم الطلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة أفضل يتولفق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتصام الطريق الى أفاق المعرفة وألوانها المختلفة • والحق في التعليم ــ الذي أرسى الدستور أصله مفحواه أن يكون لكلمواطن الحق فأن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها الشرع في مجاك هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانسون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولــة تكافؤ الفرص لجميع الواطنين » وفي المادة ٤٠ من ان « المواطنون ادى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغبة او الدين او العقيدة » ٠

وحيث أن التعليم العالى ــ بجميع كلياته ومعاهده ــ يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالتخصصين والفنيين والفسراء

الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط فى أهدافه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم غيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام فى رقى الفكر وبقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث المضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعاسيم الذي يخضم لاشراغها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيمها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا فى كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانسون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وهق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يغضل عليه من لم نتوافر فيم تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بعق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم المامات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من تضويات (م ١٦ - المحكمة الاستوراة)

رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانسون سالف البيان التى تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كليسة أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المحسادلة ٠٠٠٠ » ٠

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائمة على أنه « يشترط فى قيد الطالب فى الجامعة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة المتوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات ٠٠٠ » .

ومؤدى هذين النصين أن غرص الالتحاق بالتعليم الجامعى — وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى — لا تتهيأ لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفسرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى تلك الشهادة على انفرص المتاحة لهم الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد تكفلت المادة من من اللائحة المسار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين المحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول فى التعليم يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول فى التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم فى امتحان تلك الشهادة ،

باعتبار أن هذا الامتحان يتم فى اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتيسة.

وحيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن الماملة الاستثنائية التي خصت بها غئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية اسستثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو اصب بسبب اداء مهامها ، أو من كان عاملا لوسام ، واما أن يكون منطها الانتماء الى المناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب المسلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات المربية أو حصول على وسام معين .

لا كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها ويا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها _ تستتبع أن يمل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحاته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التى تقررت لاجراء تلك السابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين فى التمتع بذلك الحق ، الامر الذى يتعارض مع طبيعة التغليم العالى وأهددافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين فى درجات النجاح فى هذا التعليم ، والاخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨٠ ، ١٨ ، ٠٠ من الدستور ٠

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات والماهد العالية دون التقيد بمجم وع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

لهدده الاستاب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ اسنة م٩٩٨ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقسم ١٣٣٢ اسنة ١٩٩٨ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القسوات المسلحة ، والمادة الأولى من كل من قرازى رئيس الجمهورية رقعى ١٤٧ و ١٤٧ اسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المجينة بها في الكليات أو المعاهد العالمية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ومجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها و

جلسة ١٦ نوفهبر سينة ١٩٨٥ م

برياسة المسيد المنتشار محبد على بليسمغ رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرمى ومبدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد النجيد ورابح لمطفى جمعة وفوزى اسعد مرتص وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد التعبيد عمساره المبيد / المبد على قضل اللسه وحضور المبيد / احبد على قضل اللسه

قاعسىدة رقيم (٣٣)

القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

۱۰ ــ دعسوی دستوریة ــ هسکم ــ حجیسة .

الدغاوى المستورية عينية بطبيعتها ــ الاحكام الصادرة. فيها لها حجيسة مطلقة تبل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ســـواء كانت قد انتهت الى عـــدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته ـــ اساس تلك :

٢ -- دعسوى دستورية -- المعلمة فيهسا :

الطعن بعدم دستورية نص مبق للمحسكة الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته ــ انتفاء المسلحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى ،

١ ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية .٠٠٠ » ، ونصت المادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسئة ١٩٧٩ على أن

⁽۱) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة أرقــام : ٣ : ٤ : ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٠ ٢٢ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٠ ، ٠٤ لـــــنة ٢ .

٤٨٠ ٢٦ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٣٣ لسنة ٥ ,

٢ ـ ١١ كان ذلك وكان الستهدف من هداه الدعوى هدو الغسل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق الهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسلما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبدولها •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدني جزئي بعد أن قضت محكمُسة

طوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واهالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الماده ٢٢٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « اذا كان مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة مى المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا اخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانسون على غيره » ،

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجسلة وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

الحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن يدغعوا اليها مبلغ ١٩٧٨م مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن الاستحقاق حتى تمام السداد • فقضت محكمة حلوان الجزئية بجلسة • ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا المفصل في مدى دستورية العالم ٢٢٨ من القانون المدتى •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطمن بعدم دستورية المادم ٢٠ من القانون المدنى ٠ ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مليو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ـ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوي عينيــة توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون علبها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت نيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعمون فيمه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادنتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمــة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بحدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة

أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعاً مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعــوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبـولها .

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى .

جلسة ١٦ نوفهبر سسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسمخ وبنيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : مصطفى جميل مردى ومعدوم مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد ورابح لملفى جمعة وشريف برعام نور وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد عماره المستشار / السيد عبد الحيد عماره المستشار / السيد عبد الحيد عماره المستشار المستد / أحيد على نشل اللسه

تاعسدة رقسم (٣٤)

القضية رقم ٣١ لسنة ٢ قضيائية ((دستورية)) (١)

۱ ـ دعوى دسستورية ـ هـكم ـ حجيـة الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ـ الاحكام الصادرة فيها لهـا حجيـة مناتة قبل الكافة وتلقم بها جبيع سلطات الدولة سسواء كانت قد النهت الى عدم دستورية المثن الملدون فيه أم الى دستوريته : أساس ذلك :

٢ ــ دعسوى دستورية ــ المسلحة فيها :
 الطحن بعدم دستورية أعى سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعسدم
 دستورية ــ انتذاء المسلحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قول الدعوى .

١ ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
 أن « تتولى المحكمـــة الدستورية العليا دون غيرهــا الرقابة
 القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت
 المادة ١٨٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرســمية
 الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعــاوى
 الدستورية ٢٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانــون المحكمـــة
 الدستورية ٢٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانــون المحكمـــة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميم سلطات الدولة وللكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذاالاساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستورينه وبالتالىسلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

٢ ــ لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعــوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد ســبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار لليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة لليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص الملعون عليه ــ القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص الملعون عليه ــ حسما قالطها مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان الملحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجسسراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى ظم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٤ نوهمبر حسنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ غيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقسد زواجها عدم الأزواج عليها » •

وقدمت ادارة قضايًا المكومة مذكرة طلبت فيها المكم برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة وقسررت المحكمة أصدار المحكم فيها بجلسة اليسوم •

المفكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع على ما ببين من قسرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعية كانت قد إقامت الدعوى رقم ٤٤ السنة ٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه الاقترائه بأخرى دون رضاها مما يعتبر أضرارا بها طبقا لنص المفقرة الثانية من ألمادة ٢ مكروا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذ تراءى

لمحكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور، مقد قضت بجانبة ثد نوغمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته •

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ... في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها المنص المطعون عليه ... لمحدوه على خالاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور ... ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سسنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نست على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية مه » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقسم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكسام المحكمة في الدَّعاوي الدستورية ٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ـ ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجيه مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وأنما ينصرف حدًا الاثر الى الكالمة ويتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت مده الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم ألمي دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لَعْقُومُ نصوص المادتينُ قُلْهُ أَوْ ١٧٨ مِن الدستور والمادة ١/٤٩ من

قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص غتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجب البطسلان .

ال كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المصومة بيانه على مد دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه حصما قاطعا مانعا من نظر آي طعن يثور من جديد بشأنه فان المطحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى الماثلة تكون منتفية ،

لهدده الاستباب

حكمت الحكمة بعدم قبول الدعسوى .

جلســة ۲۱ ديســمبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة المستشار محمد على بلهسسة وحضور المساق المستشار محمد على بلهسسة وحضور المساق المستشارين : مصدلتي جديل مرسي ومعدوح مصدلتي صدن وحتي أبين عبد المجدد وراسم المام الذين اختصاء وحضور السيد المستشار السيد عبد المحيد عصاره المؤسسة وحضور السيد / أحدد على نشال اللسه وحضور السيد / أحدد على نشال اللسه المون السر

قاعـــدة رقـم (۲۵)

القضية رقم ١١ لسنة ٤ قضائية ((دستورية))

١ ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيه .

الدعاوى الدسنورية عينية جنبيمتها ... الاحكام الصادرة فيها لها حجيه مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جديع سامالات الدولة سواء كانت قد أنتهت الى عدم دستورية النص الحلمون فيه أم إلى دستوريته ... أساس ذلك :

٢ ــ دعوى دستوربة ــ الصاحة فيهـا .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للجحكة النستورية العليا أن قضت بعدم دستوريتة ... انتفاء المسلحة في الدعوي ... أثره ... عدم تبول الدعوي .

1 — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستورية القيا في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١٩٧٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٢٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عنية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون غليها بعيب دستورى تكون لها التصوص التشريعية المطعون غليها بعيب دستورى تكون لها محية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلترم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الله عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١/٥٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الوقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ ــ الما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل ف مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ السنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ سبق المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقسا لاحكام القوانسين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار المحكم هيها يجلسة اليهوم و

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسلئر الاوراق التعصل في أن الدعى كان قد أقام الدعوى وتم ١٩٢٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام الدعى عليهم الاربعة الاخيين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٨٠ ١٣٨٨ ١٩٣٨ جنيه عيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات المؤمنة بمقتضى القرارات بقوانين أرقام ١٩٨١ ١١٨ ١١٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بوجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ دفع الدعى بعدم دستورية القدرار بقانون رقم ١٩٨٤ لسمنة ١٩٨١ بتعويض أصحاب أسمم ورؤوس أموال الشركات والمشكات المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١٩١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا ، غصرحت له المحكمة برفع دعواه الدستورية فأقالم الدعى الماثلة ٠

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريسخ ٢ مارس سنة ١٩٨٥ فى الدعوى وقم ١ لسنة ١ قضائية دستورية «بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا » و ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٠ مارس سينة ١٩٨٥ م

وحيث أن المفقرة الاولني من المادة ١٧٥ من المستور قد نصت على أن « نتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقيم ٤٨ نسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية •••• ملزمة لجميع سلطات الدولية وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه المضومة فيها الى النصوص التشريعية الطعمون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دسمتوريته ورهض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسسما

قاطعا مانعا من نظر أى طعسن يثور من جديد بشأنه - غأن الحلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسول الدعسوى •

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعـواه بعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه قبل مسدور الحكم في الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعـوى «

لهدده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المعاماة •

جلسـة ۲۱ ديسمبر سـنة ۱۹۸۵ م

جرياسة السيد المستشار محيد على بليسيغ رئيس الحكية وحضور السيادة المستشارين : رابع لطفى جمعة وغوزى اسعد مرقس ومحيد كبال محقوظ وشريف برعام نور والدكتور محيد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين اعضاء وحضور المسيد المستشار / السيد مبد الحبيد عبارة المسوض وخضور المسيد / أحيد على نشل الله

قاعـــدة رقـم (٣٦)

القضية رقم ١٨ لسنة ٦ قضائية ((دستورية))

- الحكمة الدستورية المليا طبيعة أحكامها وقراراتها .
 أحكام المحكمة الدستورية المليا وقراراتها نهائية وفع قابلة للطعن أساس
 ذلك نص المادة ٨٤ من قائسون المحكمة .
- ٢ ـ دعوى دستورية ـ رخصة التصددى .
 الرخصة الخولة للمحكمة الدسبتورية العليا في التصبيدي لدستورية القوانين والخلوانة ـ مناط أعمالها ـ أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ـ انتفاء قيام النزاع ـ أثره ـ لا يكون الرخصه التصدى سند يسوغ أعمالهـا .
- ۱ المادة ٨٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاءت بعموم نصها واطلاقه قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فأن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة •
- ٢ لا محل لا يطلبه الدعيان من أعمال المحكمة ارخصة التمسدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ٤ و التى تنص على أنه : « يجوز المحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسسة اختصاصها ويتصلل

بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد انتباع الاجراءات المقسررة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النس الذي يرد عليه التصدى متملا بنزاع مطروح عليها ، فساذا لنتفى قيام النزاع أمامها _ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتبت المحكمة من قبل الى عدم قبولها _ غلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٦ بناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبان هيها اعادة النظر في الحسكم الصادر منها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية «دستورية» والذي يقضي بعدم قبول الدعوى ، والفصل في موضوعها بالتصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٤ بشان بعض التدابير الخاصسة بأمن الدولة ،

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الخذائية والعطرية (المدعى عليها الثالثة) مذكرة طلبت نيها الحكم بعدم قبول الدعسوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الطسسة ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجاسسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسللر الاوراق ـ تتحصل في أن الدعيين كانا قد أقاما الدعوى رقم ع اسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتعاء العكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٩٦٨ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المادي بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام المدعيان الدعوى المائلة يطلبان فيها اعادة النظر في هذا الحكم الأغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدى لمدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٦٤ المسار اليهه ٠

وحيث أن الدعيين يظلبان في دعواهما الماثلة وعلى ما أفصحا به في صحيفتهما أن تفصل المحكمة في موضوع دعواهما رقسم ٤٥ لسنة ٣ قضائية « دستورية » السابق الحكم بعدم قبولها على ما سلف بيانه ، ولما كان مقتضى مطلبهما هذا هو العدول عن الحكم السابق ، الامر الذي تعتبر معه الدعوى الماثلة في حقيقتها طعنا على ذلك الحكم •

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المكمة الدستورية المناد بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : «أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاءت بعموم نصها واطلاقه حقاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن عليها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم غان الدعوى بوصفها المشار الليه تكون غير مغبولة •

وحيث أنه لا محل لا يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة ارخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحسالات أن تقضى بعسدم دستورية أي نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ؛ فاذا انتفى قيام النزاع أمامها _ كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها _ فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعات المحاماه .

جلسة ۲۱ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بریاسة السید المستشار محمد علی بلیسغ وحضور السید المستشارین : مصطلعی جبیل جرسی ومنی أمین عبد الجید ورابست وحضور السیادة المستشارین : مصطلعی جبیل جرسی ومنی أمین وواصل علاء الدین المحمد و الراهیم أبو المینین وواصل علاء الدین أعضساء

وحضور السيد المستشار الشيد عبد الحميد عمارة المستشار السيد / أحمد على فضل اللسه أمين السسر

قاعـــدة رقـم (۳۷)

القضية رقم ٥٠ لسنة ٦ قضائيــة ((يستورية))

١ ـ دعوى دستورية _ اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رممها وببيماد رفعها تتعلق بالنظام العام _ مخالفة هذه الاوضاع _ اثره _ عدم شيل الدعوى. الطريق الذي رسمه الشرع لرفع الدعوى النستورية وفقا للشترة (ب) من قانون المحكمة ، والمعاد المحدد لرفعها الذي تحده محكمة المرضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر هما من مؤومات الدعوى الدوستورية ، وهي أوضاع اجرائية جوهرية من النظام المسام .

۲ ــ دعوى دستورية ــ الميعاد المقرر الرفعهــا .

جيعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدسستورية طبقاً لنص الفقرة لا ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر مبعادا حتميسا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد مسسواء .

۱ : ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمياد رفعها التعلق بالنظام العام العام المعام الدعوى الدستورية أو بمياد رفعها التعلق بالنظام العام العام

باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تنيا به المشرع مصلحة علمة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالأجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى لهان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كصد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، هان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد، تعين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

الاحسر اءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صيحفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركى المصرى والبنوك العقارية الفاصة برغم سعر الفائدة على القروض المنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسسة وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك العقارى المصرى طالبة المحكم ببطلان قرار البنك برغم سعر الفائدة من ١٩٨٠/ الى

رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • فقضت المحكمة برفض رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • فقضت المحكمة برفض الدعوى استنادا الى ما دفع به البنك المقارى المحرى من أن البنك المركزى المصرى هو الذى يحدد سعر الفائدة على القروض طبقا الاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرف ، فطعنت المدعية فىهذا المحكم بالاستئناف رقم ١٣٤٥ اسنة المركزى المصرى وقرارات البنك المقارى المصرى برفع سعر الفائدة، وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الجاسة ٢ غبراير سنة ١٩٨٣ المطعن بعدم الدستورية فأقامت المدعية دعواها المائلة ٠

وحيث أن البنك المقارى المصرى - المدعى عليه الثانى - قدد دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا اللى أن المدعية قد رفعتها بعد ميماد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية المليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دسستورية القوانين واللوائح على الوجه التسالى :

.....(1)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بمدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع رسم طريقًا لرفع الدعوى الدسستورية

التي أتساح للخمسوم وباشرتها وربسط بينه وبين الميمساد الدذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعـــوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعــد ابـــداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية ــ ســواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشدرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان مبعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعموي الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ الشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تصديد أي ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبسولة •

لا كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتاريخ A نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برغم الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة،

جلسة ۲۱ ديسمبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار بحيد على بليسغ رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومنسير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضـساء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبساره المنسدر / احبد على غضل اللسه

قاعـــدة رقِـم (٣٨)

القضية رقم ٥ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١ -- دعوى دستورية -- المصلحمة فيها

يشترط أقبول الدعوى الدستورية توافر الصلحة فيها ، ومناط هذه المسلحة أن الدعوى المؤموعية ، وان أن يكون ثبة ارتباط بينها وبين الصلحة القائمة في الدعوى المؤضوعية ، وان يكون من شان الحكم في السالة الدستورية أن يؤثر فيما أبدئ من طلبات في دعـوى المؤفـوع .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ حـکم ــ حجیــة

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ــ الاحكام الصادرة فيها لها هجية مطلقــة قبل الكافة وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عـــدم دستورية النص الطعون فيه أم الى دستوريته : أساس ذلك .

٣ ــ دعوى دســتورية ــ الصلحة فيهـا .

الطعن بعدم دستورية نص سبق نلمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته انتفاء المسلحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى .

١ — من القرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومتاط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الوضوعية ، وأن يكون من شان الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، وأذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية أقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجب التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المسار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، غان مصلحة المستأنف فى المفصل فى مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٣٢٣ من القانون المدنى تكون متنفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها ،

٢ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من الحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة »،ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجة المضومة غيها الى النصوص التشريعة المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في المدعاوي التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكالمة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك العموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من " تقانون المحكمة الشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها. هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى

س لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقت حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى المائلة برمتها تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجسراءات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى سويف مأمورية المنيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٣٦ الى ٣٣٣ من القانون المدنى و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحسكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى 4 أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة وقررت لمحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوغمبر سنة ١٩٨٥ وفي هذه المجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقسائع _ على ما يبين من قرار الاحسالة وسسائر الاوراق _ تتحصل فى آن المستأنف كان قد أقام الاستئناق رقم ٢٧ لسنة ١٦ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤/ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام المسداد ، فقضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٣٣٣ من المقانون الدنى •

وحيث أنه من المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر الصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمــة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة ــ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع ــ هو المفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٣٢٣ من القانون الدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعــوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحــكم بالمفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشأر اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبــات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، هــان مصلحة المستأنف فى المفصل فى مــدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتفيــة ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها •

وحيث انه بالنسبة الطحسن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، فان المحكمة سبق أن قصت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على انه « اذا كان مصل الالترام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل الدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ الطالبة القضائية أن لم يصدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر السريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية ١٠٠٠٠٠ » وضحت المادة ١٤/٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى حاكسون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر عليها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وأنما ينصرف هذا المؤثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع صلطات الدولة سواء آكانت هذه

الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الملعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥٥ ١٧٨٠ من الدستور والمادة ١/٤٥ من قانون المحكمة المسابلة على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هى رقابة شاملة تمند الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطللن ٠

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى جستورية الملادة ٢٣٦ من القانون المينى . وقد سببق لهذه المحكمة آن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشسآن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه ، غأن المسلحة فى الدعوى الماثلة برمتها تكون منتفية . وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبسولها .

لهنأة الاستبات

حكمت المحكمة بعدم قبوال الدعسوى •

حلسة ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسسخ ومدوح مصطفى حسن ومنير ومدوح مصطفى حسن ومنير المحكمة المستشارين مصطفى جميل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومنير المديد ورابح الحلقي جمة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعتسساء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عبارة المستوض وحضور السيد / احمد على غضل اللسه

قاعـــدة رقــمُ (٣٩)

القضية رقم ٧٤ لسنة ٤ قضائية ((دستورية))

ا ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ حصـــة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام الصادرة فيها لها حتية مطلقــة قبل الكلفة وتلتزم بها بجيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص الطعون فيه أم الى دستوريته ... اساس ذلك .

- ٢ ـ دعوى دستورية ـ الصلحة فيهـ .
- الطعن بعدم دستورية نص سبق المحكمة الدسستورية العليا أن قضت بعسدم دستهريته سانتفاء المسلحة في الدعوى سائرة ساعدم شول الدعوى .
- ٣ الرقابة القضائية على دستورية القوائين واللوائيع هدفها وسبيلها . هدفها صون الدروج على احكامه ، وسبيلها المتلوم على المكامه على المتراجة ومبابته من المتراج على احكامه ، وسبيلها التحقق من النزام سبلطة التشريع بينا يورده الدستور من ضوابط وقبود .
- المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ مفهومها م. بيين من صيفة المهارة الاخية من المادة الثانية من الدستور بعد تعليلها أن المشرع أنى بقيد على سلطة التشريع قوامه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالانتجاء الى مبادىء الشريعة الاسلامية لاستجداد الاحكام المظلمة المجتمع منها .
 - مبادئء الشريعة الاسلامية _ سلطة التشريع .

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ الممل بتعديل المبارة الاخية من المادة الثانية من الده الثانية من الده الثانية من الده الثانية من الده التشريعات مستعدلة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة أن تكون هذه التشريعات منفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن المضوابط التي تفرضها التصوص الدستورية الافرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية .

الزام المشرع باتفاذ جبادىء الشريعة الاسلامية المســـدر الرئيس للتشريـــــع لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الألــزام وحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسسلامية يكون قد وقع فى حومة المفالفـــة الدستورية .

٦ ــ المشرع الدستورى ــ مبادىء الشريعة الاسلامية .

له اراد المشرع الدستورى جعل جبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعــد المدرجة في السنوور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجرى أعبال تلك الجسادى، واستخة المحام الذي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها في نصوص تشريعة محددة مستوفاة اللاجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه المتص على ذلك صراحـــة.

٧ _ سلطة التشريع _ مبادىء الشريعة الاسلامية .

الزام الشرع باتخاذ ببادىء الشريعة الاسلامية المدر الرئيس لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه هذا الالزام لا يعنى اعفاء الشرع من تبعية الالقاء على الشريعات السابقة رغم ما قد يشويها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسبلامية ، وإنما يلقى على عائمة من الناحية السياسية مسئولية المبادىة المسابلة مسئولية المبادىء نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة المبادىء سائفة الذكر تحقيقا الانسسان بينها وبين الشريعات الالحقة في وجوب انقاقها جديعا مع هذه المبادىء وعسدم الشروح عليها .

٨ ــ المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ــ شريعة اســالمية .

المادة ۲۲۷ من القانون المدنى الصادر سنة ۱۹۸۸ لم يلحقها أى تعديل بعد الماريخ المُشار اليه ــ النمى عليها بمخالفـــة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع المُعربعة الاسلامية في غير محله .

ا _ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتبولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠ » كما قضت المادة ١٩٨٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ١٠٠ ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر المالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ١٩٧٠ على أن « أحكام المحكمة فى الدستورية ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية _ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجيسة مطاقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قود نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ،

- ٢ ــ لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برهض المدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النصحسما قاطعا مانعا من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ، غأن المصلحة فى المدعوى الماثلة بالنسبة المطعن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .
- ٣ ـ أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ــ المنوطه بالمحكمة الدستورية العليا ــ تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الضروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غأنه يتعين ــ عند الفصل هيما يثار في شأن هــذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية ــ اســنظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفـــ النشريعــات لها وللله النشريعــات لها ولك النشريعــات لها ولك المتعرف على مدى مخالفـــ الله النشريعــات لها ولك المتعرف المتعرف المتعرف المتعرف المتعرف المتعرف المتعرف على مدى مخالفـــ الله النشريعــات لها و الله المتعرف ا
- إنه يبين من صيغة العبارة الاضيرة من المادة الثانيـة من الدستور ـ بعد تعـديلها على نصـو ما سلف ـ أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهى بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة المجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس هناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة المجارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم الشرع بالالتجاء الى غيرها ، هاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية المحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية مكما صريحا فأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية من التوصيل الى الاحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة المائية الشريعة المائزمة والتي لا تخالف الاصول والمبادىء العامة الشريعة ٠٠٠٠٠

- أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور ف ٢٢ مليو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة التشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هدف التشريعات متفقة مع مبادىء النريعة الاسسلامية وبحيث لا تضرح - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستورية الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية الطيا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ،

الزام الشرع باتضاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيس المتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى غرض غيه الالرام

بحيث اذا انطوى أى منها على ها يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ،، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكـم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى قى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدن الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى الستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبسل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » • واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سينة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضي الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما حد فى عالنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقـــات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمسة و العلمنياء ٠٠٠٠ » ،

٧ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد نعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام الشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالـزام علي تلك التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادى، الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقه من الناهية السياسية الشريعة المسادرة , الى تتقية نصوص هذه التشريعات من آية مخالفة المعادى، سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاهقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المسادى، وعدم الفروج عليها ،

م ال كان مبنى الطعن مخالفة المحادة ٢٢٧ من القائد الذي المادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تأخذ من الربا المحرم شرعا طبقا لبادىء الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضي هذه المادة بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مظالفة مبادىء الشريعة الاسلامية لا يتأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٨٨ لم يلحقها أي المادة بعد التاريخ المسار اليه ، ومن ثم ، فأن النعي عليها ، وحالتها هذه بمضالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية بيكون في غير مطه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في خذا الشق منها ،

ray Sangaran

الاجسراءات

بتاريسخ ٨ مارس سنة ١٩٨٦ أودعت المدعيسة صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادنين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنسي •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيسها الحكم برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم نميها بجلسة ١٦ نوغمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسة اليسوم .

الحكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتعصل فى أن الدعي عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استصدروا حكما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى بالزام الشركة الدعية بأن تنفسع لهم مبلغ ٧٥٧٠ مبنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية و وتأيد هذا الحكم استثنافيا فى القضية رقم ١٩٤٤ لسسنة ٥٣ ق استثناف الاسكندرية و فاستشكلت الشركة المدعة فى التنفيذ بالنسبة لمتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٩٧٣ من القانون المدنى و وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعية باقامة الدعوى المائلة و

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؟ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن عدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التسى تنص على أنه « اذا كان معل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، كان مازما بأن يدفع الدائن على سبيل التعويض عن المتأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المنية وخصة في المائة في المسائل التجارية • وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف المجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على عليه » • وقد نشر هذا المحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايسو سينة ١٩٨٥ •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة لقضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧/ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة ن المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ » ونصت للدة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون قع ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ... ومؤدى ذلك أن الاحكام لصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه لخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم ف لدعاوى التي صدرت فيها ، واتما ينصرف هذا الاثر الى الكافسة تلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت لى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته رغض الدعوى على هذا الاسالس ، وذلك لعمسوم نصوص المادتين ١٧٠ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرهابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رهابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيدوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكانت الدعية تطلب الحكم بعدم دستورية الادة ٢٢٦ من القانون الدنى التي سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حمية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمة قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن المسلمة في الدعوى المائلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون الدنى قد استوفت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون ألدنى أنها الد تقضى بجواز الاتفاق على اقتضاء غوائد سواء أكان ذلك في مقابل تأخير الوفاء أم في أية حالة أخرى تشترط غيها الفوائد تكنون قد الموت على مظالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التي أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الزئيسي للتشريع » • وذلك باعتبار أن تلك الفوائد تمثل زيادة في الدين بعير مقابل ، فهي من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» •

وحيث أن القانون الدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سبنة ١٩٤٨ ينص فى المادة ٢٢٧ منه ــ محل الطعن ــ على أنه (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك في مقابل تأخيير الوغاء أم في أية حالة أخرى تشترط غيها الفوائد ، على ألا يزيسد

هذا السعر على سبعة فى المائة ، فاذا اتفقا على فوائد تريد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتعين رد ما دغم زائدا على هذا القدر • (٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر غائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعية » •

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية مدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا ــ تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحماليته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترم سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين ــ عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض ترينة الدستورية ــ استظهار هذه الظوابط والقيود وتحديدها وذلك التشريعات الها ه

وحيث أنه يبين من صيعة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ... بعد تعديلها على نحو ما سلف ... أن الشرع الدستوري

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضح التشريعات حبالالتجاء الى مبداىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنسة الخاصة بالاعداد لتعديل الدسستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يوليه سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنسة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس هناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها «تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بعيت فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، غان وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتادية في الشريعة الاستلامية في الشريعة الاستلام المنادر المنادر عبد في الشريعة الاستلام المنادر المنادر والمباديء العامة الشريعة والتي لا تخالف الاصدول والمبادىء العامة الشريعة و ٠٠٠٠ » •

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ الممل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٣ مايو سنة ١٩٨٠ – أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه المشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية وبحيث لا تخرج سالا الوقت ذاته — عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد المارسة التشريعية منى التي يتحدد بها — مع ذلك القيد المستحدث — النطاق الذى نباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على نباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي التشريع على ما سلف بيانه لا ينصو سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالــزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها معاد من قبله أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقسابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر مأ أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا المديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسدلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لمتكون الشريعة الاسلامية هي للصدر الرئيسي التشريع وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانيين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية · « واستطرد تقرير اللجنة التي أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فان تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التبي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات ، كـل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فان تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هده القوانين متكاملة فى الهار القران والسنة وألحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ممروم »

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بعد على ما تقديم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه هدذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك المقيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى أعفاء الشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة رعم ما قد يشوبها من تعارض مع مبدى التشريعة الاسلامية ، وأنما يلقى على عاتقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أيه مخالفة للمبادىء مالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجدوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم المخروج عليها .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لبادىء الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة التنانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المقرز بمقتضى هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ لا يتأتى أعماله بالنسبة التشريعات السابقة عليه حسبما سلف لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيلنه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ المسار اليه ، ومن ثم ، فان النعي يلحقها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية — يكون في عير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها ،

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنى •

ثانيا: برغض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانسون الدني و وبمسادره الكفالة والزمت الدعسة المسروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المعاماه •

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برياصة السيد المستشار محيد على بليسمغ رئيس المتكبة وحقهور السيدة المستشارين ، مصطفى جين ومبدوح مصطفى حين ومير أمين ميد المجيد ورابح لطفى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعنسساء وحمور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المسيد المسيد المسيد عبد الحبيد عبارة المسيد المبيد / احبد على نقصل اللسه

قاعـــدة رقسم (١٠)

القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائيــة « دستورية »

٢ ــ دعدى دستورية ــ قبولها ــ يشترط لذلك توافر الصلحة فيها ــ مناط ذلك :

٢ - حق شخصى -- المترول عنه -- اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المتفردة وينتج الره
 في اســــقاط الحق .

٣ ـ دعوى دستورية ـ الصلحة فيهسسا .

الإحالة الى الحكية الدستورية العليا للفصل في جدى دستورية الفوائد القانونية
 المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون الدني حد نثائل الدعى عن طلب الفوائد حد
 الره حد انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية

" ٢ ، ٣ ، ٣ الله من المقرر سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الله يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباطبينهاوبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة سالتي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع سهو الفصل فى مدى دستورية المائدة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الموائد القانونية الذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، القراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه سياقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه سياتورنونا الكان فلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا

يترتب على تنازل الدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلمته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانسون المدنى الفاصل في الفاصل في المفاصدة بالفسوائد القانونية أذ لم يعد ذلك الأزما المفصل في الدعوى الموضوعية •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٣ من الكانسون المدنى ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نميها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسسة وتهررت المحكمة اصدار المكم نميها بجلسسة اليوم •

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولــة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قـرار الاحالة وسائر الاوراق ... تتحمل فى أن الدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٩٧٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا المحكم بالزامه بأن يؤدى اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والمفوائد المقانونيية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة شـمال المقاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بالمنسبة الحلب الفوائد

بلهائة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المنسى •

وحيث أن المدعى قرر بجلسة ١٩ مايـو سنة ١٩٨٥ ــ أثناء تحصير الدعوى أمام هيئة المفوضين ــ بتنازله عن طلب الفوائــد القانونيــة ٠

وحيث أنه من القرر _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها • ومناط ذاك أن يتون ثمــة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعــوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن المحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع • واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة _ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع _ هو الفصل فى مدى دستورية الماذة ٢٢٦ من القانــون المدنى ، وكان الدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد المداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة الشخصى على ما سلف بيانه _ لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ، فأنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته فى اللفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى الخاصــة فى المفصل فى الدعوى الموضوعية ، بالقوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية ،

لل كان ما تقدم فأنه يتعين المحكم بعدم قبول الدعوى •

الهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم تبسول الدعسوى ٠

(م ١٩ ـ الحكمة الدستورية)

جلسة } يناير سنة ١٩٨٦ م

برناسة السيد المستشار منحلتي جبيـــل موسي وحسور المسادة المستشارين : مهـدوح مصطفي حسن ومنير أمين عبد الجبيـــد ورابع لطفي جمعة ونوزي اسعد موتس ومحبد كبال محفوظ والدكتور عوضهحمدالم اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عمارة المسيد ما المسوص وحضور السيد / أحمد على نقصل اللــه وحضور السيد / أحمد على نقصل اللــه المين السر

قاعسدة رقسم (١١)

القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

۱ ــ دعوی دستوریة ــ هکم ــ هجیـــة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ؟ الاحكام الصادرة نبها لها حجية مطلقــة قبل الكافة ؛ وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عـــــدم دستورية النص المطعون نيه ام الى دستوريته . اساس ذلك .

٢ ــ دعوى دستورية ــ المصلحة فيها ــ قبولها م

الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية المليا أن قضّت بهــدم دستوريته ، انتفاء المسلحة في الدعوى ... أثره ... عدم قبول الدعوى .

١ -- أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ٠ كما قضت المادة ١٨٥ من الدستور بأن « تنشر فى الجريد الرسمية الإحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وهى الدعاوى الدستورية وهى الدعاوى الدستورية وهى ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى

⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة احكاما في الدعاوى ارقام ١٠٧ ، ١١١ ، ١١١ لسنة ٦ ق دستورية ، وبجلسة أول نبراير سنة ١٩٨٦ حكما في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضمنت هذه الإحكام نفس المبدئين المذكورين .

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي الدسستورية التي صحدرت فيسه وانما ينصرف هدا الاتــر الى الكلفـة وتلتزم بها جميـع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والماد مُ ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص علمي قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠ ٢ _ لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الإجالة والتي سلف الأشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات البينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذَلك النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعسن يثور من جديد مشأنها ، فأن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم تبسولها •

الآجــراءات

بتاريـــخ ٨ أكتـــوبر، ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ في بعد أن قضت محكمة القضاء الادارئ فى ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعبوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٧٧ من اللائحية المتفيدية للقرار بقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٨ اسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من المفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ اسسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخيدمة والترقيه اضباط القيوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٧٢ ، ٣٤٧ اسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم المعالى وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشائن بناء المجموع، وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض وقدعية ٥٠٠٠ ،

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الكِلســـة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليـــوم

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر، كان قد أقام المدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية المعلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفي الموضوع بالقات القرار ، وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات، واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٦ من اللائعة التشفيفية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرذ الثالثة من المادة ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القوات المسلحة ، وقرار ورئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ ، وهرار المجلس الاعلى المجمهورية رقمي ٢٤٢ ، ولاية ١٩٧٥ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى عوقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لمجمع فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق من تقرير استثناء لمجمع فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق المليات والمعاهد العالمية ، يشكل مخالفة المواد ٨ ، ١٨ ، ٠٤ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، واحالة الايراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية النصوص المسار اليها ،

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٥٥ ، والمفترة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن شروط المخدمة والترقية لضباط المقوات المسلمة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ ، ٣٤٧ لسنة ١٩٥٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العالمين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات المحدود وقلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة يها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الزامية العامة او ما يعاد لها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتلويخ ١١ يولية ١٩٨٥ ،

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافسة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفـــــاذه ، أو الى تقـــرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك هيما تضمنته من قبول أهراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك - 190 -

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فأن الصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهدده الانسجات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى .

جلسة } يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مسطفى جبيل مرسى

وحضور السادة المستضارين : مبدوح مصطفى حسن ومتر اين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة ومحد كهال محفوظ وشريف بوهام أور وواصل علاء الدين ... اغضـــاء وحضور السيد المستشار / المبيد عبد المحيد عمارة الملــوش وحضور السيد / أحيد على غضل اللــه وحضور السيد / أحيد على غضل اللــه

قاعـدة رقـم (٢٦)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائيــة « دستورية » (١)

- ۱۱ ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيـــة . الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكــام المـــادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلاتم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد أنتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته . أساس ذلك :
- ٢ ـ دعوى دستورية ـ المسلحة فيها ـ قبولها .
 الطعن بعسدم دستورية أمى سسبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعسدم
 دستريته ، انتفاء الصلحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قبول الدعسوى .
- ١ ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعلى الدستورية ٥٠٠ » ونصت الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعلى الدستورية ٥٠٠ » ونصت

المادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقم م ٤٨ لسمنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة »٠ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٨ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

٣ ــ لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ اسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة ــ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه ــ حسمة قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المسلمة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى المسلمة قبول الدعوى .

الاجسراءات

بتاريخ ٢١ غبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسسة ٢٩٨ بيناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجسة اقتسران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقسد زواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برفض الدعــوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعسوى على الوجسه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسسة اليوم •

الحكمسة

بحد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ أسنة ١٩٨٣ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبـة الديم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضلفة بالقرار بقائسون رقم ٤٤ أسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذ

تراءى لمحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المسار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدسستور ، فقد قضت بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعسوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستوريته و

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ـ في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه ـ لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور ـ ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايسو ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « نتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ مارمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عنيه توجه المصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاشر الله الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص

المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار البيه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانسين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمند الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدد مستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المحصومة بمثأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانسون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه بحصما قاطعا مائعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالسى يتمين المكم بعدم قبول الدعوى •

الهنذم الاستبائي

حكمت الحكمة بعدم قبول الدعـوى •

جلســة } بنــابر ســنة ١٩٨٦

برناسة السيد المستشار محبد على بليغ ودشور مسطنى صدن ومندي وحشور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حدن ومندي أمين عبد المجيد ورابح الحلنى جمعه ومحبد كبال محنوظ وشريف براهم نور أعنساء وحشور السيد المستشار السيد عبد المجيد عبساره المستوشى وحشور المسيد / أحيد على غضل اللته

قاعدة رقم (٢٦)

القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

٦ دعوى دسبوريه به المسلحه هيها به بدونها .
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته ، انتفاء المبلحة في الدعوى باثره بدعم قبول الدعوى .

آب _ أن الققرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائيــة على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ ألم المحكمة المساورية المليا في الدعاوي الدستورية ١٠٠ من المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون المادة ١٤/٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحــكام المحكمة في الدعــاوي الدستورية ١٠٠٠ ملزمة لجميــم سلطات الدولة وللكافة » __ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعــاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص

⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم د لسنة ٧ ق ، وبجلسة أول غبراير سنة ١٩٨٦ اصدرت احكاما في الدعاري أرقام ٢ ، ٢٩ ، ٣٨ اسنة ٧ ق ، ويجلسة ٢١ يونية سسنة ١٩٨٦ حكما في الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكامنفس المبداير المدكورين .

التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى -- تكون لها حجيسة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين الامار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين المتالمة المالية تمتد الى المحكمة الدستورية المعلى دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان ،

٢ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل ف مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيابه ، وكان قضاؤها هــذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشــأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانعا من نظر آى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعــدم قبولها .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٦ نوغمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شماك القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠٠ أكتوبر سسنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٦٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « اذا كان

محسل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوغاء به ، كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة غى المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا أخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت نميها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تعضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم هيها بجاسة اليسوم .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولـــة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بأن يفسع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ـ فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ٠

وهيثان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ؛ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٣٢٦ من القانون المدنى . ونشر هذا التحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠٠ » ، كما قضت الذدة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافية » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوي عينيـة توجـه الخصـومة فيهـا الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكـون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي سدرت فيها ، وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فنلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالمي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان الستهدف من هــذه الدعوى هو الفصـــل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد ســـبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه عوكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمتالخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهدد الاستباب

دكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ٠

جلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برياسة السيد المستشار محبد على بليسمغ وتيس الحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومعدوح بصطفى حسن ومشير أمين عبد الجيد ورابح لطفى جمعة ومحبد كمال محفوظ وشريف بوهام نور أعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عباره المنسوض وحضور السيد / لحبد على غضل الله أمين المسر

قاعسدة رقسم (}})

القضية رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية ((دستورية))

۱ ـ دعوى دسـتورية ـ الصلحة غيهـا .

يشقط لقبرل الدعوى الدستورية نوافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثبة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكرن من شان المكتم في المسائلة المستورية أن يؤثر فيا أبدى من طلبات في دعوى الموضوع .

٢ ــ حق شــخصى ــ الأزول عنــه .
 ١عتباره عبلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتـــج أثره في اسقاط الحق .

ا — أنه من القرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المملحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المملحة القائمة فى الدعوى الوضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى السألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وأذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل و مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهى النصوص التي تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما أغصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه ،

لا كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا
 يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في أسقاطها ، وبالتالى ، فأنه

يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلمتهم في المنصل في مدى دستورية النحسوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات اذ لم يعد ذلك لازمة للفصل في الدعسوى الموضوعيسة .

الاجـــراءات

بتاريخ 18 أغسطس سنة ١٩٨٨ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئه المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلسة اليوم .

المكمسة

حيث أن الوقائس على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ساتحصل فى أن المدعن بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ سنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقادة مؤقت اعمالا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون

المحاماة والذي يطعن الدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى فى كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخامسة بنقابة المحامين و والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، والحكم فى الموضوع بالغاء القرار الذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لهم بصفاتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج فى صندوق النقابة و واذ تراءى لحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة تراءى لحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٦ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ه يولية من مالطيا للفصل فى مدى دستوريتها والمليا للفصل فى مدى دستوريتها و

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين • وممثلا النقابة، قرر أمام هيئة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريتها •

وحيث أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر المصلحة غيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر غيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ا، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثية والفائشة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من المانية والمائلة ، وهى من المانيون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار تانسون المحاماة ، وهى النصوص التى تعد أسادا القرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أفصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

لا كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا تانوندا يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره فى استاطها ، وبالتالى ، فسانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم فى الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية .

لا كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهدده الاسسجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلســة أول فبراير ســنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليسغ ويندوح بسطفي حسن وبضير وحضير المحكة المستشارين : مصطفى جبل مرسى ويندوح بسطفي حسن وبضير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه وغوزى أسعد مرتمن وشريف برعاء نوب المفسساء وهضور السيد المستشار / السيد عبد المجيد عبساره المسيدين المسيد عبد المجيد عبساره المسيدين المسيد عبد المجيد عبد المجيد عبساره المسيد عبد المجيد عبد المحيد عبد المجيد المجيد المحيد الم

قاعسدة رقسم (٥١)

القضية رقم ١١٦ اسنة ؟ القضائية ((يستورية)) ١ - دعوى يستورية - حكم - حجيسة .

ا ادعوى الدستورية حقيم حجيسة ، الاحكام المسادرة فيها لها حجية

مطلقة قبل الكافة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد أنتهت الى عدم دستورية النص الطعون فيه أم الى دستوريقه . أساس ذاك :

٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلحة فيها أــ قبولها :
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكبة الدستورية العليا ان قضت بعدم
 دستوريته ، انتفاء المسلحة في الدعوى ــ اثرة ــ عدم قبول الدعوى .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٨٥ من الدستور بأن : « تنشر فى الجسريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ » ونصت المادة ١٤٩٨ من قانون المحكمة الدستورية ١٠٠٠ مئرمة الجميم الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ مئرمة الجميم سلطات الدولة والمكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطحون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثر ها على المضوم فى الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سـواء مئزا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سـواء أكانت هذه الاجتكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نظاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان وستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أهوال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و و ١١٨ لسمنة ١٩٦٨ والقوانين التألية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعام من نظر أى طعن يثور من جديد بشائه ، غان المسلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجــراءات

بتاريخ ۱۸ يولية سنة ۱۹۸۲ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ۱۹۲۳ لسنة ۳۱ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ۱۳۴ لسنة ۱۹۹۶ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقمام ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۱۸ و ۱۱۸ سنة ۱۹۹۱ المحاليا ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم هيها بجاسة اليوم •

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحادة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٦ قضائية آمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء عليه من أسهمهم فى « شركة فرغلى للاقطان والاعمال المالية ، المؤممة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذى وضع حدا أقصى للتعويض ، فقضت محكمة القضاء الادارى بجاسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق المي المحكمة الدستورية العليا الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا الأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ ه

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمـة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجـريدة الرسـمية الاحكـام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون له حجية مطلقـة ، بحث لا مقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس،وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانــون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شــــاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلعي قوة نفاذه ، أو اليتقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وققا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ اسنة ١٩٦١ أن والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

- 715 -

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشآنه ، فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبـول الدعوى •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبسول الدعوى .

جلسسة أول مارس سسنة ١٩٨٦ م

بوناسة السيد المستشاو محمد على بليغ ويشين الحكية ويُسن الحكية وحضور السادة المستشارين : بمسطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حصن ومنسر أبين عبد المجيد ورابع لمطفى جبعة وشريف برعام نور والدكتور عوض محمد الم اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبساره المستسوض وحضور السيد / احمد على غضل اللسه أمين السسر

قاعسدة رقسم (٢٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية (دستورية »

ا النكية المُخاصة - نزع المكهة - التابع -- الصادرة العامة أو الخاصة . حنرت الدسائي نزع المكهة الخاسة الا للينفعة العابة ومقابل تعويش . نص الدستور القائم على حظر التابغيم الا لاعتبارات المسالح المام وبقــانون ومقابل تعــويش . حظر الدستور المسادرة العامة حظرا مطلقا " ولم يجز المسادرة الخاصــة الا بحكم قفــالى .

 ب المسادرة العسامة ب المادة ٣٦ من الدستور .
 المادة المثانية من القرار بتأنون رقم ١٣ أسنة ١٩٦٤ أذ نصت على أيلوله ملكمة الادوية إلى المؤسسة المسرية العامة للادوية بدون مقسابل تكون قد خسالات المسادة ٣٦ من الدسستور .

١ ـ أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى المدود وبالقيود التى أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافره على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الالمنقعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ، من كل من دستور سنة ١٩٧٠ ، والمادة ، ١ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ، ١ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ، ١٩٠١ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ، ١٩٠١ من دستور سنة ١٩٠٠ من دستور سندور سنة ١٩٠٠ من دستور سندور س

الدستور المقائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة المامة الا بمكم العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بمكم مضائى (المادة ٣٦) .

٢ ــ المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات ــ التى يتم تصنعيها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة ــ الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستازمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه المحكم بعدم دستوريتها .

الاجسراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفمل في مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسسنة ١٩٦٤ بشسان تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتحسار فيها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ يناير سسنة ١٩٨٦ ، وف هذه الحلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم و

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قرار الاهالة وسـائر الاوراق ... تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء قران الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والمسنزام المدعسي عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قــولا بأنه كان قد سـجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها فى الصيدلية الملوكة له المي أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستحضرات الطبية وعهدت الى احدى شركاتها ــ المدعى عليهــا الثالثة _ بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ١٣ السينة ١٩٦٤ الذي حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكسية هذه الادوية والستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المشار اليها ـ واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف العان - والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والستحضرات الى المؤسسة المشسار اليها بدون مقابل سلا بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور فقد قضت بجاسة ٢٠ ابريل سلة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذه المادة ٠

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو مقصد الاتجار فيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكيـــة الادوية والمستحضرات الشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة انى المؤسسة المصرية ألعامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل » • وقد أفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون عن دواعى اصداره بقولها « تقدوم بعض الصيدليات بتحصير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذي تنتج به في المصانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية الركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها في السوق العام • وعلى الرغم من أن قانون مز اولةمهنة الصيدلية يسمح بهذا الاجراء الا أنه أصبح اجراء شاذا بعد صدور القوانين التي نطمت قطاع الدواء (قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء _ قوانين يوليو التي آلت بمقتضاها مصانع الدواء للكية الشعب بالكامل أو جزئيا قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ الذي نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألعى تراخيص و٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل (فيما عدا الصيدليات) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتنفق وصالح الشعب ، لهذا أصبح من الضروري الغاء التراخيص المنوحة الصيدليات بتعضير ادوية أو مستعضرات تحت اسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ٠٠٠ » .

وحيث أن الدساتير المحرية المتعلقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على مبدأ صون الملكية المخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى المدود وبالقيود التي أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وهافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الفاصلية جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٥٣ ودستور سنة ١٩٥٣ ، والمادة ١٨ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميدم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) وحظر المصادرة المامة الاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بمكلم تضائى (المادة ٣٠) ،

لا كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم السنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات و والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحسكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها انما جاعت تطبيقا للمادة ١٤ من تجيز لوزير الصحة ابناء على توصية اللجنة الفنية لراقبة الادوية تنير لوزير الصحة ابناء على توصية اللجنة الفنية لراقبة الادوية يرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتسريرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتسريرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتسريرى فى تداوله المناسبة المادرة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون لاصحابها المسق فى الرجوع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن المنكرة الايضاحية للقرار بقانون الطعون عليه وأن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق آقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام ، الا أنها المصحت من ناحية آخرى عن حقيقة الدالمع لاصدار حذا القانون وهو الرغبة فى قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتقق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص المصانع الصغيرة ، لهضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة المامة للادوية ــ وليس شطب هذا التجيل ــ ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشيان ه

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فأن المادة الثانية من القرار بقانون رقدم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات _ التى يتدم تصنيعها بالصديدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة _ الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها ،

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستمضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

. جاسسة ٣ مايــو ســنة ١٩٨٦ م . .

برئاسة السيد المستشام محمد على بليغ ويس المكبة
موحضور السادة المستشام محمد على بليغ ومدوح مصطفى حسن
عن أسعد موتس ومحمد كبال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علام الدين اعتساء
وحضور السيد المستشام السيد عبد الحبيد مباءه المن المساد
المهوش وحضور السيد / أخبد على غضل الله ابين السر

قاعسدة رقسم (٧))

القضية رقم السنة } القضائيية ((دستورية))

۱ ... دعوى دستوريه ... اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبيبعاد رفعها تتمال بالتعلق الدعوى المواحد المحدد رفعها الذى تحدد محكمة الموضوع يحيث لا يجاوز ثلالة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ... وهـى اوضاع جوهرية من النظام العام .

۲ ــ دعوى دستورية ــ الميعاد القرر ارفعها . جيعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع كحد أقمى ارفع الدعوى الدستورية طبقا أنص الفقرة (ب) من المادة ۲۹ من قانون الحكمة يعتبر ميعادا حتيا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سسسواء .

العليا - أن مؤدى تص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية التى العليا - أن المسرع رسم طريقا لرقع الدعوى الدستورية التى المنعوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترضع الا بعد ابداء تفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الااذ أرفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر و وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتقاضي تنيا به المسرع مصلحة عاملة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، ينتظم التداعى في المسائل الدستورية الاستورية الدستورية الد

وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فأن ميعاد الثلاثة أشسهر الذى فرضه الشرع على نحو آمر كحد ألقمى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على المصوم أن يلترموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة ،

الاجستراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٦ أودع الدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ادا لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعسوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

نظرت الدعوى على الوجسة المبين بمعضر الجلسسة وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدالة

حيث أن الوقائع بعلى ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق به تتحصل فى أن المدعيين كانا قد التاما الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما المقارات الملوكة لهما والغاء تصرف الحراسة العامة غيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحسالت الدعوى الى محسكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم 181 لسنة ١٩٨١

بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم الاستفية الاولى الدعوى برقم الاستفياد المستفيدة المدار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المسار اليه المهاتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى اللائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر و

وحيث أن الفقرة « ب » من المادة ٢٩ من قانون المسكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المسكمة الرقابة القضائية على دستورية القسواتين واللوائح على الوجه التالى (أ) • • • • (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دُعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القصائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المسكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن آشار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المسكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كان لم يسكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها » وربط بينه وبين المعاد الذى حدده ارفعها، فحد بذلك على أته أعتب هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الذى بناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — نتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفي الموحد الذي

مدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة آشهر الذى غرضه المشرع على نصو آمر كمد أقصى لرغم الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تعدده مجكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى لا يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برغم دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة •

وحيث أنه لما كان الدعيان قد أبديا الدفع — بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة — أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهما المحكمة برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد أنقضاء الاجل المصدد لرفعها خلاله ومن نم يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل التعاب المحاماء .

جلسة ٣ مايسو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة العبيد المستشار محبد على بليغ وحضور العرب المحكة وحضور السادة المستشارين : محبود حبدى عبد العزيز ومبدوح مسطني حسن ورابع لمثني جمعه وفوزى أسعد موهس وشريف برهام نوو وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المنوش المعربور السيد / أحبد على فضل الله أمين السر المعربور السيد / أحبد على فضل الله

قاعسدة رقسم (٨٨)

القضية رقم ١٣٩ لسنة } القضائية ((دستورية))

١ ــ ترك الخصوية ــ المادتين ١١١ ، ١٤٢ برانعات .
 طلب الدعى ترك الخصوية ومواققة المدعى عليه على هذا الترك ــ اجابة المدعى الى طلبه عملا بالمادعن ١٤٢ ، ١٤٢ مرافعات

لا التدخل الانضبائ - الخصوبة الاصلية .
 الخصوبة في طلب التنخسل الانضبائي تابعــة للخصوبة الاصلية - ترك
 الخصوبة في الدجوى يسبتيع القضاء طلب اللخفل الانضبائي .

الدعية تقررت ترك الخصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب، ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين ١٤١ / ١٤٢ من قانون المرافعات .

لا حالت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة الخصومة الاصلية ، غان أثبات ترك الخصومة فى هذه الدعوى ــ على ما أنتهت اليه المحكمة ــ يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل المسار اليه .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت الدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

ونظرت الدعوى على الوجة المين بمحضر الجاسة . وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجاسة اليــوم •

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

حيث أن المدعية قررت ترك الخصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب؛ ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمدتين ١٤٢ / ١٤٢ من قانون المرافعات •

وحيث أنه عن طلب غوزى حسين على الجمل قبول تدخله منضما للمدعية في طلباتها ، غانه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تمتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان أثبات تراك الخصومة في هذه الدعوى _ على ما أنتهت اليه المحكمة _ يستتبع بطريق الزوم لنقضاء طلب التدخل المشار السه .

لهدذه الاستباب

حكمت المحكمة باثبات ترك الدعية المنصومة والزمتها المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المعاماة .

جلسـة ١٧ مايـو سـنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محيد على بليسيغ رئيس الحكية وحضور المسادة المستشارين/مبدوح مصدلي حسن وبني أبين عبد الجيد ورابح اطلى اعضاء ومعرزي اسعد مرتس وبحيد كمال محنوظ وواصل علاء الدين اعضاء وحضور المديد المستشار الدكتور / أحيد محيد الحظني الموش وحضور السيد / أحيد على نضل الله

قاعسدة رقسم (٤٩)

القضية رقم ه لسنة ه قضائية « دستورية » (١)

- ١ ـ سلطة تفيدة ـ تشريع ـ الاصل أن السلطة التفيدة لا تنهلى التشريع ـ استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تنخل في نطاق الاعمال التشريعية ـ مثال ذلك ـ اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢ ـــ لواقع تقينية ـــ الجهات التي تختص باصدار اللوائع التنفينية ـــ حــدها
 الدستور في المادة ١٤٤ منه على ســــبيل الحصر .
- ٢ اواقح تفيقية تعيين القانون جهة معينة المسدار اللوائح التنفيلية استقلالها دون غرها واصدارها .
- إ ... لواقع تقيينة ... القانون رقيم ؟ إسنة ١٩٧٧ في شيئن تأجي وبيع الإماكن وبتظام الملاكة بين المؤجر والمساجر ... القترة الثانية من جادته الاولسي ... وداها ... ان وزير الإسكان والتمبير هو الخنص دون غيره باصدار القرارات القرارة الترزية التغيرة ١٩٨٢ المسادر من المساجرة المساجرة من سلطة غير مختصة بوصفه لائمة تشدية لها ... عدم دستوريةه لمسيدوره من سلطة غير مختصة ماميسيداره ...
- مـ لوائع تقبيئة ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقـل
 بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ـ القبرة الثانية بن جادته الاولى ــ
 تعديلها الاختصاص باصدار اللوائع التنفيئية والذي سبق أن عبن القائــون بن
 له الحق في مهارسته ـ عدم دستورينها ــ اساس ذلك .
- ٣ -- حكم جحلى -- اختصاصات ادارية -- الققرة الاولى من المادة ٢٧ من قانسون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٤ أسنة ١٩٧١ المدل بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٧١ بوصفهم رؤساء رقم .ه اسنة ١٩٨١ العامة المالمة العامة لهم -- السلطات والاختصاصات القسيررة للزراء في هذا الصدد دون أن بتعدى ذلك الى الاؤتصاص باصدار اللوائسية التفيية التي تكون القرانين قد مهــــــــــــــــــــــــــــ بها الى الوزراء .

١ ... ان الاصل ان السلطة التنفيدية لا تتولى التشريع ، وأنما يقوم

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حسكها مهاثلا في الدعسوى الدستورية رقم ۳۷ لسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيدها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعصالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية » ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القروانين .

٢ — تنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن « يصدر رئيس الممهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين: بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوضغيره في المدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يمدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر المجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللاقمى مذالفا لنص المادة المشار البها •

٣ ــ متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرازات اللازمة
 لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها

ع ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٨١ حدد فى بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزيسر الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى المحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها.

معقانون نظام المحكم المحلى و و موقع الهذا المص واعمالا المحرم المادة على ما تقدم بيسانه سديكون المحكم المادة على ما تقدم بيسانه سديكون أوزيود الاستكان والتعمير عو المختص دون غير باصدار الكزارات ما المنقذة المقدرة الثانية من المادة الاولى المن المقانس و رقم وي المستقالا ١٩٨٧ ومنقد المعمد تنظيق المحدد المعمد المحدد المحدد المعمد المحدد المعمد المحدد المعمد المحدد المعمد المحدد المقانس وقد و المحدد المعمد و المحدد المحدد

14 y . . . g 1.870

و لا كان أختصاص وزير الاسكان في أصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون وقم وع البينة ١٩٧٧ الشار الله ومن يبينها القيارات المنصوص عليها في المقرة الثانية من المبادة والمرابع بيننه المهروب اللي المارة 184 من الدستور على بحد و ما البينة ١٩٧٧ الموائد بيانه و وهن ثم و على الموائد المهروب ا

٢ سَا أَنْ قانون الحكم المُملَّى المسلور بالقرار القانون رقم ١٠

اسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المطلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات واالافتصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العاممة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المسرع بنص المادة ٢/٧٧ الشار اليها أن يباشر المخلفظون ب بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة المتابعة لهم ب السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد ، دون أن يتحدى ذلك الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء به والتي يتسم لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات المتنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها،

الاجسراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتساب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت محكمة المنيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ وقف الدعسوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العالمة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العالمة بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعــوى •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ه أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقسائع _ على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق _ تتحصل في أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الشقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الصبابية لانتهاء عقد الايجار البرم بينهما ، واذ قضى له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ ، فقد طعن الستأنف على هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستُأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار مجافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قسرار رئيس الجمه ورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المعلى ؛ واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية. عدم دستورية هذين القرارين ، فقد قررت بجاسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 29 اسنة ١٩٧٧ . تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، واذ كان قسرار رئيس الجمهورية رقمنم ٢٧٢٠ لسمينة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الي المحافظين ، بما نص عليه في الفقرة الثانية من مادته الأولى من أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، غان قسرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٧ المسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٢٩٨٠ من الدستور التي تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريعية م

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وانما يقوم أختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيدها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المأدة ١٤٤ من الدستور على « أن يصدر رئيس الجمهورية ' اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعقاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في أصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص بامسدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون الصدارها ، بحيث بمتنع علىمن عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللائمي مخالفا لنص المادة ١٤٤ الشار اليها ، كما أنه متى عهد القانون الى حهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره باصدارها ٠

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيسم

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقسم . ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور غرار وزير الاسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه . الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المسلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى ٠٠٠ » ويطبقا لمهذا النص ، واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ــ على ما تقدم بيانه مد يكون وزير الاسكان والتعمير هو المنتص دون غميره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رهم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميم القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ٠

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المعلى بعد أن نص فى الفقسرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا القوانين واللواقع والقرارات المعمول بها المجالات الآتية ... ١٠٠٠ بنص وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ... ١٠٠٠ نص فى الفقرة الثانية منها المحلمون عليها على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظة المختصة المحافظة المختصة والمحافظة المختصة والمحافظة المختصة والمحافظة المختصة والمحافظة المختصة المحافظة المختصة والمحافظة المختلفة المحافظة المحافظة المختصة والمحافظة المحافظة المحافظة

المطروحة ــ نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ النيا ، لا كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نصو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسينة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستورى الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المعافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين الوَّجار والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦، لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ من أن « يتولى المحلفظ ــ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون ــ جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا اجميع الاجهرة والمرافق للحليسة » ذلك أن المقانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال والمختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية المارة المنافلة المنافق الخامة اللوزمة لادارة الاعمال المنافقة المنافقة في دائرتها نقسلا اليها من التحكومة المنافقة المنافة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النافق العامة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النافق العامة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النها من التحكومة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النافق المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الواقعة في دائرتها نقسلا النافقة المنافقة المناف

الركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد الشرع بنص المادة ١/٢٧ المشار اليها أن يباشر المحافظون ... بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم ... السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا المصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائسح التنفيذية ، والتى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء ، والتى ينسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٧٧) المشار اليها ،

لهنده الاستيان

حكمت المحكمة:

أولا : بعدم دستورية قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس المجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة « المساغظ المغتص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانيية من المادة الاولى من المانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والستاجر المسدل بالماليون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨١ ٠

جلسية ١٦ يونيية سنة ١٩٨٦ م.

برئاسة المنيد السنشار محود على بليسغ

وَتَشْتِيرِ السَّادَةُ السَّلِيَّالِينِ: مَحَوْدِ مَحَدِيْ عَبَدُ العَزِيْرُ وَمِدْدُخُ مَحَلَّقُ حَسَّى وَبَاع عبد المجد ورابع لمبلني جمه وقوزي اسعد موقس والدكتور محمد ابراهم أبو المينين معند المجد ورابع لمبلني جمع وقوزي اسعد موقس والدكتور بحمد ابراهم أبو المستساء

من المنتسوش أمين البيسر وجفور السيد السنسار السيد عبد المهد عباره ... وحفور السيد / أهيد على نفسيل اللب

قاعبدة رقسم (۴۵۰ ·

القديتان رقما ١٣٩ منيه } إ المهمنة هم يهائية ((دستورية)) (١)

- ا ــ نشريع ــ غرورة ــ رقاية فضائية ــ رخصة التشريق الإستفائية المصدوس
 عليها في المادة ١٤٧ من المستور ــ الشروط اللازمة المارستها ــ خضوعها
 الرقمالة ١٨١٤ كالمستورفة العليسة .
- عن اللكية مرمون اللكية الخاصة وعبو السابس عها الدعلى سبق الاستفاء
 وق الحدود وبالقسود ألني أوردها الدستور مريسان ذلك .
- عن حق ۱۳۷۶ من الفلم شریدی مراس المنافع الدستوری آن بجمل من حقد الله المستوری آن بجمل من حقد الله المسالح المام الساس المام من المام المساس المام من المام من
- الله المستولات المستولاتها عدينه ملك القير "عثم رديم المستوال والممتلكات عينا الى المحابها على النبول الذي نفتر الملوم المائية من القوام بها النبول الذي نمتين الملوم الله المستورة في رقم المائم المستقل المسروة في القانون المستقل المسروة في القانون المستقل المسروة في القانون المستقل المسروة في المائم الما
- ٦ ـ تعويض أجوال عدم ردها عينا الى أصحابها طبقا المادة المتانية من
 القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ شرط صحة من الناهية الدمستورية
 وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا القيمتها الحقيقية .
- ٧ ـ تعويض ـ ملكية ـ التعويض الذى قررته المادة الثانيـة من القرار بقــاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤١ عن الامــوال والمنتكات التى استثنيت من قاعدة الــرد الحينى ــ بتحدد الى حد بياعد بينه وبين قيمتها الحقيقية أثر ذلك ــ عــدم دســـتورية المادة المذكورة . نطــاق عدم الدستورية .

⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مسائلا في الدعدوى الدستورية رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .

- ٩ حكية القيم القافى الطبيعى حكية القيم الشكاة وفقاللقانون قيم السنة
 ١٩٨٠ تعتبر القافى الطبيعى في مغيوم المادة ١٨ من الدستور بالنسسية
 المنازعات المتصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون يقيم ١٤١ لسنة
 ١٩٨١.
- ا ــ قرار بفابون ــ مهلله التشريعي ــ المادة ١٤٧ من الدسبتور ــ القرارات بقوانين التي تصدر طبقــا لمها ــ تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانــون ـــ أســـاس ذلك .
- ١ المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور ان الدستور وان جعمل لرئيس الجمهورية أختصاصا في أصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية 4 منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه غاوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تتهبأ خلل هذه العبية ظروف تتواغر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشبعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحمـة الدستورية العليا _ وعلى ما جرى به قضاؤها _ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شانهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها الادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب نلنظر في اقرارها او علاج أثارها .
- ٢ ــ البين من الإعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
 ١ م ٢٣ ــ الحكمة النسطورية)

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن الاستباب التي دعت آلى الاسراع باستداره في غيية مجلس الشعب تتمثل فيما أوردت مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قرارات فسرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارىء باطلة ومعدومة الاثر قانونا، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامسر الذي اقتضى الاسراع بالتدخسل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم هأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبق للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه •

س أن الدساتير المحرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى المدود وبالقيدود التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة القدومية التى يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير لم نشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائتا فى سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجار عن صاحبها

للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون (الادة ۹ من دستور سنة ۹۳۳ والمادة ۱۱ من دستور سنة ۹۳۳ والمادة ۱۱ من دستور سنة ۱۹۰۸ والمادة ۱۲ من دستور سنة ۱۹۰۸ والمادة ۲۱ من دستور سنة ۱۹۷۸ والمادة ۳۶ من دستور سنة ۱۹۷۱) وأباح الدستون المقائم في المادة ۳۶ من دستور سنة ۱۹۷۱ الصالح العام ويقانون ومقابل تعدويض ٠

٤ ــ لم يقصد الشارع الدستورى ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٣ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستعل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استعلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام ٠

ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانــون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدنى لبيع ملك المير تقديرا من المسرع بأن استرداد تلك الاموال والمتلكات من المائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات الســلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياســية فى الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطــريق التعويض بدلا من التنفيذ المعينى .

ان الشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه
 تنظيمًا لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما

تقدم " الا أن صحة هذا المحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تعليه المبادى الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والمعتلكات التى تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهسى في الدعوى الملثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحقق ذاته ويعتبر بديلا عنه و

٧ — ان التحويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون المعون عليه عن الاموال والمتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتى زادت — على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر — اضعاغا مضاعفة الامر الذى يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعى المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالى يكون هذا النص غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحسكم المادة ٣٠ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار يقانون رقم معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار يقانون رقم ما الاموال والمتلكات التى شدت عليه من السيتناء مقابل التعويض الذى حددته ومقابل التعويض الذى حددته ومقابل التعويض الذى حددته و مقابل التعويض الذى حددته و المتلكات التي عددته و السي التي المتحدي المتحدي الدي المتحدي المتحدين المتحدي المتحدي المتحدين المتحدي التي المتحدي المتحدين المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدين المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدين المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي المتحدي التي المتحدي المتحد

٨ - أن محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٥٥ لسسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قصاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والاسخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالث من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين القانون وطبقا للاجراءا تالمنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى القانون وطبقا للاجراءا تالمنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى هم من قانون حماية المقيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دغاع وسماع أقواك وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها وسماع أقواك وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها و

- ٩ ــ ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة الذكورة بالاغتصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالمراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في المتصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعى في مفهم المادة ١٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشان ، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض ٠
- ١٠ ــ أنه وان كانت المادة ١٩٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لا كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

الدسنور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التى تصدر طبطًا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون . ومن ثم فأنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فهذالا الموصوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أسساس متعينا رفضه .

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٤ ستبمبر سنة ١٩٨٣ أودع الدعى صحيفتى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم اصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر ٠ دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر ٠

وقدمت ادارة قضايا العكومة مذكرة طلبت نيها الحكم برنفض الدعـــوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين ممصمر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار المحكم غيهما بجلسة اليوم ٠

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة . حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر

الأوراق — تتحصل فى أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الاربعة الاشهيين طالبا المحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٨/١/ ١٩٧٨ لصادر اليه من مورث المدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت المحراسة ظمن ممتلكات البائع وتصرفت غيه الحراسة بالبيع ١٩٧٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ • فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/١٩٧٩ بطلبات المدعى غاستانف المدعى عليهما الثانى والمفامس هذا المحكم بالاستثنافين رقمى ١٥٧ و ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت للدعويان برقم ١٤٢ لسنة ٢ قيم حيث لدعويان برقم ١٤٠ لسنة ٢ قيم حيث دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وبجلسة ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٧ رخصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية غيلال شهرين ، فأقام الدعويين المائتين ،

وحيث ان الدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٩٨١ السنة الإمها المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التقويض التشريعى المغول له ولعدم توافر الحالة التى تسبوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب ، كما ينعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الاموال والمتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيمها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل عن غرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٣ من الدستور من كفالة صون الملكية المخاصة ، وحظر المساهرة من الداحة بغير حكم قضائى كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٢٠ و ١٦٧ من الدستور ،

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون على الله صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على الده (اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتضاد تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حسدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، غاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأشر رجعى ما كان لها اذا رأى المجلس اعتساما درجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة نفاذها في المنترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه اكفس » •

وحيث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتهيا خلال هذه الغيية ظروف تتوافسر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الي حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فأن رقابة المحكمة الدسستورية العليا _ وعلى ما جرى به قضاؤها _ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبار هما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ﴾ ومن بينها ضرورة غرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها .

وحيث أنه لما كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار مقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قررارات غرض الحراسسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء بالطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاستخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أماوال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الامسوال والمتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فأن رئيس الجمهورية آذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه ٠

وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ سنه المادر الملعون فيه بعد ان نصت على ان « تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشماص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون ١٩٠٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طالة الطوارى، ونتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين فى هذا القانون ووود » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم فى هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها غاقدة اسندها فى أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التى نص الدستور على صوفها وحمايتها مما يجردها من شرعتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعال المادى المعدوم المدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعال المادى المعدوم

الاثر قانونا • جاءت المسادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمى لحكم المادة الاولى ولازمه القانوني فنصت فى صدرها على ان « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » • غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والمتلكات لظروف قدرها وحاصلها ان جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كأنت قد بيعت من المراسة العامة لشترين حسنى النية وبعضها اراضي زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها القساط تمليك وسلمت اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشات لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك مالم يكن قد تم بيعها واو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار ةانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة واو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجة الآتى :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا •
- (ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيسم •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت بـــه •

- (د) يزاد التعويض المنصوص عليه فى البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف •
- (ه) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا البنود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السدداد ٠

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لمدة لا تجاوز ثلاث ســنوات ° .

وقد جاء فى الذكرة الايضاحية للقرار بقانون الملعون عليه تعليقا على التعويض المسار اليه أنه « وليس ثمة ما يحول دون تدخل المسرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما أن هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب المسأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لاى من الحاجتين على حساب الاخرى و ولما كانت قيمة الاموال والمتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المسأر اليها (ومنها عقارات واراضى عليها الحراسة ومنشآت تجارية) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على اساس ١٦٠ مثل الضربية العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة أساس ١٩٠٥ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٩٩ ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المسار المها » •

وحيث أن الدساتير المرية المتعقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفى المدود وبالقيود التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحلفزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة

القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تشمل أن تجعل من صمون الملكية الظاهة وحرمتها عائقا في سمميل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبراعن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون (المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستورسنة ١٩٧١) وابا-الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تمويض ، كما لم يقصد الشارع المدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضية الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير الستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال ١١ ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للماكية الخاصة ودورها فى خدمة المجتمع وان للمشرع الحــق فى تنظيمها على النصو الذي يراه محققا للصالح العام .

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى الصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه : لا يعد وان يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون الدنى لبيح ملك الغير تقديرا من المرعبان استردادتك الاموال والمتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويبور الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العينى على ما سالمه بيانه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون علمه مقراعه الدولة ميرا المقائية الحي

تغضى بالماء القرار الادارى او التى تقرر انمدامه الاصل أن يتم عينا فاذا ما تعلق الامر بقرار فرض الحراسة فان مؤدى الماء هذا القرار او تقرير انمدامه أن ترد عينا الى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموالي • فاذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية أو حقدوق للغير استقرت افترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه • أذا ما استحال التنفيذ العيني تعين أعمالا للمبادىء العامة فى القانون المدنى الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار التنفيذ بمتابل ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ المينى » •

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحسكم التشريعى المطعون عليه تنظيما لحق الملكية فى علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تمليه المبادىء الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الفاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والمعتلكات التى تناولها التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهى فى الدعوى المائلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لا كان ذلك ، وكان التعويض الذى قررته الادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتي زادت على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر للفطاعة الامر الذي يزايله وصف المتعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النس التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا المنص غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء

ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية المكلفة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد المينى مقابل التعويض الذي حددته •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المعلقة بتحديد الاموال وقيمة التععويضات المنصوص عليها في المادة السابقة (الستحقة وفقا الحكام هذا القانون) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التم فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض المراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل باحسكام هذا القسانون ٠٠٠ » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المسار اليها من القضاء المدنى وهو قاضيها الطبيعي الى قاضي آخر وعدات في أختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كالمة ، ولكل مواطن حق الالتجاء قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية والهتصاصاتها ٠٠٠٠٠ » •

وحيث أن محكمة القيم المسكلة وفقا للقانون رقم «السنة ١٩٥٨ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوامط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقالضي من ابداء دع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحسكامها ، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة الذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية والحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد أسلندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشأن ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرهض. وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيأنه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل مــ١ يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعي على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رغضه .

لهدده الاسبياب

مكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض المراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقسود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشسئة عن فرض المراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين غملا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، ففى هدذه المالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .
- (ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت بسه و
 - (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، م ، ، ج بمقدار النصف م
- (م) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستعقر وفقاً البنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧/ سنويا علي ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ المثار اليه حتى تمام السداد ٠
- ويجوز بقرار من وزير المالية أداء تبيمة التعويض على المسلجا. لمدة لا تجاوز ثلاث سسنوات م
- وبرغض ما عدا قال من طلبات ، والزهت المحكومة المصروغسات. ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة م

جلسة ٢١ يونيسة سسنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد الستشار محمد على بليه في رئيس المكهة

وحضور السادة المستشارين : خدبود حدى عبد العزيز ومبدوح بمسطى حسن وبني أبين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ والدكتـور عوض محمد المر والدكتـور محمد أعشـــاه ابراهيم أبو العينين

اهيم ابو العينيان - الحالحة ا

وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عمارة المسوش وحضور السيد / أحبد على فضل اللسه أمين الس

قاعسدة رقسم (٥١)

القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ((دستورية))

ا الاعمال الدسياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوان---ين واللوائح - الاستفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .
 رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - لرئيس الجههورية أن يستقنى الشعب

في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

لا يجوز أن يتقد هذا الاستفاء ذريعة الى اهدار احكام الدستور او مخالفتها .
الرافقة الشحيبة على جادىء معينة طرحت في الاستفناء لا ترقى بهدفه البـــادىء
الى مرتبة النصوص التستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المتنة
المثاك المادىء من عيب مخالفة الدستور بـ تفضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه
هذه المكتبة من وقابة دستورية .

- ٧ ــ نستور ــ المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة .١٩٨ , الساسها النظام الستور تطلب في المادة الخامسة بنه تعدد الاجزاب ليقوم على اساسها النظام السيادي في الدولة ، وكثل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بما يستتبع ضمان حتى الانضمام المها ، الحرمان من حق الانضمام المها يشكل اعتداء على حــق كثله الدسستور .
- ٧ ــ نستور ــ المادة ٢٢ من الدستور -- حق سسياس .
 المحقوق السياسة المتصوص عليها في المادة ٢٢ من الدستور من الحقـــوق المهامة التي حرص الدستور على كفائتها وتبكن الواطنين من مهارستها كه الممان السهامه في اختيار قياداتهم ومعاليهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مسالح الجماعة اهدار تلك المحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .
- الحرجان من الحقوق والانشطة السياسية ... دستور ... القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨. الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تحرم فل.... من المواطنين هرجانا حطفة ومؤيدا من حقهم في الاتعاد الى الاحزاب السياسية ومن مباشرة المقوق والانســطة السياسية كافة ... ينطوى ذلك على اهدار لاصل ومن مباشرة المقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخافـــة لحكم الملائين ٥ / ٣٢ من الدستورية)

ه ــ السلطة التقديرية للهشرع ــ الرقابة القضائية على دستورية التشريعات , الرقابة الاسلطة تقديرية : والرقابة القضيط في التشريعات لا تنظيم المحقوق أنها سسلطة تقديرية : والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تبتد الى ملاحبة اصدارها ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه الصلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط الذي نص عليها الدستور ... خضوع هذه التشريعات با تتولاه هذه المكية من رقابةا دستورية ...

١ — ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعبوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبي تم اعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من المناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هــذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ــ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها () كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه الساديء الي مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه المنصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعي الطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق هئة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور، والتى ينبعى على سلطة التشريع آلا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة به ويكون الدفع المدى غيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى برمته على غير أساس متعينا رفضه و

الدستور اد نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها ... سواء عند تكوينها أو فى مجال معارستها لعملها ... بالقرمات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو مالا يعنى أكثر من تقيد الاصراب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور ... بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فأن الدستور الدستور ... بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فأن الدستور الدي الدولة ، يكون قد كفل بالمرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى الدولة ، يكون قد كفل بالمرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع عنما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال معارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعي الحرب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الصياة السياسية ، وبالتالى فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق المياسية ، وبالتالى فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

س المادة ١٢ من الدستور و التي وردت في الباب الثالث منه المخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وغقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم فى اختياب قياداتهم وممثليهم فى ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك المحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به فى آكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم غأن اهدار تلك المقسوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور معالة فى المادة ٦٢ منه .

- ٤ ــ لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخليسة والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافحة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوى على اهدار لاصل المقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور ،
- م الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة المدارها، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمصدود والضوابط التى نص عليها الدستور، ومن ثم فأن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطمون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقة ومؤبدا على ما سلغ بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا نتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

الاجسراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى ف ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الملاة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشسأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى،

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت هيها المحكم أصليا بعدم المقتصاص المحكمة بنظر الدعوى وامتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسـة اليوم .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قدرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكسم بوقف تنفيذ والغاء القرارين الصادرين من المدعى العام الاشتراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقيما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوغد المصرى القديم وادارته ، واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ غبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستوريتها

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٤٠ ، ٤١ ،

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم احتصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعى المطعون عليه حسدر بعد استفتاء شعبى تم أعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنحسر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين والملوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء _ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه _ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه البادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصحيح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المباديءمن عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا غضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شان يتعلق بحق فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور ، والتي ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفت للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن المرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدغم المدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ــ برمته ــ على غير أساس متعينا رفضــه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الرابعة من التقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ــ المطعون عليها ــ تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى اخساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليسو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله غيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاه) •

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للصرب •

ويخطر الدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القاتون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب الشار اليها بالفقرة الاوالى .

وينت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ، ٩٠ من الدستور » •

وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه الحادة ، أنها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مغالفة لحكم كل من المادتين ه ، ٢٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور ــ المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ـ تنص على أن « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور • وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسي في الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنيسة ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيسم الديموقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهداله المرسومة » • وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الانتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحــزاب ، وذلك تعميقا النظام الديموقراطي الذي ألقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠٠٠ » وبما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تحدد مفهوم الديموقراطية التي أرساها ، وتشكل معالم الجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية _ وهي جوهر الديموقراطية _ أو بكفالة الحقوق والحريات العامة _ وهي هدفها ... أو بالاشتراك في ممارسة السلطة ... وهي وسيلتها ... ، كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديموقر إطية تقلوم اصلا على الحرية ، وانها تتطلب له الضمان انقاذ محتواها لله تعددا حزبيا ، بل هي تحسم ها التعدد كفرورة لازمة لتكون الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا هرا واعيا .

لا كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته الفامسة على يحدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالنزام الاحزاب جميعها ــ سواء عند تكوينها أو فى مجال معارستها لعملها ــ بالمقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور ــ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اند تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالمرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للصرب وتاكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالى فان المرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور ،

سوحيث أن المادة ٦٢ من الدستور • التي وردت في الباب التالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : «المواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنيين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في ادارة شمان حق كل مواطن في ممارسة بماك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة من طريق ممارسته لها ، واجبسا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية الاتمالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فأن اهدار نتك المقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منـــه •

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشمأن حمايه الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئه من المواطنين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مبارع الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ، بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ه ، ٢٢ من الدستور ،

وحيث أنه لا يقدح في هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره الشرع من استبعاد من أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي وذَّلكُ في أطار السلطة التقديرية المفولة له أعمالا للتفويض الدستوري الذي تضمنته المادتان و ، ٦٢ من الدسمتور عندما أحالتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة المقوق السياسية الى القانون ، دون وضُّع قيود معددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل في سلطة التسريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فأن تنظيم الشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحراب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، ينبعي ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض المقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فعة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاورا بذلك دائسرة تنظيم تلك المعقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المفكمة من رقابة دستورية هذا بالم منينة بها بها يرب وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الأولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباطا غلى الحكم المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن فقرات المادة بمنعم عنان عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المسلر اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها برمتها و

لهنة الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ٠

القتسماليشالق

الاحكام المسادرة في دعاوى التنسازع

جلســة ۷ ينــاير سنة ۱۹۸۶ م

برناسة السيد الستشار الدكتور تتى عبد الصبور رئيس المحكة وحضور السادة المستشارين : مجيد على راغب بليغ ومصلغي جبيل مرمي ومعدوح مصطفى حسن ومحيد عبد الخالق النادى ومني أبين عبد المجيد وشريف برهام نور اعتساء وحضور السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو المينين المسوض وحضور السيد / أحيد على غضل الله وحضور السيد / أحيد على غضل الله وحضور السيد / أحيد على غضل الله

ما مسدة رقسم (١)

القضية رقم ه لسنة ؛ القضــائية ((تنازع)).

- ا ــ نثارع المنصاص ــ المستقد في دعوى الشارع .
 يشمترط فيمن برفع دعوى الشارع أن يكون من ذوى الشان ، أى كان طرفا في
 القارعات التي حدث بشائها التثارع في الإختصاص .
- ٧ ــ الوكالة ــ دعوى جنائية ــ دعــوى التنازع . ابداء الدغاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكائته مقصورة على تلك الدعوى . دعوى التنازع في الإفتصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم ميها وليست امتدادا لها .
- ٣ سلاب التدفل الانضبامي سـ قبـوله .
 الخصومة في طلب التدفل الانضبامي تأبعة للخصومة الاصلية سـ عدم قبــول
 الدعوى الاصلية يستبتم انقضاء طلب التدفل الانضبامي .
- ١ أن اللادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الأولى على آنه « لكل دى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ٠٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه ينبعي فيمن يرغم دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهسة القضائية المختصة أن يكون من دوى السان ، أي له صفة في رفع الدعوى» و لا نتوافي هذه الصفة "الا أدا كان ظرعا في المنازعات او الخصومات التي حدث بشانها التنازع في الاختصاص .
- الاستاذ عد الجليم حسن رمضان المعامى قد ذكر ف محديقة الدعوى وبمذكرة مناعد أنه يرهمهماك عن تقسسه ،

وهو لم يكن طرفا في احدى القضيتين محل التنازع المدعى به، هأنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رمع طلب تعيين الجهة القضائية المنتصة • أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رغع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وأبداء دفاعه عنه في الجناية سالمة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على هذه الدعوى 4 ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمجام في الجناية الشار اليها الى رنعه دعوى التنازع فى الاختصاص التى تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها ، ولا يعير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ المكم باعدامه لا تنتمي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف ٧٠٠ ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدآ الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة مبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر ف الدعوى المالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتى قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى الدعى في اثبات صفته فى رضع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يعلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله خورا ٠٠٠ ولمه ولعيره التظلم أمام القضاء من الأجراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠ » اذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن خكمه قاصر على رفع التظلم من الاعتداء أو اقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال 4 ولا يسرى بداهة على رفع طلب القصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكتسر •

لما كان ما تقدم ، فأن المدعى لا تكون له صفة فى رغع الدعوى، ويتعين لذلك المكم بعدم قبولها •

س_ أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فأنه متى كانت الدعــوى الاصلية غير مقبــولة لانتفاء صــفة المدعى في رفعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضامي تعتبر تابعة للخصــومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطـريق اللزوم انقضاء طلب التدخــل الانضمامي .

الاجسراءات

بتاريخ ٢٧ غبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ٠ وبعد تُحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه رأيها ٠

ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة حيث الترمت المدينة المؤسس رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة السيدوم • المساورة المساورة • المساورة •

الككمسنة

بعد الاطّلاع على الأوراق ، وسماع الايضاحات والداولة ، حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسألر (م ٢٤ _ المحكمة الدستورية)

الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المامي قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ غبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفتة غيها بأنه وكيل عن الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولي المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليسا حيث تمدك المتهم اثناء المحاكمة بعدم الختصاصها بنظر الجناية الشار اليها غير ان المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ولم تتخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التي تباسر تحقيقيها ، واذ رأى المدعى أن ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجوتين حسول الاختصاص ، عقد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ اسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تاشر من الدعى على هامش صحيفة الدعوى بأنه يرفعها مالاصالة عن نفسه ·

وحيث أن المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة فى ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٣ منضمين له فى طلباته باعتبار أن غريقا منهم هم ورثه المتهمين الاربعة الاول فى الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم بتى المتهين الذين حكم عليهم فى تلك الجناية بالاشغال الشاقة . واستند فى طلبه الى أنه كان وكيلا عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوغاتهم وفقا للمادتين تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوغاتهم وفقا للمادتين

مطاهبان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا فى طلب التدخيل ، أها. بالنسبة لباقى طالبى التدخل، غلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشغال الشاقة ،

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة دفعت الدعوى بعدم قبولها لم لمعه من غير ذى صفة تأسيسا على أن المدعى لم يكن متهما فى أى من المقضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ١٩٨١ أمن دولة الشأن الذين عنتهم الملادة ٣٦ من قانون المجكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وخالته عن المسادم خالد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وخالته عن المسادم خالد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٩٧٩ تنص في فقرتها الاولى على أنه « لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المنتصة ٠٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه يتبعى فيمن يرفع دعتوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من دوى الشأن ، أي له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصقة الا ادا كان طرقا في المنازعات أو الخصومات التي حدث بنسانها التنازع في الاختصاص .

لل كان ذلك وكان المدعى الاستاذ عبد الطيم حسن رمضان المحامى قد ذكر في صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه أنه يرفعها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا في احدى القضيتين مجل التنازع المدعى به ، غانه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المفتصة ، أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الأول في الجناية رقم ٧ لسبة الم أمن دولة عسكرية عليا ، غأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رففا الحياية رقم ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، غأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رففا الحيوى الصالحة ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وابداء

دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يفيد قيدام تلك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل ودالته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمِمام في الجناية الشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيهاء وليست امتدادا لها • ولا يعير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وهاه المتهم المذكور لتنفيذ الحكم باعدامه لاتنتهى به الوكالة وهقا للمادة ١/٧١٧ من القانون الدني التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها التلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ الوكيل فى تنفيذها كما الن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تعام العمل محل الوكالة بأن يتخذ من الاعمال التصفطية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر في الدعوى المالية ، إذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوي الجنائية ، كما لا يجدي الدعى في إثبيات صفته في رغم الدعوى الماثلة اجتجاجه بما نصب عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يهتقل بأسباب القبض أو اعتقاله غورا ٠٠٠٠ وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجسراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠٠٠ » اذ أن هذاا النص واضح الدلالة , على أن حكمه , قاصر على رفع التظلم من الاعتداء الوالقم, على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ، ولا يسري بداهة على رفسع طلب الفطل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

الله كانهما تقدم عنان المدعى لا يتكونها هيفة في رفع الدعوي ، ويتعين الذلك المكم بعدم قب عليا .

وحيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي عفانه متى كانت الدعوى

- ٣٧٣ -الاصلية غير مقبولة الانتقاء عصفة الدعن في رفعها ، وكانت الخصومة

في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فأن عدم تقبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بغدةم متعدول الدعوى ٠٠

حلسة ٧ يئــاير سنة ١٩٨٤ م .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد المستجور ومشار المسادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصافى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومجد عبد المثالق الثلادى وواقع الحفي جمعه ومجيد كبال محفوظ اعفيساء وحضور المديد المستشار الدكتور محيد ابراهم أبو المينين وحضر السيد / أحيد على فضال الله

قاعسدة رقسم (٢)

القضية رقيم ٦٠ لسنة ٤٠ القضائية ﴿﴿ إِنَّازِع ﴾ 🔻

إ ـ شركات الاقتصاد المختلط ـ شركات القطاع العام .. جنازعات العاملين بشركات القطاع العسام .. القطاع العسام .. شقطاع العسام .. شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مسادية الشخص شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص .. علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة مقدية بحكيها القانون الخاص .. جنازعات العاملين بشركات القطاع العام يشركات القطاع العام الدولة ، و وختص بها جهة القضاء العادى. .

المحمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعدد كذلك من أشخاص القانون الفاص به فان عالمة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الفاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطمن لمى ونصرى الجيار في ١٦ نوفمبر ساقة تعيين المدعى بمطمن لمي ونصرى الجيار في ١٦ نوفمبر ساقة المطاهن والمضارب والمفابز التي كان المطمن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطمن الشار اليه وليس بالمؤسسة العملة المطاهن والمضارب والمضارب والمضارب والمضارب والمضارب عادة البين عربة المعلقة العمل تربطه بهذا المطمن مباشرة ،

وحيث آنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، غان المنازعات المتعلقة بما يطالب به من غروق الاجر الناشئة عن هذه الملاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في الفتصاص محاكم مجلس الدولة 4 وأنما تختص بها جهة المقضاء العادى صاحبة الولاية العامة ،

الاحسير اءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المفتصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء العادى والادارى •

وبعد تهضير المدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المين بمحضر الجاسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائم ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ١٩ اسنة ١٩٧٢ عمال كلى سوهاج بطلب المحكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفا ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من غروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سانة ١٩٧٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ م وبتاريخ ٧ مايسو سنة ١٩٧٣ مقت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظسر الدعوى ويلمالتها الى

محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة استنادا الى أن المدعى قد عين للعمل بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحلفظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة المعلمان والمضارب والمضابز رقم ٣٩٥ اسنة ١٩٦٤ المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وان هذا القسرار قد اسستوفى عناصر القرار الادارى لصدوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الاجر تعد نعيا على ذلك القسرار لا يختص به القضاء العادى و واذ أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت برقم ١٦٥ لسسة ٢٩٥ منظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل التداعى ناشىء عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع موظفين عموميين ، وبالتالى يخرج عن اختصاص القضاء الادارى، ونظرا لمتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل في النزاع ، ونظرا لمتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل في النزاع ، ونظرا لمتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل في النزاع ، ونظرا المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره ،

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى _ كمامل أو موظف عام _ وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مليو سنة ١٩٩٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى كان يديد مطمن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حستى اذا ما تم تأميمه تأميما جزئيا بالمقانون رقم ٤٢ اسنة ١٩٦٢ اعتبارا من ٣ غيراير سنة ١٩٦٢ عظل يقوم بادارة ذلك المطمن منذ هذا التاريخ الى أن تسم تأميم المطمن تأميما كاملا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالمقانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٣ و و المضارب و المضارب و التي كانت تمثل الدولة في ملكية رأس المال بعد التأميم والمخابر سالتي كانت تمثل الدولة في ملكية رأس المال بعد التأميم

الجزئى - بأجره عن تلك الدة فى القضية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ مديني بندر سوطاح ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سنة ١٩٦٤ بطلباته على أبساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئى لاستمراره فى ادارة المطمن المذكور • واذ اقام المدعى الدعوى محل التنازع مطالبا بفروق اجره عن المدة ألتالية للتأميم الكامل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ذكر فى دغاعه أن علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة وصستمرة المزلوي قد المدة ، فى حين ذهبت الشركة الي أن صلة المدعى بمطحن المنزلوي قد انقطعت منذ تأميمه كاملا الي أن عين بمطحن لمي ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ الي أن عين بمطحن لمي ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ المفاحن والمضارب والمخابز رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، ثم نقل الى مطحن المنقيادي بسوهاج وظل يعمل بالشركة الدعى عليها حتى عين فى أول الريل سنة ١٩٧٠ مفتشا بها •

وحيث أن الملحنين اللذين عمل بهما المدعى _ على ما سلف بيانه _ قد أمما تأميما جزئيا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى أضافهما إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة المكومة في بعض الشركات والمنشآت والذى اوجبت الملدة الاولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدى المؤسسات العامة بحصة فردية أم شركة من رأس المال وذلك سواء كابت قبل التأميم منشأة فردية أم شركة من شركات الاشخاص أو الاموال ، ثم أمم هذان المجلمان تأميما كاملا بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى الجيافية المالة من ١٩٦٨ الذى ونيص في المادة المالة منه على أن تتبع الشركات والمنشآت المضلفة ونيس في المادة المطلمان والمضاري والمخابر ، واذ كان مطحن محمد محمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن

لمى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن، فان هذين المطحنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام، وصارا بعد التأميم الكلى لهما من شركات القطاع العنم الملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة المؤسسة العامة المطاحن والمضارب والمخابز وظلت _ عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ الشار اليه _ محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة المامة المذكرة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبعها منشآت المطاحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى _ على ما سلف بذلك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى _ على ما سلف بيانه _ من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها _ وهى من شركات القطاع المعام .

لا كان ما تقدم ، فان الدعى اذ عمل بأول الملحنين المسار اليهما خلال فترة المتأميم الجزئى ، والذى أصبح خلال هذه الفيترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطمن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ سنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص الثانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره علهملا وقت نشوء المحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية بمحكمها القانون الخاص ، ولا يفير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطمن لمعى ونصرى المجيار في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاعن والمضارب والمخابز المتى كان المطمن الملكن الشركة المساهمة المتى كان الملكن الشركة المساهمة المعادن المنارك والمضارب والمخابز

بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين الدعى كان بالمطمن الشار اليه وليس بالموسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطمن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة الدعى بالشركة الدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم ، غان المتازاعت المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء المادي صاحبة الولاية العامة .

لقدده الاسسباب

مكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى •

جلسة ٢١ يئتاير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / تنحى عبد الصحيور رئيس المكلة وحضور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرمى ومتلاح مصافى حسن ومحيد عبد الخالق النادى ومحيد كمال محفوظ وشريف برهام نور اعضمساء وحضور السيد المستشار الدكتور محيد أبراهيم أبو العينين المسودس وحضور السيد / أحيد على تنسيل الله

قأعسدة رقسم (٣)

القضية رقدم ا لسنة ه القضائيسة « تنازع »

- ١ ــ دعوى النتازع المحكمة الدستورية المليسا طلب القصل في نتازع الافتصاصي أو في اللزاح القائم بشان نتفيذ حكمين نهائمين متناقضين ليس طريقاً من طريقاً الملكن في الإحكام التفسائية . المحكمة الدستورية المليا وهي نفصل في نتازع الافتصاص أو في النزاع هــول نتفيذ الاحكام المناقضة لا نعتبر جهة طعن في هذه الاحكام .

من المحاكم التابعة لحهة قضائية واحسدة .

- سـ دعوى التغازع سـ هيئة المؤضين سـ الطلبات الجعيدة أو الاضافية
 يشسترط لقبول دعوى التغازع أن ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعادة الرفع
 الدعاوى أجام المحكمة الدستورية العليا القصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون
 المسلكمة .
 لا يجوز أبداء طلبات جديدة أو أضافية أمام هيئة الموضين .
- ١ ان تضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، او في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما ان المحكمة الدستورية العليا وهي بصدد الفصل في تنازع ان المحكمة الدستورية العليا وهي بصدد الفصل في تنازع

الاختصاص او فى النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة ــ لا تعتبر جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تعتد ولايتها الى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام القانون او تصحيحها ، بل يقتصر بحثها على تحديد اي الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع او أى الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الجكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ •

ح ــ مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائمين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أيةجهة منجهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها ، وان يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الاحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه _ هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الآختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها 1، لانها _ على ما تقدم _ لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام ولا يتولى تصحيح ما قد يشويها من أخطاء ، وإذ كان الحيكم الاستئنافي وحكم النقض سالفا الذكر مادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فان الدعوى _ من هذا الوجه _ تكون كذلك غير مقبولة •

٣٠ ــ ان المدعى أرسل بطريق البريد الى الستشار المفوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطمن رقم ١٨ لسنة ٣٠ قضائية ثم في الطمن رقم ١٨ لسنة ٣٠ قضائية أم المسلم المسادر من

المحكمة الشرعية العليف في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سيفة المرسمية المحكمة المرسمية المحكمة المرسمية المحكمة المرسمية المحكمة والتي توجب أن تكون الطابات وصحف الدعاوى المحكمة والتي توجب أن تكون الطابات وصحف الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من مصام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم إلى المحكمة وانما المحكمة الموقع عليها من مصام مقبول المحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم المي المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المؤوض بهيئة المؤوضين التي تتولى تصفير موضوع الدعوى على الوجه الذي بيئته المادة ٣٩ من الهيئة المؤوضين ، لما كان ذلك ، غانه يتعين الالتفات عما حاء بالك الذكرة •

الاجسراءات

بتاريخ ١٣ غبراير سنة ١٩٨٣ أودع اللدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض ــ الدائرة الدئية ــ في الطعن رقسم ٤٦ لسنة ٥١ قصائية تحسوال شخصية •

. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار المحكم هيها بجلسسة اليسوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والدالة .

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنسوب القاهرة للاحوال الشخصية ... الولاية على النفس ... بطلب الحكم له باستحقاقة أعيان وقف الرحوم محمد محمد قاسم الطرزى ، واذ قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة الدعى عليها في هذا المحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٥٥ مضائية استئناف القاهرة حيث مضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل المكم اللستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المشار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا في التحكم الاستثنافي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٢٤ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ويتايخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا المحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ اسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٩٢ ٠ واذ رأى المدعى أن المحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابه البطلان ، غقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقيم ١٨ لسينة ٢٩ قضائية أحسوال شخصية الشريعية الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جسرى على أن الطلب الذي يرغع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدسستورية العليا سوهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الأمكام المتناقضة سلا تعتبر جهة طمن في هذه الاهكام ولا تمتد ولايتها الى بمث مدى مطابقة تلك الامكام للقانون أو تصديعها، بل يقتصر بمثها على تدديد أي الجهات القضائية التنازعة هي المتحتمة بالفصل في التزاع أو أي المتحتين المتنقضين صدر من الجهة التي لها ولاية المحكم في النزاع فيكون أولى بالتنفيذ م

لما كان ذلك ، وكان المشدعي قد طلب طراحة في تسحيقة هسنده الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان المحكم الصادر من مصحكمة النقض ف الطعن رقم ٤٦ لسفة ١٥ مقضائية أحوال شخصية تاسيسا على مخالفته لحكم سابق فضلاعن مخالفة الحكم الصادر من محكمه النقض في الطعن ١٨ لسينة ٢٩ قضائية الذي اتخذه الحكم محسل التداعي دعامة له _ للشريعة الاسلامية ، فإن دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تحرر بهامش صحيفة الدحسوى بواسطة وكيل المدعى من وصف الدعسوى بأنها تنازع بين حكمين أحدهما مسادر من محكمة استئناف القاهرة الاستئناف رقم ١٣٠ اسنة ٥٥ قضائية والآخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لأن مناط تعبول طلب القصئاة في النزاع الذى يقوم بشنأن تنفيذ حكمين نعاثيين متناقصين طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الضادر بالقانون وقم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ ـ هو أن يكون أخد الحكمين صادرا من أيه جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخاء من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تَنفيذهما معا ، مما مؤداه أن التَّنزاع الذي يَقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتنعقد لهذه المُحكمة وَلاَيَّةُ التقصلُ فيه ـــــــمو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات المفضاء أو الهيئات والمنتصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى التراع بين الاحكام الصنادرة من المماكم التابعة المجهنة والمستدرة منها ، الانها ب علسي ما تقدم _ لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء . واذ كان الحكم الاستثناف وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادى ، فان الدعوى ... من هذا الوجه ... تكون كذلك غير متبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ مك الدعوى) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية . والاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ٣٢ /١٩٣٣ ، واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات معايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم المي المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى السنشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة ٠

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٨ فيراير سنة١٩٨٤ م

برياسة السيد المستثبان الدكتور نتحى عبد المبيون رئيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : بحيد على راغب بليغ ومسائي جبيل مرسي ومحدوج مصطفى حسن ومحدد عبد الخالق النادى ورابح لطني جبعة وشريف برهام نور أعضام وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراعيم أبو المينين المسوض وحضور السيد / أحدد أي نضل الله ومضور السيد / أحدد أي نضل الله

قاعـــدة رقـم (٤)

القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية ﴿ تَنَازُعِ ﴾ (١) .

١ ـ شارع ــ دعاوى اثبات الجنسسية .
 مناط قبول طلب القصل في النزاع الذي يقوم بشان حكين نهائنين أن يكون النزاع
 قالها بشان تنفيذ حكين نهائين حسما النزاع ونتائضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

دعاوی انبات الجنسیة یقصد بها تقریز مرکز قانونی معین یستم**د وجوده من نصوص** قانون الجنسسنیة

السيدة مكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المنحكة الدستورية العليا المصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٧٩ الميد تقون رقم ٨٨ لسنة ٧٩ الميد و المقانون رقم ٨٨ لسنة ٩٨ الميد و الميد و

اصدرت المحكمة بجلسة مع الما المنت ١٩٨٤ حكماً في الدَّـوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع تضين ذات الميدا المذكور .

^{1 7 0% -} Harry Minierie)

تملة ألمة تناك تدول أن أن صديها تقرير مركز قانوني م المرابعة وعلى المرابعة والمرابعة المرابعة المرا وأَنْهُمْ يَقْضَى بِهُ الْمُحَمِّمِ ٱلْمُدَّاتِ وَفَقًا الْأَحْكَامِ الْقَانُونَ ، لَمَا كَان ويات ألخد مم أن الدعوى منتكب تاريخ مكمو الممكن المكون المكرون المكرون المكرون في المكرون المك مناس بدائم الم حيات مهاها مستوره استندا مناس الماهرة من كاماها الماهرة المدائم المدائ ضد السيدة مارى كلير بطانت الم ميكرات وفاة الم باوعل ما كولاما سيات ليام وهركا وبالم مم ع بتاريخ ١٠ مايورسنة ١٩٨١ في الطحن يقم: مقطورين هيها وفي ممحم نماري بهقم المفانينسكا الفي ١٩٢٥ منس بياني ماريخي باتور المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة مهامكا كالمحمل الناعد برغف لهيأ عطعيقة الخنية فغالما غثيه ماري كأر رقي فحا التحذم بالاستعناف و نظارت الدعو وترملي النحو السن يمحض الحاسر رحيث الترميني والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة الم على أن موضوع جنسية المورثة قد حيسمها الحكمان النعائيان الملاكران من محكمة النقض في الطعنين رقعي السنة ق أحوال شيخصية و ١٧ لسنة ٢٤ ق أحوال شقطهلها فأنها مهلالية للجنبلة كما وطغبرات المدعية أن ثمت تناقيطا يالين المعاضين متاهية بالمواجلا من المناح من ٧٠ وتجيث الخا الوقاهم بقلى بياميين فور لمتجلظة الدَّعوال كل محطلا

الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والسيدة مارى كلير بلاتون بطلب ألحكم بعدم اكتساب مورثتهما السيدة كاترين فيكتورين زازل الجنسية المرية لتمتعها بالجنسية اليوناتية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية فى هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومه في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية . في حين كان الدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة مورث المدعى عليها الثالثة قد أقاما الدعــوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب جنوب القاهرة ضد السيدة مارى كلير بطلب الحكم بثبوت وفاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارثها غيهما وفي ابنتها ماري كلير يلاتون • كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحسوال شخصية أجانب بطلب الحكم فيها بانحصار ارث الرحومة كاترين فيكتورين فيها وفى السيدة مارى كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتي الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب بطلبات المدعين غيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب برفضها م فطعنت المدعية والسيدة مارى كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ه لسنة ٩١ قضائية حيث قضت هيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برفضه وتأييد المكم المستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ق أحوال شـــخصية و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية • واذ رأت المدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين نهائيين هما الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠

لسنة ٢٠ قضائية والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧١ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ١٩ قضائية أحوال شخصية أجانب بحيث يتعذر تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة ٠

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قاتون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة في الدعوى منتهبة على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية _ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفردبالدولة_ يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا الحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة _ على ما سلف بيانه ـ لا مكون قد حسم النزاء حول جنسية مورثة المعية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفي قيام أى تناقض بين هاذا المكم والمكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ في الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجانب ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم تبول الدعوى •

لهده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

السنة ٣ ماريس و العلاق النسور بيريام ٣ مساء

برياسة السيد المستشار الدكتور عتمي مميد الله بولك م وسيالة موسيم المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة الميثارين : محيد على والمؤمر المحلوطين المحلوط المحلة المحلة عدن وبنر المحلة المحلة

قاعسدة رقسم (٥)

القضية رقم ٣ اسنة ٥ قضسائية (انفيانيه،

- لعم لمه ______ المصل في النزاع الذي مقوم بشان حكين نهائيين . حكين نهائيين .
 - ٢ ــ جنسية ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ طبيعتها .
- ٢ ـ جنسية ـ خصيمة ـ حكم ـ الحكم المادر بانتها، الخديمة في وعبوى الجنسية ـ أثره ـ لا يحسم النزاع حول الجنسية ـ أثر ذلك في دعسوى نثارع الإحكام .
- ١ ــ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ مكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتحذر تنفيذهما معا ٠
- ٢ ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة ــ يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقاً لاحكام القانون.
- س ـ لان الحكمين الصادرين من الحكمة الادارية العليا بقضائهما
 بانتهاء الخصومة ـ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية
 بحكم حائز قوة الامر المقفى يمنع من طرح النزاع من حديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجسيراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الأدارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨١/٥/١٦ في الطعنين رقمي ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٩٢٠/٣٠ في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، والمتياطيا تغليب الحكمين الأخيرين دون الحكمين الأولين

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن السديدة مارى كلير بلاتون فلاسكاكى ــ المدعية الاولى _ كانت قد أتنامت الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم بأعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى البنسية وقت

وغاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبنوة عن والدها • وأذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية أمام الحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل الحكم المطعون فيه باعتبار المنصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدءوى تالقت مع ما تقرره الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته المدعية الأولى بالتبعية • كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي (المدعية الثانية) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب المحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانيسة 4 واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحسكم الطعسون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا ... أيضا ... على أن طلبات المدعية فى تلك المدعوى قدتلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية •

ومن جهة أخرى فان المحيين الأولى والثالث وكيمون بالاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم 1 اسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبير سليم مشاقة المدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة طالبين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها فى ابنتها مارى كلير المدعية الأولى على أساس أنها يونانيسة المحنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الأولى والثالث وكيمون بالاتون فى الحكم بالاستثناف رقم ١٨٤٢ لسسنة ٧٦ الريل

سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية غير أن المدعى عليسه الثانى رويير سليم مشاقة طعن فى الحكم الاستثناقى المشار اليسه بطريق المنقض فى الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية فقضى فيه بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بنقض الحكم المطعون فيسه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستثناف للفصل فى الطلبات و وأد قضت محكمة الاستثناف بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤ فى الدعوى مرة أخرى برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأذف طعن المدعيان الأولى والثالث وكيمون بلاتون فى الحكم الاخير بطريق النقض فى الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصيه حيث قضى بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٩ برفضه تأسيسا على أن حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ١٣ برفضه تأسيسا على أن حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ١٩٨٥ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ١٥ السنة ٣٠ ق أحوال شخصية مدخل فى مسألة الجنسية وحاز قوة الشيء المحكوم فيسه ٥

وإذ رأى المدعون أن ثمة تناقضا بين المحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية من ناحية والمحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتغيذها معا فقد أقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم أصليا بتغليب المحكمين المصادرين من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ فى الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون المحكمين المصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ فى المحمين المحكمين و ١٧ لسنة ٣٠ قن ١٩٨١/١٠٠ فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٢٠ قامليا تغليب المحكمين الاولين ٠

وحيث أن مناط قبول طلب المفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعسذر تنفيذهما معا ، وإذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قررته النجهة الادارية ، وكانت دءاوى اثبات الجنسية ـ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة _ يقصد بها تقرير مركز غانوني معين يستمد وجموده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليهوانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا الحكام القانون ، لما كان ذلك فسأن الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا الشار اليهما بقضائهما بانتهاء الخصومة _ على ما سلف بيانه _ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أي تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

. على الجاسية ٧ الدول الموال ا

الامالة السن طريقا لاتصال الدعاري والطلبات بالمتعلقة الدسبورية العلما مينام في الدعلة الدسبورية العلما مينام في الدعلة المتعلق المتعلق المتعلقة المتعلقة في الدعلون على المتعلقة المتعلقة في المتعلقة مينام المالة بها من المتعلقة المتعلقة

الحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى بمالما والماليالية المناطقية المناطقية بالمناطقة في عدمتنا المنتفل أحكمة عب المنتفل والمنال بالمنال إليا المناسعة المنتفل المنتفل ورشا الدستورية العليا والمناسطية المناطقة للمنافة المنتفلة ال

أعضاء الحكمة العليا وكذلك مفاصمتهم أذ القصود من دعاوى المناسبة من المناسبة المناسبة

بري المنظم والمستقب من المستقب المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم والمنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم ا الدعاوى التعاقم بما كان يمنم أعضاء المنظم المنظم من سماع المنظم ا

المال قائمة تمارس اختصاصها قبل أفضاء المحكمة الدستورية المهاد المحكمة الدستورية المهاد المحكمة الدستورية المهاد المحكمة الدستورية المهاد المحكمة المهاد المحكمة المهاد المحكمة المهاد المحكمة المهاد المحكمة المحكمة

أسباب الردي النسومي عليمادف اللعة عهدمى قلفوى للراغمات

البدا فقع مقع الم بعد له معل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا معسد البدا فقع البدا المربية العليا معسد البدا فقط المنافزة الملكان ويهدا المنافزة الملكان ويهدا المنافزة الملكان المنافزة الملكان المنافزة الملكان المنافزة ال

ما سلف سانه به وكانت المادة وا من تنانون المحكمة الدستورية . عاملها قرياديا ومن عابا بها سابلها عهيه المعلما مرارية النطية قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ﴿ تسرى في شمان

المُحْمَا د مثلات الطفر المتعلق المتعلق في مثلة المحمد المتعلق المتعل

م... المحكية الدسورية العليا ... الإهالة ... المادة .. ١١ درافعــات .
 الإهالة ليست طريقا لإنصال الدعاوى والطلبات بالمحكية الدستورية العليا ...
 الإ في الحالة المتصوص عليها استثناء في المادة ٢٠/١ من قانون المحكية .
 لا محل لاعمال نص المادة .. ١١ مرافعات بالنسبة الى الدعاوى والطلبــات التي تفتص المفكية الدستورية المليا وحدها بالقصل فيها .

١ _ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون الرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة مرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا وووصل وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها فى جميع هذه الدعاوى والطلبات » فان مؤدى ذلك أن الشرع قد ألفتص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون الرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعسد العُلِمُها . واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف سانه ، وكانت المادة م من قانون المكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الإولى على أنه « تسرى في شسأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الأحكام القررة بالنسبة الي مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » فأن

الدعوى التى ترمى الى بذلان قضاء عضو المحكمة العليا ــ وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة فى مانون المرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض •

٢ ... يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٨٨ من قانون المحكمة الدستورية المعليا ـ ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها ألحكام باته لا يجوز الطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوي المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعسدم صلاحيتهم وهي تخضع للأحكام المقررة في قانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز _ وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٠ من هذا القانون ــ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا اسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب العاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المسادّة الثالثة من القاتون رقم. ٤٨. لمسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ... الى هذه المحكمة ... دون غيرها. _ ولاية الفصال في الدعاوي المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فأن مقتضى ذلك أنه يسعى رفع هذا الطعن الى المحمة الدستورية العليا ذاتها وفقا للاجراءات القررة قانونا أمامها ٠

٣٠ ٤ ـــ أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد
 أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوي إلى هذه المحكمـــة

المسالع المعتامة متيمي الميتب الميتونية فا المجالا المعتامة اليابا -تابالحالا الثالة عضيت المذكحة بالمتغلوه عود الخلاا مسطلع للاتمان في ف قوانظ المهاله المالية المناعل من عدام المنفول المنطق بالملك الهناعضو بسهانول قالاا فهلت بالمتنبة الرجيعية هم كمطاهكوا طافة فالماء الاحوال ، مما مفادة أن الشرع قد رأى - نظرا الطبيعة المحكمة العراجة بالمان بالمان المنابعة مه عمام المحاسطة والالالميت وسيتمانك ليصل المعنادة من عناون لما مارية عا منها المصحطل والقاعون نمان أوليلعالم تبعيمة عطالبها محملك من ثاغ بالمالية المالية المعالمة مقالله ويهانين والمناهد والمحتمالة والعامة المتعالمة الم ية او المعامنة الديادة العظمان المتحدة المتحدد ودا أناه إيد تنظما امقد مخاسا لا المعالم الوكا المتامقة المخارية المناهدة المنطاعلمتها مالاحيتهاد فانتخانه فالاحكتام والتدرة عدايقانون معقق الالنواج روفاك القعومي ون المسطة الدعيونية مالعقال اذلك د النبيالة لا محقية م يحمل عل ماعم يلفن ق المتلاية النبية الله المعالمة المنابية ليلمااه في القانعنا عماف ادقه والمالان في ويتا عطاما وبناآ احتاق العايد اعه يؤفره المخالون لهالظارات ماللي حلاتهن بالملب العديمين لتعاق عما المحكى بطا يطابينا الخرام وجا بالقيظ المعالم بخلا والملاعظان عاده • وعلمة المثلاث عناطلة المعدادي مقالم العقومة المنافظة المعدادية ١٩٧٨ د آنلم على على موض الدعاليكا مو المالقات على المدت المعدكة و فقا محصا اصطلامة المحكمة الديلة ويقاده والعلامة والما وخالا والمكانة -تسمة وعنا عيناها و والالبة والفطاغ له الأعلاق المتعلقة باللطين ف مفلسة لملم بعلى من أبي اللهام وعلام بعدا عيد الميد الما المن الملكم المناسبة المناسب • لموليق لنظفة صدها وعام إله ويكل ناقة مالية الى الظوالة ومعد التا العادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطمن بعدم دستورية عد الماما في تسما محمدا بوناة بورة و الأربية علا أن - و دورة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة الدعاوي الله عدم المالية الدعاوي الدعاوي الله عدم المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد الدعاوية الدعاوية

العليا ــ فأن نلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه المحكم بعدم تبولها .

ه ... ولا يعير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة ... بعد تأبيدها غضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا ... ذلك أن « الاحالة » لست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا ــ الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر ـ وبالتالي غانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون الرافعات _ التي توجب على المكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الي المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال البها الدعوى بنظرها ... بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل ميها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هدا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل (الفصل الثاني الإجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوي والطلبات التي تقدم الى المكمة الاحكام المقررة فى قانسون الرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قسلم كتاب المسكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٢٨٨٨ لسنة ٩٧ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٨ غيراير سنة ١٩٨٣ باحالتها الى المسكمة الدستورية الفلسا وتأييد الحكم الستانف الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ مذنى كلى بعدم الفتصاص

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعوى المرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المقوضين تقريرا برأيها ونظرت الدعوى على الوجه اللبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم و

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقسائع _ على ما يبين من قسرار الاحالة وسسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطللان وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ فى القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاعيا وكأن لم يكن شاملا كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجاسة ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترفع الى ذات المحكمة التي أصدرته طلبا لسحبه واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وفقا للاجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقريرً بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقا للاوضاع التي ينص عليهم القانون وليس بدعوى مبتدأة وذلك حفاظا على مبدأ هجية الاهكام • وإذ طعن المدعون في حكم عدم الاختصاص سالف الذكر بالاستناف رقم ٣٨٠٨ أسنة ١٩٨٣ قضائية ، قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف مم احالة الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا لنظرها باعتبارها المحكمة المختصة . وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طاباتهم فى الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت فى الحكم محل النزاع برغض الدعوى رقـم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التى كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية فى اصدار قـرارات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية فى اصدار قـرارات لها قوة القانون والقرار بقانـون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حـد أقصى للكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية الصادر اسـتنادا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسـنة ١٩٦٩ الذى أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانـون التقويض فان مؤدى ذلك ــ لدى المدعين ــ أن قضاة المحكمة العليا الذين فصلوا فى هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » فى الحـكم برغض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالف الذكر ابقـاء على وظائفهم ، الامر الذى يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غـير صالحين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالملاتين ١٤/١٤ ، ١٩٠٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية عملا بالملادتين ١٨٤٦ عن ١٤٠٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و عملا بالملادتين ١٤/١٤ ، ١٤٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار تقانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ١٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » غان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعادى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا بالفصل في الدعادى المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بعا كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لمدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص اللقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص

المادة الثالثة من هذا التانون هو حق الخصوم فى الدعوى فى التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسبباب الرد المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو حق لم يعد له محسل بالنسبة لاعضاء المحكمة العليا بعد الغائها و واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة العليا ومخاصمتهم على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت فى فقرتها الاولى على أنه «تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض وو ، المنا الدعوى المتى ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحية بسبب عدم صلاحية النقل الدعوى والفصل فيها ، تخضم الاستورية العليا الاحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقس و المنافعة المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقبض و المنافعة المادة الدستورية العليا المنافعة المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقب م

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون الرافعات قد بينت على سبيل الحصر الحوال عدم صلاحية القاطى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتنص على أو قضاؤه في الإحوال المتقدمة الذكر ولو تتم باتفاق المخصوم و واذا وقع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض جاز المخصم أن يطلب منها العاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفاد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لمدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه المبطلان الذي لا يكون التوسك به أصلا الا عن طريق الطعن في الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للاجراءات والمواعيد الذي رسمها القانون وذلك نئيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة نئيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النتض أحكاما باتة لا سبيل الطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة الماطف في الخصومة أمامها ، فقد رأى الشرع — زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام — أن يجيز والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام — أن يجيز

فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات ــ للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية فى حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الغاءه ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخــرى •

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٨٤ من قانون المحسكمة الدستورية العليا _ أن أحكام المحكمة العليسا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للاحكام المقررة في قانسون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز _ وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون _ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك المكم • واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا _ الى هذه المحكمة _ دون غيرها _ ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فأن مقتضى ذلك أنه ينبغى رغع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقا للاجراءات المقررة قانونا أمامها ٠

وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية المليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سحل خاص

كما تطلبت المادة ٣٤ سـالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى _ نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها _ أن يكون رهعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها ــ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوي والطلبات التي تختص بها المحكمة ... ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جسواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ــ أثناء نظرها احدى الدعاوى ـ الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائصة يكون لازما المفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسائلة الدستورية • لما كان ذلك ، وكانت الآجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظسام العام باعتبارها شكلا جوهريا تعيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدسستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لنتك الاجراءات والاوضاع، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون ٠ لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة ــ اذ رفعت ألمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الغاء هذا الحكم القضية وهو الاطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ اسسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ... فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة أتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

ولا بغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الي هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة _ بعد تأبيدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا ... ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العلما _ الافي الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر _ وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات _ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال البها الدعوى ينظرها _ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « هنما عدا ما نص عليه هذا الفصل (الفصل الثاني الاجراءات) تسرى على قرارات الاحسالة والدعاوي والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بماالا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

يحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٩ مايو سسنة ١٩٨٤ م

برناسة السيد المستشار الدكتور / غنجي عبد العصبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين / محمسد على راغب بليغ ومعسلفي جيساس ورسي ومدوح مسطفي حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابح لطفي جمعه ومحمد كمال محفوظ . أعضباً:

وحضور السيد المستثمار السيد عبد المفسوض وحضور السيد أحبد على فضــل الله أوين السر

قاعدة رقسم (٧)

القضية رقم ١٤ لسنة ٤ القضائيـة ((تنازع))

1 - قرار اداری - اختصاص

قرار تقرير المنفعة الممامة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنفعة المعامة يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للهنفعــة المــامة .

النعى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة المامة يشكل منازعة ادارية ما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويغرج من اختصاص محساكم جهـة القضـاء المسادى .

ا ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية المنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جههة الادارة عن ارادتها الملزمة بما ئها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جههة الادارة وفقها للقانون رقم ٧٧٧ لسسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين والتى تبدأ وفقا لنصوص المواد ٢ ٣ ٩ ٢ ٤ ٤ ٥ ، ٢ من القانون المذكور بصدور قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخول العقارات المسلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة والجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، غقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٧٧٥ لسينة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار أو تلك النطاذج مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة العقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » 4 فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ٠٠ انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع ــ وفقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ــ سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مظائفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لا كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتى القضاء العادى والادارى ـ على ما سلف بيانه ـ انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكيـــة للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المسادر من وزير السياحة ... وهو قرار اداري لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المتازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥٥ ١٧ من قانون السلطة القظائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، هانه يتعين تحديد جهـة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر السنزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الاهر الذى ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى الدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الي فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادي ، يمثل مسألة أوليةً تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات الرفوعة بها الدعوى اللدنية ، وذلك بالتطبيق لمكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر •

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٦ أودعت الشركة الدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين الدعى عليهن كدون جهة القضاء العادى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى قد استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض المقامة عليها سراى السيدة عيز مزة فهمي بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحي ، وقد نازعت السيدة الذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والعائه في الدعوى رقم ۱۸۲۸ لسنة ۲۰ ق قضاء اداري وقضي فيها بالرفض وتأيد ذلك بحدَم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ • واذ تصرفت السيدة عزيزة فهمي ببيع العقار الشيار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقارى بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقيم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلي ألمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقارمحل البيع المسجل وببطلان ومحو العقد الشهر لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٢٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ شبهر عقارى اسكندرية ، وبتسليمهن العقار الذكور، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعنت الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ١٠٢٨ ، ٥١٠٥ لسنة ٧٧ ق ٠ وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكيــة

أرض ومبانى العقار سالف الذكر وتم نشره فى الوقائع المصرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، فطعن المدعى عليهن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالمدعوى رقم ١٧٠٩ لمسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن ــ قبل الشركة المدعية وآخرين ــ وقف تنفيذ المقسرار المنتعة العامة قد اصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذى يمثل ركن السبب فى قرار نزع الملكية ، وإذ ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنزع ايجابيا بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد اقامت الدعوى المائلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء الادارى ،

وحيث أن الاستثنافين رقمي ١٠٢٨ و ١٠٥٨ لسنة ٣٣ المطروحين أمام محكمة استثناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائي المادر لمصلحة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لعقار النزاع وببطالان ومحو العقد المشهر لصالح المركة المدعية وتسيلمهن العقار المذكور مع رغض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٨٣ لم يعقبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من الصحاب الشأن أو قرار نقر باللكية المنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ومن ثم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول المنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة الاستثناف صدور قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة العقار محل التداغى في الدعوى رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨١ المرفوعة المام مككمة القماء الادارى قبل المركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧

مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنافين حتى يفصل فى دعوى المتنازع المائلة ، مقررة أن الحكم فى الدعوى المطروحة على القضاء الادارى من شأنه أن يؤثر على الحكم فى الدعوى المدنية ، ومن جهة أخرى مقت محكمة المقضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المشار اليها بجلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع اللكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب الغائه حتى يفصل فى الدعوى المحالية .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعوبين _ محل التنازع _ المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى لم يصدر في أي منهما حكم نهاشي يحسم النزاع الذي يدور فيهما _ بين المدعسي غلتيهن والشركة المدعية ــ حول موضوع واحد هو مدى مشروعيـــة قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقدانه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير النفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع المكيسة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة 4 وأذ كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى فى حين أنه بمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقسم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية لصالح الشركة الدعيسة على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على انهن اشترين العقار بعقد بيم مسجل من المالكة الاصلية السيدة عزيزة غهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت الى الشركة المدعية وفقا لقانون نزع المكيــة العامة م للكان ذلك ، فأن النزاع حول هذه السائلة الأولية يكون واحدا في الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتى القضاء العادى والاداري في وَقت والحد دون أن تتخلى أي منهما عن نظره على ما سلف بيانه ، الأمر الدُّي يتمقق معه مناط قبول طلب العصل في التنازع

الإيجابي بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانيا من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أنه لا مراء في أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع اللكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها المازمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائسة ودلك بقصد أحدات مركز قانوني معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتـم على مرحلتين هي اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التي تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتي تبدأ ـ وفقا لنصوص المواد ١٢، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون المذكور ـ بصدور، قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبي المطحة القائمة باجراءات نزع المكية فى دخول العقارات التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجسراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشسأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كتبسوف تبين فيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فأن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المالاة التاسعة من القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ سـالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة العقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيسع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبق للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها »، عأن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ، • • انما يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع — وفقا للماودة • ١ والمادة ٢٩ مكررا من المقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمسدل بالمقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ — سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فأن قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مظالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقسوم عليه •

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام جهتى القضاء العادى والادارى - على ما سلف بيانه - انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة _ وهو قرار ادارى المقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقسرير المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهــة القضاء الادارى وعقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن الختصاص محاكم جهة القضاء المعادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فأنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص، الامر الذي ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في المدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الاداري في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقسدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في المدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سسالف الذكر و

لهدده الاستعات

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى ينظر النزاع و

جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة العديد المستشار الدكتور / غتدى عبد العصبور رئيس الحكية وحضور العدادة المستشارين : حدد على راغب بليغ ومصطفى جبيسال درسي ومحمد عبد المفالق النادى ورابح لمطفى جمعه ومتير أمسين عبد المجيد ومحبد كمسال معنساط وحضور السيد المستشار المذكور محمد ابراهيم أبو العينين المنسوث وحضور السيد أحمد على غضال الله وحضور السيد أحمد على غضال الله

وحضور السيد أحمد على قضــل الله

قساعدة رقسم (٨)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية ((تنازع))

۱ ـ تنازع ایجابی

جناط خيام المتنازع الإيجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضـوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات المقضاء أو أية هيئة ذات اختصـاس قضائي ولم تتخل احداهـا عن نظـرها .

٢ _ جهة القضاء _ الهيئة ذات الاختصاص القضائي

جهة القضاء هى الجهة التي تقوم بولاية القضساء الهيئة ذات الاختصاص القضائي هى كل هيئة خولها القانون سلطة النصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الإجراءات القضائية ألتي يصدها القانون.

٣ _ المحكمة الدستورية العليا _ المسالة الدستورية

الحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في حسم التفازع حول الاختصاص وتعيين الجهـة القضائية المفتصـة . المستورية لا تشرح ضمن خلول « الموضوع الواحد » الذي قد يشار بشمـان التفازع على الاختصـاص . الاختصـاص . الاختصـاص بالمسائلة الدستورية لا يصحح أن يكـون حصـلا للتسازع بين الجهار المقدائية القصـدة . الحهدة .

ر ، ٣ ، ٣ _ أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائي ولم تتفل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم

المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعاً جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها الشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت غيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هــذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجه عن منذه الجهات القضائية · لما كان ذلك غان « المسألة الدستورية » لا تندرج ِضمن مدلول « الموضوع البواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المسادة ٢٥ من قانون المحكمسة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون عيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالى فان الاختصاص بالسألة الدستورية لا يصبح ان يكون محلا التنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية _ وفقا المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ اذا ما دفع خصـم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدمع ، أن تمنح هذا الخصيم آجلا ليرمع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى الها اثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون او لائمة لازم الفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الأوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل في المسألة الدستورية ٠

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المقتصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات ــ التى تعقد الاختصاص لحكمة الموضوع بنظر طلب الرد ــ والمطروح على المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية «دستورية عليا » بعد أن تمسكت كل من هاتين المجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها •

وبعد تدضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضــده من معدى التاجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ (رد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ مغبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادتين ما ١/١٥٠ ، ٢ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة المدستورية المليا ، حيث قيدت برقم ١٧ اسنة ٥ ق دستورية عليا ، كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية شد دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية شدة قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب

الرد لعدم دستورية الواد 100 و 100 و 100 مكررا من تأنسون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية في الدعى أن رقم 17 لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها ٠ واذ رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء العادى بالفصل في الدفع بعدم الاغتصاص الامر الذي يستلزم تصديها لدستورية النصوص المطعون ذيها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب القضائية المختصة بنظر الدف بعدم اختصاص محكمة القضائية المختصة بنظر الدف بعدم اختصاص محكمة المرافعات سالفة الذكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح في مذكرة دفاعه أنه يطلب المحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل في الطعن بعدم دستورية المحتورية العليا وحدها بالفصل في الطعن بعدم دستورية المحتورية ما الدعوى المائت والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ اسنة ٥ ق دستورية عليا ٠

وحيث أن الادة ٢٥ من تلانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى: (أولا) ٠٠٠ (أانيا) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها (ثالثا) ٠٠٠٠٠ » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذي شان أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في المالة الشار اليها في البند ثانيا من المادة ٢٥٠ ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها في شائه ٠٠٠٠٠ »

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أيه هيئة ذات أختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء حي الجهة التي تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها الشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية • لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشان التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا التنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلترم كل جهـة قضائية ـ وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا _ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصــم آجلا ليرغع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في

ةانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى قد أقام الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون المرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد رقم ۱۳ لسنة ۱۹۸۲ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى فى نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدغع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليهما حتى يفصل في الدعوى الدستورية المنبئقة من دعوى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، هتكون له ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ حجية مطلقة قبل الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما في ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون غيها أم أنتهى الى دستوريتها •

لما كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا التنازع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم تبول الدعوى الحالية ،

لهده الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى و

جلسة ٥ ينساير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار مجمد على بليسـغ ومبـسدوح محطلي هسن الحكة وحضور المسـادة المستشارين : محطلي جبيل مردي ومبـسدوح محطلي هسن ومني أمين عبد المجيد ورابح لطني جمعة وموزي اسعد مرتمي وشريف برهام نور اعفدا:
وحضور السيد المستشار الدكتور احبد محبد العللي المسـود المبيد / أحبد على غنسـال الله امين المسـود

قساعدة رقسم (٩)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ قضائية « تنازع » (٥ لسنة ١٠ علما)

النفافض بين حكمين نهائس - منساط قبوله .

وناط تبول طلب الفصل في الفزاع الذي يقوم بشان تنفيذ هكبين نهائيين هو أن يكون أحد الحكيين صادرا من أية جهة من جهات القفساء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون المكبان قد حسسما الزراع وتناقضا بحيث بتعلر تنفيذهها مها .

٢ -- النزاع في تنتبل حكمين نهائيين -- قواعد الاختصاص الولائي .

الحكية الدسنورية الملبا وهي شميل في القزاع القائم بشيان نتنبذ حكيين نهائيين نقاشل بينهيا طبقا لقواعد الإختصاص الولايي متعتد بالحكم المصادر مي الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعسوي .

المحكمة الدستورية العلبا لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

۱ — ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القفساء أو هيئة ذات أختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكة ـ وهي فى مجال الفصل فى النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين ـ انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالمحكم

الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى • ومن ثم فان طلب المعتنين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على أساس جديرا بالرغض • ولا وجه لما أقارته المعتنان من قصور أسباب هـ ذا الحكم فى استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيه أو محاجته المعتورية العليا _ اذ تفصل فى تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا _ اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عرجها •

الاجــــراءات

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ أودعت المدعيتان صحيفة هنده الدعوى قلم كتاب المحكم طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٠ تضائية غيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائي الصنادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المنوضين رأيها 4 وقررت المحكمة اصدار الحكم شيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم ء

A. 1 . . .

المكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى عليهما الثانية والثالث ــ السويسريين جنسية ــ كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفــدنة بناحية (كنجي مربوط) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق • وبموجب عقد بيسم عرفي مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الأجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع ، غير أن البائعين ألثاما الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع الزور والعاء كاف آثاره ورد العين المبيعة اليهما فقضت المحكمة بجاسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتهما الى طلباتهما وتأيد هذا المكم في الاستئناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما فى حكمها ـــ الذي نشر في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ــ تقدم المالكان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للاصلاح أثبتا غيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، والتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وبموجب عقد بيع عرفى مــؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيسع الاول الى المدعيتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبرسنة١٩٧١الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الثلاثة الاخيرين _ دون المدعى عليه الاول بصفته _ طالبتين المكم بصحة ونفاذ كل من عقدى البيع المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما وبتسليمهما العين المبيعة • فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه •

كما قدمت المدعيتان - بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة المصلاح الزراعي على أرض النزاع - الاعتراض رقم ٣٩٠ لسنة الإصلاح الزراعي طالبتين الاعتداد بعقدي البيع سالفي الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها الى البائع لهما - المدعى عليه الرابع - قبل نفاذ القانون رقم ١٥ المسنة ١٩٩٣ والى أنها ليست من الاراضي الزراعية أو ما في حكمها من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة ٥٠ يناير سنة ١٩٧٩ بالماء هنين القرارين وبرغض اعتراض المدعيتين وذلك في الطعنين رقمي ١٩٠٠ لسنة ٢٠ و ٣٠٠ لسنة ٢٠ قضائية المؤوعين من المدعى عليه الاول بصفته و واذ رأت المدعيتان أن هذا المحكم الاحتراض المدعيتان أن هذا المحكم الاحترام المحكمة الابتدائية ذات الولاية في مسائل الماكية ، غقد أقامتا الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية في مسائل الماكية ، غقد أقامتا الدعوى المائلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائة والدعوى المائلة المائية العليا والغائة والمناقة المعلى والغائة والمناقة والمناقة والغائة والمناقة وا

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والعائه الآأن البين من رفع دعواهما الى هذه المحكمة ــ بصدد النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ــ أنهما تستهدفان ـــ فى واقع الامر ــ القضاء بعدم الاعتداد بالمحكم المشار اليه •

وحيث أن مناط تبول طلب القصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون المحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ سينة ١٩٧١ أن المسكمة اعتدت بالمتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ورتبت على ذلك قضاءها بصمة ونفاذ هذا العقد وعقد البيسم العرف الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين . بينما غضت المحكمة الادارية العليسا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ورغض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه في أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رفض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفى آنف الذكر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبالتالي بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابسم والمدعيتين لمفالفته تلك الاحكام ، ومن ثم فان الحكمين يكونان قد حسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا

وهيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ بحظـر تملك الاجانب للاراخي الزراعية وما في حكمها سبعد أن حظر في صدر مادته الاولى على الاجانب تملك تلك الاراخي الزراعية وما في حكمها من الاراخي القالمة للزراعة والبور والصحراوية سحدد في الفقرة الثانيسة من المادة ما لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص في المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراخي الزراعية وما في حكمها المملوكة للإجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنشآت و الاشجار و الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها • كما نحل في ذات المادة على أنه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضمين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمنين بجنسية المجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٣٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ » ونص في المادة التاسعة منه ــ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ـ على أن « تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون • ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضح فى المفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالخالفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذى شأن والنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » • هذا وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ــ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ــ لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة وفي قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خسلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في مانون مجلس الدولـة •

وحيث أن مؤدى نص اللاة التاسعة من القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٦٣ والفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من الرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ اسنة ١٩٥٣ الشار اليهما ، أن المسرع خص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى ـ ومن بعدها المكمة الادارية العليا التي أجاز الطعن في قرارات اللجنة أمامها ـ بولاية الفصل دون سدواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٩٣ مواء فيما يتعلق بتحديد الاراضي التي تخضع الحظر المقرر بالقانون أو التي تخرج عن نطاقه وكذلك فيها يختص بالاعتداد بتصرفالالاك الاجانب في تلك الاراضي أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة المثارة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الاولى والثانية من المسانون ذاته ٠

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان المحكمة الادارية العليا ...
وهي بصدد نظر الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ... تكون هي الجهة القضائية التي خصها المسرع وحدها بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصحادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الأخير الى المدعيتين الارض الملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٨ على ما سلف بيانه ٤ ويكون بالتالى الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر حيد جه لا ولاية ليا بالفصل في هذا النزاع ٠

لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكة ... وهي في مجال الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حمكين نهائيين ... انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى و ومن ثم غان طلب المعينين عدم بلاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائماً على غير أساس جديرا بالرغض و ولا وجه لما أثارته المعينان من قصور أسباب هذا الحكم في استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعي غيه أو محاجته المدعينين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الاستورية العليا ... لا تعد جهة طعن في النزاع هذه الاحكام ولا تختد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها ،

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى •

هسسة ۲۱ دیستهبر سنة ۱۹۸۰ م

برئاسة السيد المستشار محبد على بلسيغ وينس المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطلى جبيل مرسى وبنير أبين عبد المجد وفسورى السادة المستشارين : مصطلى جبيل المينين المحد مرتص وشريف برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهم أبو المينين المسساء

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عبارة الشـوفي وحضور السيد / احيد على نشال اللــه أبين الشر

قساعدة رقسم (١٠)

القضية رقم 1 لسنة 7 قضائية « تنسازع » `

- ا .. دعوى الفصل في تنسازع الاختصاص ... قبولها .
 مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع
 واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القشـــاثي
 ولا تتخلى احداهها عن نظرها ؟ أو أن تتظلى كلتاهها عنهـا .
- تنازع ايبابى -- شرط انطباقه .
 شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون المضمومة قائمة فى وقت واحد أمسام المجهنين المنازدتين عند رفع الامر الى المحكمة الاستورية العليا .
- ٦ ـ د درى نسازع الإختصاص ـ اثر رفعها .
 سرتب على رفع دعوى التنازع على الإختصاص وقف « الدعساوى القائمة »
 التدافة به حتى الغصيل فيسه .
- ب دعوى نتسازع الإضحاص ... قبسول .
 رمع دعوى الوضوع امام جهة قضائية واحدة ، لا يكون هناك تنسازع على
 الإختصاص يقتفي تعيين الجهة المختصة ... أثره ... عدم قبول دعوى التقارع.
- م ـ دعوى دسستورية ـ رخصسة التصددي .
 الرخصة الخوالة للبحكية الدستورية المليا في التصدى لدستورية القوانين
 واللوائح ـ بناط اعبالها ـ أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا
 بتراع مطروح عليها ــ انتفاء قيام النزاع ــ اثره ــ لا يكون الرخصة التصدى
 مسيد بسسوغ اعبالها .
- س س مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص س وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العلما المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ سـ هو ان تطرح

الدعوى عن مؤضوع واحد امام جهتين من جهت القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى الحكمة الدستورية المايا مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل هيها ، وهوما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على آنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتطقة به حتى الفصل فيه ،

ع لا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارى، هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيات اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترضع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون عناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

ه ... أنه لا محل لما طلبه المدعون في مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية تأنون الطوارى، وطبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز المحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعدد اتباع الاجراءات المتررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة ننسى أنتهت المحكمة من قبل ألى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرحصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

الاجسراءات

بتاريخ ١٩ غبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفه هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة القضائية المفتصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس المقيدة ضدهم دون محكمة جنايات أمن دولة طوارىء السويس التي احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن الدولة طوارىء السويس وقضت غيها بادانتهم ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين جمعص الجلسة ، وقررت المحمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولـــة .

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط المدعين بدائرة قسم السويس وفى حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس الذى قيد ــ بعد تحقيقه ــ ضد المدعين بتهم جلب جواهر مخدرة واحراز اسلحة نارية وذخائر ، واجاله المحامى العيام الى محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء برقم ٧٥ ليسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن دولة طوارىء التى قضت فيها بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ٣٨٠٠ بمعاقبة المدعين ، واذ ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنايات السويس ومحسكمه جنايات السويس أمن دولة طوارىء ، فقد أقاموا دعواهم المثلة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة المتصة بنظر دعواهم...

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تطرح الدعوي عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلي احداهما عن نظرها ، أو أن تتخلي كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة ألى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما ييرر الالتجاء الى هدد المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والقصل غيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفسع دعوى التنازع على الاختصاص وقف على أنه يترتب على رفسع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه» •

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنايات السويس امن دولة طوارىء هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيات اليها الدعوى الجنائية » وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية تمانون الطوارى، ، طبقا لم تقضى به المادة ٧٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز المحكمة

في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون او لائجة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، غذا انتفى تثيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى المتنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

لهدده الاستباب

حكمت الحكمة بعدم قبول الدعسوى .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بلسيغ رئيس المحكمة

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره الفسونس

وحضور السبد/ أحمد على غضل اللــه أبين ااسر

قساعدة رقسم (11)

القضية رقم ٣ لسينة ٦ قضائية ((منازعة تنفيذ))

۱ ــ دعــوى تفسير حكم ــ ماهبتهـا .

دعوى المتفسسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا تبس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وظع فيما قضى به الحكم الطلوب تفسيره من غموض أو ابهسسام .

٢ ــ طلب تفسير هيكم ــ منساط قبوله .

مناط أعمال طلب التفسير أن يشوب المكم المتلوب تفسيره غموض أو ابهام يثير خلاقا حول فهم المعنى الراد منه ، أذا كان قضاء المكم واضحا لايشويه غموض فأنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسسير ذريمة للعدول عن الحكم أو المساس محصته .

ان المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان «تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا القانون القواعد المقررة في هننون المراهات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات » • وننص المادة ١٩٧٦ من قانون المراهات المدنية والتجارية على أنه «يجوز المخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقة من غموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم المسادر بالتفسير متمما من كل الوجوه المحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه بالتفسير متمما من كل الوجوه المحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه المستورية)

ما يسرى على هــذا الحكم من القواعد المفاصة بطرق الطعن العاديـة » •

وحيث أنه وان كانت المادة ٨٤ من قانون المحكمة الدستورية المعليا المشار اليه تنص على ان « أحكام المحكمة وقرراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون الماس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غان القواعد المقررة في قانون المرافعات بشان دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة ،

٢ — ان المستفاد من نص المادة ١٩٧ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع فى منطوق المحكم — أو أسببابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولاابهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعه للعدول عن الحكم أو المساس بحجيته .

لما كان ذلك وكمان الصكم المطلوب تفسيره من في الدعوى المائلة من قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع التنازع الذي فصل فيه 4 وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتيد على جهتى القضاء العادى والادارى يدور حسول موضوع واحسد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ۲۸۷ لسنة ۱۹۸۱ ، وأنتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير مطه لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من الحكمة الدستورية العليا بجاسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية « تنازع » ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستئنافين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاسكندرية مقصور على الفصل في الطلبات الموضوعية المطروحة في هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية في الفصل في الدفع المدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد المعاد المقرر قانونا ٠

وقدمت الشركة المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعدى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسة اليــوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث ان الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٧٤ السنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية تبل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة وبتسليمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتأريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٨١ ، فطعنت الشركة المدعى عليها ومندوبها في هــذا المكم بالاستئناغين رقمي ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق • وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومبانى الحقار سالف الذكر : فطعنت المدعيات على هدذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والعائه تأسيسا على ان قرار تقرير المنفعة العامة الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون نميه خــلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول • واذ ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا اليجابيا، بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقــد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ؛ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة المكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات ١٠ وبتاريخ ١٩ ماليو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادي والاداري يدور نسها نزاع هــول موضوع واهــد ، هو مدى مشروعية غرار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السيلحة برقم ٢٨٧ لسعة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما بمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية • وخلصت المحكمة فى أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبني عليه « ان توقف جهة القضاء العادى الاستئناهين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الأدارى في النزاع حـول مدى مشروعية قرار نزع اللكية للمنفعة العامة » • فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هـ ذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خالصا بوقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها مقصور على الفصل في الطلبات الموضوعية في هذين الاستئنافين دون أن يمتد ألى سلطة المحكمة المدنية في الفصل في الدفع البدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد على أساس ان الفصل في هذا الدغع لا يتوقف على الفصل في المسألة الاولية المتعلقة بمشروعيــة قرار نزع الملكيــــــة •

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاهكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص فى هذا القانون المقواعد المقررة فى قلانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » • وتنص المادة ١٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز المخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت المحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من عموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى • ويعتبر المحكم ا

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

وحيث أنه وأن كانت المادة ٨٤ من قانون المحكمة الدستورية المايا المسار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لا كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن فى الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع غيما قضى به المحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ المحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غأن القواعد المقررة فى قانون الراغمات بشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقسرارات الصادرة من هذه المحكمية ٠

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٦٧ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مثاط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقسخ فى منطوق الحكم _ أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له _ من غموض أو ابهام يثير خلافا حسول غهم المعنى المراد منه أما اذا كان قضاء التمكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا أبهام ، فأنه لا يجوز الرجوع التي المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن المحكم أو المساس بحجيت ،

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم الطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلب للدعيات من تفسير اقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى خاصاة موضوع التتازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتمين معه رفض الدعوى •

لهدذه الاسسباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

جلسة اول مارس سسنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محبد على بليغ رئيس المحكمة ومشور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومعدوح مصطفى حسن وبني أدبن عبد المجبد ورابح الحلنى جمعة ومحمد كبال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المنسوض رخضور السيد / احبد على نقطل اللسه أبين المسر

قساعدة رقسم (١٢)

. القضية رقم ٦ لسنة ٥ القضائية ((تنازع))

1 ــ دعوى تنازع الافتصاص ــ قبولها .

مناط قبول دعوى المفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحسد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص المقضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما عنها .

۲ ــ تنازع ایجابی ــ شرطه .

شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهنين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليسا .

٣ ... دعوى تنازع الافتصاص ... أثر رفعهسا .

يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتعاقة به حتى الفصل فيسه .

٤ ــ دعوى ننازع الاختصاص ــ قبــول .

رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واهدة ... لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ... أثره ... عدم قبول دعوى التقارع

۱ ، ۳ ، ۳ . أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أهام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهـما عن نظرها ، أو أن تتظى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفم الأمر الى المحكمة الدستورية العلنيا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل غيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رغع دعوى التازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » ٠

ي لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى و آخرين أمامها عن الوقسائع المنسوبة اليهم وقصت بعقابهم به وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختمنة ، الامراذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجسراءات

بتاريخ ؟ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الوقائع التى رفعت بها الدعوى المجنائية رقم ٣ لسنة ٣٣ جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، دون جهة القضاء العسكرى التى نظرت الدعوى وقضت فيها باداتت، •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار المحكم هيها بجلسسة اليوم •

المكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

هيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ـ تتحصل في أن الدعى أقام دعدواه المائلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « الدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليسه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمات الملوكة له والمودعة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافيًا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ في الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق ٠ وازاء تراخسي المحكوم عليهم في تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها 4 فقد قسام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقي الاتفاق والتحريض مع آخرين فى ارتكاب نزوير مادى ــ فى الكشوف والمستندات التى قضي بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى ــ واستعمال المحررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين في الشروع في تسهيل الاستيلاء للغير على أموال مملوكة للقوات السلحة ، وانتهت الى تقديمه والخرين الى المحكمة العسكرية العليا التي قضت بمعاقبته بالاشعال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وخلص الدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة والتبا بنظر الدعوى الجنائية المشار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سالفة البيان •

وحيث ان مناط تبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص ــ وفقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاجتصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى

كاتاهما عنها ، وشرط انطباقة بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون المخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى المصل فيه » •

لا كان ذلك ، وكان النابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى و آخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليسهم وقضت بعقابهم إ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه المحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جاسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد السنشار محبد على بليغ رئيس المكهة ودهور السادة المستشارين : مهدوم مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد ورابح

وحضور السادة المستصارين - مهدوح مصطفى حسن ومترابين عبد الجيد ورابح لديني جمعة ونوزى اســــعد مرتس ومحبد كبال محتــــوظ والدكنــور عوض محبد الر أعتـــــام

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عباراه المسموش

وهضور السيد / أهبد على نضل اللسه أمين السر

قساعدة يرقسم (١٣)

القضية رقم 11 اسنة } القضائية « تنازع »

- ۱ -- دعوى تنازع الاختصاص -- قبولها .
- مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واهــد أمام جهتين من جهات القضـاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، أو ان تتفلى احداهما عنهـا .
 - ۲ ــ تنازع ایجابی ــ شرطه .

شرط انطباق التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد ألهام المجهنين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليسا .

- ۳ ــ دعوى تنازع الاختصاص ــ اثر رفعهـا .
- بقرتب على رفع ناعوى التتازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » التعلقة به حتى الفصل فيسه .
 - إ ـ النيابة العامة ـ جهات الحكم .
- النبابة المامة وهى تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة تضاء ولا هيئة ذات اختصاص تضائى ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل ق الدعوى الجنائية عند رفعها اليهسا .
 - ه ـ رخصة التصدى ـ المادة ٢٧ من قنون المحكمة .
- أعطال رخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة مغوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ـــ اذا انتغى قيام النزاع فلا يكون ارخصة التصدى سند يسوغ اعمالهسا .
- ۱ ، ۲ ، ۳ سـ أن مثاط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ۲۰ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاغتصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها أو أن تتخلى كتاهما عنها • وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية المليا مما يبور الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المفتصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة ااثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاغتصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة على الفعرة التعلقة على الفعرة المتعلقة على الفعرة المتعلقة على ا

إ — أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهبة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى في تطبيق المادة ٢٥ من تانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة مورد المشرع يعنى في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولايبة القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيها قضى به متى حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيها قضى به متى حاز قوة الأمر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه في هذا الخصوص وأن كان بعد عملا قضائيا — الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في الدعوى الحنائية عند رفعها اليها اليها .

 مــ أنه لا محل لما طليه الدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمـة لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونهـا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجـوب ارفاق صورة رسمية من المحكمين اللذين وقـع في شانهما التنازع ، بطلب التنازع ، والاكان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ منوط بأن يكـون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، خاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فأنه لا يكون لرخصة التصدى سسند يسوغ أعمالها .

الاجسسراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المضحة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوظيين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، وقررت المحكمة اصدار المكم فيها بجاسة ٥ أبريــل سنة ١٩٨٦ وفي هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع بعلى ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق بتحصل فى ان النيابة العسكرية انهمت المدعى فى القضية رقم ٣ أسنة ١٩٨٢ منح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الاول مسن

مارس سنة ١٩٨٦ ، وما قبله ، أهان بالقول هيئة المحكمة العسكرية المنيا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا • وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة الدعى بالحبس لدة سنة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم • كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا بـ المدعى بـ فى التحقيق الذى أجرته فى القضية رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٨ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مارس ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مارس ١٩٨٦ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة يقيا ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية بقم ٢٤٠٤ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفى الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشبهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى يطلبون لاداء الشبهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد مكتاب المحكمة .

واذ ارتأى اادعى أن ثمت تنازعا المجابيا فى الاهتصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لمدم تخلى أى منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها فى ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى المائلة لتعيين الجهة المختصة بنظرة .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا اللبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد ألهام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها او ان تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الأيجابى ، ان تتكون الخصومة قائمة فى وقت وإحد امام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل غيها ، وهو ما حدا بالمسرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من تانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التتازع على الاختصاص وقف. « الدعاوى التائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجراثم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقة للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات المنصوص عليها في للنيابة العممة الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك و ويكون للنيابة العممة الجنائية الى الاختصاصات المقررة لها للسلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليال » •

وحيث أن النيابة العامـة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصـادر بالقانون رقم ٤٨ لسـنة أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقاضى أهامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما المضومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شان النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه فى هذا الخصوص ــوان كان يعد عملا قضائيا ــ الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائيـة من جهات المحوى الجنائيـة

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا

فى القضية رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولسم نتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة فى شأن الموضوع الواحد وأيا كان وجه الرأى فى اتحاد هذا الموضوع — لا تكون قائمة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول المعوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٧ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والاكان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، غانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها ،

لهدده الاسسبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسـة ٢١ يونيـة سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار جحيد على بليغ رئيس الحكية ودابع ومثور العدادة المستشارين: جدوح حصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لعلمي جمعوة ورحيد كمال حفوظ وشريت برعام نور وواصل علاء الدين أعضـــاعلم ومضور المديد المستشار / السيد تبد المحبيد عماره المفـــوض ومشور السيد / أحيد على نشل اللسه ومشور السيد / أحيد على نشل اللسه المين السر

قساعدة رقسم (١٤)

القضية رقم ١ لسنة ٤ قضائية ((تنازع)) (١)

- ۱ ـ تنازع اختصاص ایجایی ـ مناط قبول دعوی .
 مناط قبول دعوی الصل فیه آن تخرح الدعوی عن موضوع واحد آمام جهتین من جهات القضاء او الهیئات ذات الاختصاص القضائی ولا تتخلی احداهها عن نظـــرها .
- ٢ ــ خصومة ــ زوال عنص المنازعة في الخصومة الموضوعية ــ أثره على دعوى
 تثارع الاختصاص المرفوعة بشائها ــ انتفاء المصلحة في دعوى المتازع .
- ١ ــ أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابي
 وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
 العليا الصادر بالقانون رقــم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطــرح
 الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو
 الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن
 نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة
 بنظر الخصومة والفصل غيها ٠
- ٢ ــ اذا زال عنصر المتازعة فى الخصومة ، انتفت المصلحة فى المفصل
 ف دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها

الاجسراءات

بتاريخ ٢١ يتاير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصـة

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حسكمين مماثلين في الدعويين
 رقمى ٣ لسنة ؟ ق و ؟ لسنة ٥ ق تنازع .

بالفصل فى الطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقــم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ دون جهة القضاء الادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت فى ثانيهما الى عدم قبول الدعوى ٠

ونظرت الدعـوى على النحو البين بمحضر الجلسـة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم •

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أنه فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٩١ بلسنة ١٩٨١ بالغاء القرار رقم ١٩١ بلسنة ١٩٨١ بالغاء القرار بنا المجموري رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين المدعى عليه الاول ببا للاسكندرية وبطريركا الكرازة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة السيم طالبا الغاء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء أمام محكمة القضاء الادارى و وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القيم برغض التظلم - وقد طعن المدعى عليه الاول فى هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم عليا - فى حين قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ ديسمبر سنة عليا - فى حين قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ برغض الدفع بعدم الاغتصال الذى أبدته المحكومة وبالاستمرار فى نظر الدعوى و غاتام المدعوى النتازع الماثلة تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل فى النزاع و

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابي وفقا لنص الفقرة ثانيا من اللادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تنظى احداهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين البهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها غاذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتقت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصادر المرفوعة بشأنها •

لا كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا للاسكندرية وبطريركا للكسرازة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الغاء القرار المطعون عليه ، الامسر الذي يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا المجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المصلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن ثم يتعين المحكم بعدم قبولها ،

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعاوى •

السادة المستشارون رؤساء المحكمة المستورية العليا واعضائها ورئيس واعضاء هيئة مفرضيها من تاريخ انشائها حتى الآن

أولا: رؤساء المحكمة

السادة الستشارون

الــى	⊸ن	
1987/ 8/51 1987/ 7/5. 1988/ 7/5.	1979/1./ 9 1987/ 9/19 1987/ V/ 1 1988/ V/ 1	احمد مصدوح عطیسه غاروق محمود سیف النصر المکتور غتحی عبد الصبور محمد علی راغب بلیسغ

ثانيا: اعضاء المحكمة

السادة المستثسارون

194./ 7/8.	1979/1-/ 9	على احبد كاميل
191./ 7/4.	1989/10/ 9	أبو بكسر محمد عطيسه
1924/ 1/18	1979/10/ 9	فاروق محمود سيف النصر
191./ 7/4.	1979/1-/ 9	ياقوت عبد الهادى العشماوي
1981/ 9/4.	1979/10/ 9	محم د فهبی حسن عشری
1924/ 1/19	1979/1./ 9	كمال سلامه عيد اللبه
1927/ 7/4.	1979/10/ 9	الدكتور فتحى عبد الصبور
191./1./18	1979/1./9	محمود حسن حسـين
۱۹۸٤/ ٦/٣٠	1979/1./ 9	محمد على راغب بليخ
	۱۹۸۰/ ۸/ ٦	محمود حمدى عبد العزيز
	۱۹۸۰/ ۸/ ٦	مصطفى جميال مرسى
	۱۹۸۰/ ۸/ ۶	ممدوح مصطفى حسسن
۱۹۸٤/ ٦/٣٠	1981/ 3/59	محمد عبد الخالق النادى
• •	1981/ 7/59	منير أمين عبد المجيد
	1786/ 7/18	رابىح لطفى جمعىه
	1924/ 7/18	فمرزى أسسعد مرقس
	1924/ 4/18	محبد كبال محفوظ
	1924, 47461	شریف برهام نور
	17/8/ /31/1	الدكتور عوض محمد عوض المر
	1948/1./17	الدكتور محمد أبراهيم أبو العينين
	1988/11/77	واصل علاء الدين أبراهيم
	, ,	1. 5. 5.

ثالثاً: رؤساء هيئة الفوضين

السادة المستشارون

عبر حافظ شريف 1 / ۱۹۷۱/۱۰/۷ ۱۹۸۱/ ۱۹۸۱/ ۱۹۸۲/ ۱۹۸۳/ ۱۹۸۳/ ۱۹۸۱/ ۱۹۸۲/ ۱۹۸۳/ ۱۹۸۴/ ۱۹۸۶/ ۱۹۸۶/ ۱۹۸۶/ ۱۹۸۶/۱۰/۳ ۱۹۸۶/۱۰/۳ ۱۹۸۶/۱۰/۳

رابعا: اعضاء هيئسة المفوضين

السادة المستشارون

1911/ 1/18 1979/1./ 9 محمد كهال محفوظ 1987/ 7/7. 1979/1./ 9 الدكتور عوض محمد عوض الر 1979/1./ 9 الدكتور أحمد محمد الحفني 1979/1./ 9 الدكتور أحمد عثمان عياد 1988/11/17 1979/1./ 9 الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين 1111/11/7. عبد الرحين الناصر محمد نصير 1986/ 8/52 السيد عبد الحميد عساره

السادة المستشارون المساعدون

السيد عبد الحبيد عماره ١٩٨٢/١٠/٣٠ (٢٥/١٤ ١٩٨٢) ١٩٨٢/١ الدكتور/حنفي على جيالي ١٩٨٣/١٠/٣٠

نهــــرس

الصفحة ۴	رقم نقـــدي م	•
٦	الاحكام الصادرة في الدعاوى الدسستورية	•
470	الاحكام المسلدرة في دعاوى التنبازع	•
{ot	اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة المفوضين منذ انشسائها حتى الآن	•
703	المبادىء في الاحكام الصادرة في الدعــاوي الدستورية	•
3.83	المادىء في الاحكام الصحادرة في دعماوي التنصارع	9

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم رقم القاعدة الصفحة

> اثر رجعی _ احزاب سیاسیة _ اختصاص _ استفتاء _ اعتقال _ اعمال سیادة

أثسز رجعسى

اثر رجعي ـ تاريخ سريان القوانين ـ « الحقوق ٢/٢٧ ١٧٦ الكتسنة)) •

البددا الدستورى الذى يقضى بعسدم سريان المبددا الدستورى الذى يقضى بعسدم سريان المكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع قبلها يهنك الى احترام الحقوق الكسبة ومراعاة الاستقرار الواجب المعاملات.

اجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدا أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين - في غير المسواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن وكدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

أحزاب سياسية

الدستور تطلب في المادة الخابسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على أساسها النظامام السياسي في الدولة ، وكمل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها ما الحرمان من حق الانتضام اليها يشكل اعتداء على حق كفلة الدستور .

اختصاص

اختصاص ما المحكه الاستورية العليا و ۱/۳ هم استبعاد أميال السيادة من ولاية القضاء السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التي تتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعابة مصالحها العليا .

رقم رقم القاعدة الصفحة ۲/۳۰ ۲/۳۰

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا

- الحكمة الدستورية العليا تستبد ولايتها فى
 الرقابة القضائية على دستورية التوانين واللوائيج
 من المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من تاتونها .
- المحكمة الدسستورية العليا: ولايتها ف ٢ /١ . ٤ الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى الصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) من النويها .

اسستفتاء

راجع دستور (قاعدة رقم ۱/۰۱ ، ۱/۰۰ ، ۱/۰۱ هن و ۱/۰۱ هن ۱/۰۱ هن امرا

الدسمور في المستور في المسادة ١٥٢ منه لرئيس رخص الدستور في المسائل الهامة التي الجمهورية أن يستفتى الشنعب في المسائل الهامة التي الاستفتاء ذريعة الى اهدار لحكام الدستور أو مخالفتها . الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص التدستورية ، ولا تصنحح ما يشسوب التصوص التشريعية المقننة لتك المسادىء من عيب مضالفة الدستور ، تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقالة دستورية .

اعتقىسال

راجع قاضى طبيعي (قاعدة) وضعائات التقاضي (قاعدة ۲/۱۲) ومجلس الدولسة (قاعدة) ومحلم أبن الدولة العليا (قاعدة)

التظمام منسه

امر الاعتقال التظلم منه - تكيفه - ٣/١٤
 ضمانات التقاشي •
 النظام من أمر الاعتقال بشكل «خصومة
 تضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المنقال

رقم رفم القاعدة الصفحة

1/ 4

27

- أو يره - الذى يتظلم من امر الاعتقال على اساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كمل الممتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » كافة ضماتات التتاضي من ابداء دفاعه وسهاء أتواله .

امر الاعتقال – النظلم منه – قرار محكمـــة ٢/١٤ أمن الدولة المليا في النظلم – تكييفها ٠

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة المعلا طوارى، يعتبر و تظلما قضائيا » اسند اختصاص الفصل فيه الله الفصل الفصل فيه المادة الاستخدام بدولة المحلوب ، والترار الذي تصدره محكمة أمن الدولة من الدولة و هذا التظلم يعتبر وقرارا قضائيا» المليا «طوارى» » في هذا التظلم يعتبر وقرارا قضائيا» ناهذا بعد استفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه .

أعمال سيادة

راجـــع اختصاص قاعــدة ...۱/۳.... أعمــال ســنادة ــ ماهنتها .

أعمال السيادة هي التي تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والمخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلما مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتأمين علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلاتها في الداخل والدفاع عن الليبها من الاعتداء الخارجي .

اعمال ســـيادة ــ اختصاص ٠ ٢/ ٢٢

استبعاد اعسال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل ، والزود عن سيادتها في الخارج ، ورعاية مصالحها العليا . رقم رقم القاعدة الصفحة

تاميسم

تأميم - السرره على المشروعات المؤممسة - ١/٢١ المسؤولينها - مسئولية المشروعات المؤممة • القانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . السيم المشروعات بنقسل المكينها السي المشروعات بنقسل المكينها الترقب عليسه تصفيتها أو انتضساء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشابها القانوني وذبتها المالية مستقلين

قاميم - مدى مسئولية الدولة عن التزامات (٢/٢) ١٢٢
 الشروعات المؤممة •

قرر المشرع مسئولية الدولسة عن التزامات المشروعات المؤمسة في حسدود سا آل اليهسا أو أو أله المنتقلال المنتقلال من أوالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وفائل لاستقلال مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قبية اسسههه .

مسئولية كاملة عن جميم التراماتها مبل التأميم .

177. 7/11

تاہیم – دسستوری ۰

نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض .

تاميم - مدى مسئولية زوجات وأولاد أصحاب ٢١/١
 الشركات والمنشآت الوممة عن القزاماتها •

تحميل جهيع أموال الزوجات والاولاد بمسمان الوغاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجب السئوليتهم عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يضال اعتداء على الملكية الخاسة بالخالفة للمادة ٣٤ من الدستور

و تأميم - تعويض اصحاب المشروعات المؤممة ١/٢٦ التزم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات ,

رقم رقم القاعدة الصفحة

● تأميم - تعويض - القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ١/٢١ ١٦٢ الترم الشرع في عوانين التاميم التي تعلقت بها المتار ١٢١ المتام القرار بتانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة معادلا التعيمة المحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

قابيم مستعيسويض - المعالي المعا

★ تأميم -. مسلات - ملايا غاصة .. اعت..داء ٢٦/١ عليه المسيئا - مصادرة . ملاية السيدات السبية التي تحولت البها التبية الكيلة السندات الاسبية التي تحولت البها التبية الكيلة السبهم ورؤوس أبوال الشركات والنشات المؤممة ـ استقرارها الاستعابها بيرجب قوانين التأبيم ـ مقتضى تطبيق الفقرة الاولي من المسادة الاولى من المسادة الاولى من المسادة المولى من المسادة المولى عن المتويض لا يجاوز ١٥ الف جنيه - هو استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسبية الزائدة على المداد مها بشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومسادرة لها بالخالفة لحكم الملاتين ٣٤ ٣٠ من المساور .

تثسسريع

تشريع - مجاله - ملاءات التشريد ع / ۱ ۲۹ التشريد التشريع ، السلطة التقديرية التشريع الذي تمارســه السلطــة التشريع الذي تمارســه السلطــة التشريع الذي تمارســه السلطــة التشريع الذي الإمارة التشريع الذي الإمارة التشريع الذي الإمارة التشريع الذي الإمارة التشريع الت

م الانت التسريح الذي مجارسة الشاهسة السلطة التشريعية يمتد الى جميع المرضوعات ؛ كما أن الأمهات التشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع المادي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

و تشریع ـ بحلس الشعب - السادة ۸۱ من ۳/۲۷ ۱۷۹ ۱۷۹ ۱۷۹ ۱۷۹ ۱۷۹

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريم عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقسه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون في يتبد في ذلك الا بأحكام الدستور . روم ريم القاعدة الصفحة

﴿ تَسْرِيحَ مَا سَنَ الْقُوانَيْنَ مَا الْمَادَةُ ٨٦ مَسَنَ ٣/٢٩ (١٩٥ مَا) الديسستور •

سن القوانين عمل تشريعى تختص به الهيئة التشريعية التى نتمثل فى مجنس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

و تشريست - رخصة التشريسع الاستثنائية - ٢/٩٤ ضورة - رئيس المبهورية - أخلاة ١٤٥ من الدستور - المبهورية - أخلاة ١٤٥ من الدستور - المبار الدستور تخويل رئيس الجههورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لواجية الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعى المختص أصلا بذلك ونقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١١٧ من الدستور .

تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٢٩/٥
 أسروط مهارستها - الرقابة .

أوجب الدستور لاعسال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تتهيأ خلال الفيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية مسرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل الثاغير لدين انعقاد مجلس الشعب – رقابة المحكمة الدستورية العليا تهتد للتحقق من عيام هذين الشرطين .

 و تشریع استثنائی - قرار بقانون - القرار ۱۹/۲۹ م۱۹۰ بقانون رقم ٤٤ استنه ۱۹۷۹ .

القرار بقانون رتم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خسلاف الاوضاع المقررة في المسادة ١٩٧٩ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسسباب التي استقدت اليها المحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تقيد أنه لم يطرأ خلال النبيه ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بهتشى المسادة ١٤٧ من الدسستور بة .

و تشريع - القرارات بقوانين - الرقابة ١٩٦٧
 الدسستورية •
 تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات
 متوانين عملا بالمادة ١٤٧٧ من الدستور متروك لرئيس

رقم رمم **القاع***ل***ة ا**لصفحة

الجمهورية تحت رقاب مجلس الشعب لا يعنى ذلك ، ، * قر الطلاق هذه السلطة في احسدار قرارات بقانون دون التقد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه الحكمة من رسابة دستورية .

قرار بقانون ساقرار مجلس الشعب للقسرار ۸/:۲۹ بقانون رقم ٤٤ لسنة ۱۹۷ ساثره ٠ بقانون رقم ٤٤ لسنة ۱۹۷۹ ساثره ٠ لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه دون تطهيره من العسوار الدستورى الذى لازم اصداره ٠

و تشريع ما السماطة التنفيذية مصدى 1/٤٩ ١/٤٣ المتصاصها في مارسة الاعمال التشريعية • الاعمال التشريعية • السماطة التنفيذية لا تنولي التشريع ما استثناء من هذا الاصل عهد الدمستور اليها في حالات محددة أعمالا تنحذل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ التوانين .

● تشريع - المحكمة الدسستورية المعليا - ١/٣٢ رقابتها • المحلس الأعلى الجابعات باستثناء عدد من أبناء المحافظات الحدود من شرط المجموع عنو الالتحاق بالكليات تتضمن أحكاما علمية وتدفيل في عصوم التشريعات الخاضعة الحديد له قام المحلس المحلمة المحكمة الدستورية العلما .

• تشریع ـ تعدیل أو الغاء النص التشریعی ۱/۲۷
 ۱ المعون بعدم دستوریته ـ لا یحول دون النظر والفصل
 فی دعوی عدم دستوریته مین طبق علیهم خلال نسترة
 نفاذه وترتیت بهتضاه آثار قانونیة بالنسبة له .

و تشريع به ضرورة به رقابة قضائية . ١/٥٠ ٢٣٦ رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من الدستور به الشروط اللازمة المارستها بي خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

تشريع - قرار بقانون - ضرورة • ۲/٥٠
 القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية
 الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة - الاسباب التي

روم روم القاعدة الصفحة

> دعت الى الاسراع باصداره فى غيبة مجلس الشنعب __ صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته التنديرية .

• تشريع — قرار بقانون – مجاله التشريمي – ١٠/٥٠ ٢٣٦ الله ١٠/٥٠

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون اساس ذلك .

تظـــــــام

راجع قاضى طبيعى (قاعدة) وضمانات التقاضى (قاعدة ١٣/١٤) ومجلس الــدولة (قاعدة) ومحاكم أمن الدولة العليا (قاعدة)

امر الاعتقال - التظلم منه - تكييف - ٢/١٤ - ٨٠ ضمافات التقساضي ٠

النظام من أسر الاعتقال يشكل « خصومة تضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقد الم أو أو عره الفري الخشائية والمائية على أساس عدم مشروعيته أو أنتماء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الابن والنظام المام . وقد كمل المشرع للمعتقل عند نظر نظلهه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » كلفة ضهائات التقاضى من لبداء دفاعه وسهاع أقواله ،

امر الاعتقال - التظلم منه - قرار محكمة ١٤/١٤ ٨٠ أمن الدولة العليا في التظلم - تكييفهما .

النظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » اسند اختصاص العليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » اسند الحداث الا الفصل فيه المدتور ، والقسرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا النظلم يعتبر « قرارا فقصائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعمادة النظر نيسه .

رفم رفم القاعدة الصفحة

تعسسليم

المسساواة .

مسكوري و حق التعليم - ببدأ تخافؤ الفرص - ببدأ ٢/٣٢ ٢/٣٢ الحق في التعليم الذي الستور اصله هو الحق في ان يكون لكل بواطن الحق في ان يتلتى قدرا بن التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وان يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وبلكاته وفق التواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيبا لهذا الحق ببا التي يولى الى مصادرته او الانتتاس بنه ، وعلى الا تخل التي يغرضها المشرع في مجال هذا التنظيم ببدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في المسئور ،

و التعليم العالى ـ الكليات والمعاهد العاليـة ٣/٣٢ التعليم العالى يعد الركيزه الرئيسية لتزويد المجتمـع بالمخصصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته 6 فيتعين أن يرتبط في اهدافه واسس تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

النمايم المالى - فرص الالتحاق به - الشروط ٣٢/٤
 المؤضـــوعية •

الفرص التي تلتزم الدولة بان تتيحها للراغبين في الانتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، والسبيل الى غض تزاحههم وتنافسهم على هذه الغرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحتيها وترتبيهم فيها بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه و وتطلبات الدراسة فيسه ، ويتحقق بها ومن خالالها التكافؤ في الفرص والماواة لدى القانون ، غاذا استقر لاى منهم الحق في الالتحاق باحدى الخليات والمعاهد العالية وفق هذه الشروط غلا يجوز أن ينضل عليه من لا تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قسرره الدسيةور .

و القبول في التعثيم العامعي - معيار الفاضلة ٥/٣٢ ، ٢٣.
 بين التقدمين للتعليم الجامعي .

تكفلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما أرتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ روم روم القاعدة الصفحة

الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لـدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

القبول بالتعفيم العالى - مبداى تكافؤ الفرص ٦/٣٢ والمسساواة •

المعاملة الاستثنائية في التبول بالتعليم العالى التى تضيئتها النصوص التشريعية تستتبع ان يحسل أمراد الفنات المستثناه بحل بن يتقدمونهم في درجات التجاح في الثانوية العامة أو با يعادلها في الانتضاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الامر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالى وأهدائه وبتطلبات الدراسنة فيه ، ويتطوى على المساس بحدق المتقدمين في درجات النجاح في هذا المساس بحدق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والأخلال بعبداى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ويشكل حفالة للمواد ٨ ، ١٨ ٤ ٠ ٤ الدستور الدستور ، والدساواة الدي القانون ، ويشكل حفالة للمواد ٨ ، ١٨ ٤ ٠ ٤ الدي الدستور .

تعسويض

راجع تأميسم (قاعدة ١/٢٦) وحتق ملكيسة (قاعدة ٥/٥)

تعويض تأميم - قوانين التأميم - تعويض ١/٢٦
 امداب الشروعات المؤمية ٠

النزم المشرع في قوانين التأبيم بالنسبة لتسدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤمهة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيسة المحقيقية لمحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات.

عدم ردها عينا الى أصحابها طبقا للهادة الثانية من القسرار بقانون رقسم ١٤١ لسنة ١٩٨١ – شرط صحتهمن الناحية الدستورية – وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيهتها الحقيقية .

و تعويض مد مالكيسة •
 التعويض الذي تحررته المادة الثانية من التسرار
 بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والمتلكات
 (م ٣٠ مـ المحكمة الدستورية)

ريم ريم القاعدة الصفحة

> التى استثنيت من قاعدة الرد العينى يتحدد الى حدد يباعد بينه وبين قبهتها الحقيقية _ أثر ذلك _ عدم دستورية المادة المذكورة _ نطاق عدم الدستورية .

تفتيش المسكن

راجع حريات شخصية (قاعدة ٢/٣/٢/١/١٢) وراجسع دسستور (قاعدة)

7

حريمات - حق سياسي ــ دق شخصي ــ حق اللكية ــ حكم .

حريسات شخصية

- راجع دسينور (تاعدة٠٠٠٠ ١/١١ ٧٦ و حريات عامة حريات شخصية بدستور . حريات عامة حريات شخصية بدستور . حري دستور سنة ١/١١ على كمالة الصرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ؛ غاتى في المواد من ١٤ الى ٥٥ غيه بقواعد أساسية تقرر ضهائات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرهات ،
- حرمة المسكن تفتيش المسكن ٠ ٢/١.٢
 حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك
 حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يسدر
 أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة
 التلس مالحربية ٠
- التلمس والتفتيش ـ المادة ٧٤ اجراءات ١٢/٤
 جنائيـــة •
 تخويل مامور الضبط القضائي الحق في تفتيش
 مسكن المنهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن

> يصدر له امر قضائى مسبب مهن يملك سلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ٧٦ اجراءات جنائية يخالف حسكم المادة ٤٤ من الدسستور .

حق سیاسی

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة 17 من الدستور من الحقوق العابة التي حرص الدستور يمي كمالتها وتبكرن المواطنين من ممارستها لضمان اسمهامه في اختيار قياداتهم وممثلهم في اختيار قياداتهم المحام الحكم ورعاية مصالح الجماعة ـ اهدار تلك الحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .

الحقوق والانشطة السياسية – الحرمان ٥١/١ ٢٥٣
 منها – دستور – القانون ٣٣ إسنة ١٩٧٨

الفترة الأولى من المادة الرابعة من التانون رقم ٣٣ لسنة 19٧٨ أذ تحرم نئة من المواطنين حرسانا مطلقا و وويدا من حقهم في الانتساء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، غان ذلك ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ه ، ٦٢ وين الدسيقور .

الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد الاحزاب ليتوم على أساسها النظام السياسي في الدولة، وكل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بها يستتبع ضهان حق الانضمام اليها الحرمان من حق الانضمام اليها على حق كتله الدستور .

حىق شىخصى

حق شخصى - النزول عنبه • ٢/٤٠
 اعتباره عبلا تاتونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج
 أنه في استاط الحـــق •

180

حظسر التقساضي

راجع حق التقاضى (قاعدة ۱/۱۷) وراجع قرار ادارى (قاعدة ۲/۱۷) وراجع منع التقاضى (قاعدة ۱/۱۷)

حسق التقساضي

حق التقاضى - المادة ١٨ من الدسمةور - ١/١٧
 مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور ٠

حق التقاضى مبدأ دستورى اسيل ـ المادة 1۸ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظر تحصين أي عبل أو قرار ادارى من رقابة القنساء ترديد لما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كلسالة حق التقاضى للافراد ، ذلك أن حق التقانى من الحقرق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ـ حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق علماطه ينطوى على اهدار لبدا المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

اعتقىال

حق التقاضى - وجلس الدولة المادة ١٧٢ ٥/١٤
 من الدستور •
 المرع اذا كمل للمعتقل حق الفتائي ما خوله
 له من التظلم من الابر المسادر باعتقاله أمام جهة
 تضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للسالح النام

لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

حق التقاضى - المادة ١٨ من النستور . ٢/٢٣ حق التقاضى بعدا دستورى أصيل - حظر الذي

في التوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري ،ن رقابة القضاء ــ أساس ذاك نص المادة ٦٨ ،ن الدستور وما أترته الدساتير السابقة ضهنا من كفالة حق التقاضي للافراد .

حق التقاضى ما مبدأ الساواة ما ٣/٢٣ ه)؛
 حـق التقاضى من الحقوق العـامة التى كفلت
 الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ــ حرمان طائفة
 معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدأ المساواة.

حسق ملكيسية

راجع تأميم (قاعدة)

● حسق الملتيسة • تنظيم تشريعى • (٥٠) ٢٣٦ لم يقصد المشرع الدستررى أن يجعل من حق المكية حقا عصبا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يتنضيه الصالح العام – للمشرع الحق في تنظيم حق المكية على الوجه الذي يراه محتقا للصالح العام – الساس ذلك المادة ٣٢ من الدستور .

● حـق الملكيــة • حرصت المكيــة • حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبــدا صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقبود التي أوردتها .

●حق الملكيسة .
صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على
سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي ارردها
الدستور . بيان ذلك .

ملكية – بيع ملك الفير – أمـــوال – ٥/٥٠
 استردادها •

عسدم رد بعض الاسوال والمتلكات عينا الى الصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بتانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو ان يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الفسير .

ملكية - تعويض - ابوال .
 عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للهادة الثانية
 من القرار بقائسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط
 صحته من الناحية الدستورية - وجوب تعويضه
 عنها تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .

ماتكيسة خاصة - نزع الملكيسة - شروطه ٣/٢١ ١٢٢
 الدسستورية ،
 حظرت الدساتي نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة
 العامة ومقابل تعويض .

177

Y/0.

الشركات والمنشآت الؤممة ـ تأميم

■ ملكية خاصة _ تحميل جميع أموال زوجات (٢١/ ١٢٢ وأولاد أصحاب المشروعات المؤمسة بضمان الوفساء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنهابمتشى نصاللاة الثالثة من القرار بتانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمسادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للهسادة ٣٤ من الدسستور .

• ملكية خاصة _ الحد الاقصى لها .

حرصت الدسناتير المصرية المتعاقبة على تأكيسد حماية المكية الخاصة ،

لا يجيز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملك الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

● ملكيةخاصة _ تأميم _ حدا أقصى للتعويض ٢٦/ ٢ القرار بقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ _ سندات وضع حد أقصى للتعويض المستحق لامحاب المشروعات المؤمة بالتطبيق للترار بقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز ١٥ الف جنيه _ مقتضاه استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسحية المهوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم من مكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصدرة للاموال بالخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٣

● ملكية ـ تعويض ٠

و العديد الدوليس • التعويض • التعويض الذي قررته اللاد التعويض الذي قررته اللادة الثنائية من القرار بقائون رقم ا 18 أسنة ١٩٨١ عن الاموال المتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الي حل يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية _ أثر ذلك _ عدم دستورية المادة المدكورة _ نطاق عدم الدستورية .

حسسكم

راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٨٠٠٠٠)
• دعوى دستورية ـ الحكم فيها ـ حجيته ١/٨ ٢٩ الدعاوىالدستورية عينية بطبيعتها ـ الإحكام

۲٦.

{/{V

الصادرة منها لها حجية مطلقة قبل الكافسة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون منيه أم الى دستوريته .

۹۲ ۱/۱۲ . الحكم فيها . ۱/۱۲ . ۹۲

نص المّادة ٩ / أ من قانون المحتَّمة الدستورية العلا على أن احكلها في الدعاوى الدستورية لمزمـة المهيا في الدعاوى الدستورية لمؤمـة المجيع سلطات الدولة وللكافة لا يخل بها نص عليـه الدستور من كفـالة تكافـؤ الفرص والمسـاواة بين المواطنين وصـون حقوقهم في الدفاع والالتجـاء الى قاضيهم الطـبيعى .

الحكمة الدستورية العليا _ طبيعة احكامها
 وقراراته___ا

ر طرير للمحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير تابلة الطعن - اسماس ذلك - نص المادة ٨٨ من قانون الحكمة .

حكم محسلي

• حکم محلی ـ اختصاصات اداریة ، با۲۲ ۲/۶۹

الفترة ألاولى من المادة ٢٧ من تاتون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون قم٣ استة ١٩٧٦ المعلل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ - ان القصد منها - ان التهانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - الاجهازة والمرافق المناطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات بصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

(3)

دسستور ـ دعسوی

دسستور

راجع مزدا المساواة (قاعدة ٢٧/١)) • دستور - مبدا المساواة - المادة ٠٤ من

المستور . المساواة التي نصت عليها المادة . ؟ التصود بالساواة التي نصت عليها المادة . ؟ من المستور هو عدمالتمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

و دستور – مبدأ التضاين الاجتماعي – المادة ۲۷ م/۱۷ السابعة بن الدستور .

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات _ قيام المشرع بهذا التنظم لا يخالف مبدأ التضامن الاجتماعى .

الآس، ق .
 الآس، ق .

نصوص الدستور تبثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكير في الدولة ، ولها بقام الصدارة بين قواعد النظام العسام التي يتعين التزامها باعتبارها اسسمي القواعد الآمرة واهدار با يضافها من تشريعات .

و دساؤر - الدكومة - السلطة التنفيذية ٠ ١/٣٠ ٢٠٩ الدستور بين المتصود بالحكومة بها نص عليه
 في المادة ١٥٣ منه .

دعوى دسستورية

راجع حكم (تاعدة۱/۸)

• دعوى دستورية - اجراءاتها : ۲۰ ۳۰ اوراءاتها : ۲۰ ۳۰ اوراءاتها : وضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبيعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مضالفة هذه الاوضاع ، اثره ، عدم تبول الدعوى .

م دعوى دستوية - اجراءاتها - الميعاد المحدد ه / ۱ و ۳۵ الطويق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية و المالكة (ب) من المادة الموسوع لرفعها بحيث لا يجاوز ثلاثة السسهر هما من مقوسات الدعسوى لا يجاوز ثلاثة الساعرية ، وهى أوضاع اجرائية في التقاضي ومن النظام المام .

• دعوى دستورية - البعاد المدد ارهمها • ٧ /١ ه}
سكوت محكة الوضوع عن تحديد ميماد لرفــع
الدعوى الدستورية وجوب رقمها قبل انتضاء الحبد
الاقصى للميعاد ـ رهمها بعد انتضائه ـ عدم قبـول
الدعــوى .

و دعوى دستورية - اليعاد الحدد ارفعها - ٧ /١! ٥ الموعد الثلاثة أشهر الذى فرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو المعاد الذى تحدده محمكة الموضوع في غضون هذا الحدد الاتصى يعتبر ميعادا جنها يتيد محمكة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكة الموضوع الحدد الاتصى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أى مهماد - الترام الخصوم برفع دعواهم الدستورية تبل انتضاء هذا الحد الاتصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

و دعوى دستورية _ الميعاد المحدد ارفعها ، ۳/۱. ٨٥ تأجيل محكة الوضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة لاحقة لانتضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته له فعها .

و دعوى دستورية ب الهيعاد المجدد ارفيها ، ٥ / ٢ و٣ ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع كحدد المحود المعرف المعرف المعرف المعرف المعرفة (ب) من الملاة ٢٩ مع متانون المحكمة يعتبر بيعادا حتيبا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سيواء ، كانت غير متبولة .

و دعوى دستورية - اجراءاتها ، ولاية المحكمة الدستورية ولاية المحكمة الدستورية ولا الدستورية الاوضاع الدعوى التصالا مطابقا للاوضاع المتورة مانونا .

دعارى دستورية بطريقة رفعها امام المجيمة ٢ ١/١
 العلسا •

العليت . التحكية العليا بالدعوى الدستورية يكون التصادرية يكون بباداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكية الموضوع ، فاذا تبيئت جبابة الدفع جديث ميعادا لمرفع الدعوى أمام المحكمة العليا ـ فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

• دعوى دستورية ب قبهاها • ١/١ }ه وجـوب أن يتضبن قرار الإحيالة أو صحينة

> الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة (٣٠) من قانون الحكمة الدستورية العليا ــ حكمة ذلك ــ اغفال هذه البيانات ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى

دعوى دستورية المصلحة فيها شرط لقبولها ١ /١ ٩
 يشترط لقبول الطبن بعدم الدستورية أن تتوافر
 للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .

• دعوى دستورية - المصلحة فيها • ۲/۸ ٩٤ الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية الطيا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء الصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى •

• دعوى دستورية - المصلحة فيها . تعديل أو الغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحبول دون النظر والفصل في دعبوي عدم دستوريته لا يحبول دون النظر والفصل في دعبوي وترتبت بهتنضاه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتالي توافرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

• دعوى دستورية - المصلحة فيها • المسلحة التائيسة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر يها الدي من طلبات في دعوى الموضوع.

دعوى دستورية - المصلحة فيها .
 الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل
 في مدى دستورية التواعد القانونية المنصوص عليها
 في المادة ٢٩٦ من القانون المدنى - تنازل المدعى عن
 طلب الفوائد ، أثره - انتضاء المصلحة في الدموى
 الدستورية .

دعوى دستورية .. الصفة في الدعـــوى ـ ۳/۳.
 جامعة الازهر ـ اهلية التقاضي .

القانون اسند لرئيس جامعة الازهر صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاني غيما يتعلق بتلك الصلات .

> الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

دعوى دستورية - نطاقها .
 نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع
 بعدم الدستورية البدى المام محكمة الموضوع .

و دعوى دستورية - رخصة التصدى • ٢/٣٦ ٢٩٠٠ الرخصـة الخولة المحكية الدستورية العليـا في التصـدى لدستورية التوانين واللوائح - مناط اعمـالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصـدى متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء تيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يستوغ اعبالها .

دعوى دستورية - ترك الخصومة - ١/٤٨ ٢٥ ٢٥ طلب الدعى ترك الخصومة وموافقة الدعى عليه
 على هذا الترك - اجابة الدعى الى طلباته عبلا بنص
 المادتين ١٤١ / ١٤٢ مرافعات .

و دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته ٠ ١/ ١٠ ٩٩ الدعاوى الدستورية عيقية بطبيعتها - الاحكام المستورية عيقية بطبيعتها - الاحكام المسادرة فيها لها حجية مطلقة قبيل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .

و دعوى دستورية – الحكم فيها – حجيته • 1/17 17 نص المادة 1/5 من تاتون المحكمة الدستورية المحلمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية لمؤرمة لجميع سلطات الدولة والكافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كمالة تكافي ألفرص والساواة بين المواطنين وصدون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى تاضيهم الطبيعي .

دعوى دستورية - الحكم فيها - تقانسون - ٦/٢٣٠
 ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستورية أخد ١١٠٠٠٠٠٠

رقم رقم القاعدة ال_{صند}ة

174

نصوصه يستنبع بحكم هذا الارتباط ابطال باتي نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

الحكبة الدستورية الفايا - طبيعة أحكامها ١/٣٦
 وقراراتها المحالة الم

أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن ــ أساس ذلك نص المادة ١٨ من قانون المحكمة .

(1)

الرقابة القضائية الدسستورية

راجسع استعنقاء (قاعسدة ١٠٥٠ ١/٥١) وراجسع تشريسع (قاعسة ١٠٠٠ ٢/٥) و الحكمة الدستورلة العليا بـ يقابتها ،

● المحكمة الدستورية العليا مرقابتها ، الحصوق الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم المحسوق المها سلطة التشريع عند تنظيم المحسورية انها سلطة تقديرية ، والرقابة القصائية على دستورية التشريعات لا بهنا ملا إلى هذا لا يعنى اطلاق هدف السلطة في سن القرائين دون المتعدد والضوابط التي نضى عليها المعمدور سخضوع هذه التشريعات لما نتولاه هذه المحكمة من رقابة لحسيورية .

المحكمة الدسسيتورية المعليا - رقابتهما - ١٩٥ ه/١٩ رفصة التشريم الاستثنائية .

أوجب الدست التركور لاعبال رخصت التشريسية الاستثنائية أن بكسون مجلس الشعب غائدا ، وأن تنهيا خسلال الغيبة ظسروف تسسوغ لرئيس الجمهسورية سرعة مواجهتها بتداسير لا تحتيسل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب در تنابة المكسة الدستورية العليا توسيد للاصقيق من تيسام هين الشطون.

۱٦٢ ٥/٢٦ ، رقابتها ، ٢٦/٥ ١٦٢

المحكمة الدستورية العليا لا تفتيد وهي بصحد اعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلمه المشرع على التسواعد التي يسمنها متى كانت تتنافى مع هدفاً الوصف وتنظوى على العدار حق من الحقوق التي كفلها القدستور ،

رقم رعم الصفحة القاعدة F /49

190

 المحكمة الدستورية الهليا برقابتها . الرقابة القضائية التي عهد بها الدسستور الي

المحكمة الدستورية العلبا هدفها الحفاظ على مسادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

117 ٧/٢٩ الحكمة الدستورية العليا - رقابتها . تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية نحت رقابة مجلس الثبيعب بيد لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ب خضوع هبذه القرارات بقوانين لما يتولاه المجكمة من رقابة دستورية.

F. Y 4. 1.77 الحكمة الدستورية العادا - رقابتها . قرارات المجليس الإعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات بتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدبستورية العليا .

 الحكمة الدستورية العليا - رقابتها . 404 19:1 رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجههورية أن يستنفيني الشبعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح اليلاد العليا . لا يجوز أن ينذذ هـ ذا الاستفتاء ذريعة الي اهدار أجكام الدستور أو مخالفتها الموافقة الشعبية على مبادىء معينة في الاستفتاء لا ترقى بهذه الماديء ألى مرتبية النصوص الدستورية ولا تصحح ما يشيوب النصوص التشريعية المتننة لتلك المبادىء من عيب مخسالفة الدستور ب تخضيع ،هذه النصوص التشريعية لا يتولاه هذه الحكمة من رقبابة دستورية .

(w)

سلطة التشريع - سلطة تنفيذية سيلطة التشريع

راجع تشريع (قاعدة رقم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٨١٨ 377 سلطة التشريع - المادة الثانية من الدسستور بعد تعديلهسنا ٠

يبين من صبغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية ... , من الدستور ... بغد تعديلها ... أن الشرع اتى بتيد على سلطة التشريع قوامه الزامها وهى بصدد وضمع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستبداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .

• سلطة التشريع - مبادىء الشريعة الاسلامية، ٣٠.٢ ٢٠٩

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العباره الاخيرة من المادة الثانية من الدسستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيها تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة التشريعات سابقة على هذا التاريخ ببراعاة أن تكون هذه التشريعات منفقــة مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، ولا تضرح في الوتت ذات عن المضابط والقيود التي تقرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريعية في صحد المارسية المشريعية . الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة السوى السائية للصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الي التشريعات التي تصحد بعد التاريخ الذي فرض فيه اللازم بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفــة الدستورية .

۱۱. ۸/۳. مبادئ الشريعة الاسلامية، ۸/۳. مباطة التشريع ـ مبادئ الشريعة الاسلامية،

الزام الشرع بتنفاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض فيه هذا الالزام لا يعني اعفاء المشرع من تعمل البقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد بشوبها ين على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية البادرة الى تنتية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادىء سالفة الذكر تحقيقاً للاتساق بينها وبين المثريعات اللاحقة في وجوب انفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم الخروج عليها .

سلطــة تنفينيــة

تشريع ـ السلطة التنفيذية ٠
 ١/٤٩ ٢٧

الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع المنتثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات

محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

(ش)

شريعية اسلاميية

راجع سلطة التشريع (قاعدة ۴/۴۰) ۴/۰ ، ۲۱۰ و شريعة اسلامية - المادة ۲۲۰ معنى • المادة ۲۲۱ من القانون الدنى الصادر سنة ۱۹۱۸ الم يلحقها اى تعديل بعد ۲۲ مايو سنة ۱۹۸۰ تاريخ تعديل الدستور القائم .

النعى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من العستور وايا كان وجه الراى في تعارضها مع الشريعة الإسلابية في غير محله .

(ض)

ضرورة - ضمانات التقاضي

راجسم تشريسع (قاعسسدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠) وراجسمع الرقابسة القضسسائية الدسسستورية (قاعسدة رقم ٠٠٠٠٠٠)

ضسرورة

ضرورة _ تشريع _ رئيس الجمهـورية _
 المادة ١٤٧ من الدسـتور ٠

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ــ اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصــة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

> حال غياب المجلس التشريعي المنتص اصلا بذلك ونقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المسادة ١٤٧ من الدسستور .

تشريسع - ضرورة - رخصة التشريسع ٢٩٥٥
 الاستثنائية - شروط مهارستها - الرقابة الدستورية.

اوجب الدستور لاعسال رخصة التشريع الاستئنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تتهيأ خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب حرتابة المحكمة الدستورية العليا تبعد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

تشریع به ضرورة به المقرار بقانون رقیم ۱۹۶ ۱۲۹ ۱۹۵ است.

الترار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المتررة في المادة ١٤٧٧ من الدستور مسوبا بعظافة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها المحكمة في التحجيل باصداره في غيبة مجلس الشمب تفيد أنه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من

تشريع - (القرارات بقوانين) الرشمابة ٢/٢٩
 الدستورية .

تقدير الضرورة الدامية لاصدار القرارات بقوانين عهلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق خذه السلطة في اصحدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور سخضوع هدد القرارات بقوانين لما تقولاه المحكمة من رقابة مصحورية.

ضمانات التقساضي

راجع اعتقال (قاعدة رقم۲۰۱۱)) وتظام (قاعدة رقم) وقائد المجتمع (قاعدة رقم) ومحكمة القديم (قاعدة رقم) ومحكمة أبن المعولة العليا (قاعدة رقم ، %/)

و النظام من أمر الاعتقال مضمانات التقاشى • النظام من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن السدولة العليا طوارىء - يشكل خصومة قضائية تدور بين السلطة الننفيذية وبين المعتقل - أو غيم ه - الذى ينظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباء في المعتقل أو عسم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العسام وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظليه أمام ححكمة أمن الدولة العليا طوارىء » كانة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسسماع أتواله .

لتباشر ما نيدا بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل فى دعاوى ضرض الحراسة على أسوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية -

كفل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات .0% 9/00 التقاضى من ابداء دهاج وسماع أقسوال وننظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها . محكمة القيم تعتبر القاضى الطبيعي بالنسسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة 18 من الدستور .

(ق)

قاضی ۔ قانسون ۔ قرار اداری ۔ قرار بقانون قاضی طبیعی

راجع محاكم أمن الدولة العليا (قاعدة 1/1) ومحكه القسيم (قاعسدة ١٠٠٠ - ٨/٥٠) ومحكه القسيم (قاعسدة ١٠٠٠ - ٨/٥٠) الطبيعي – المادة ١٨ من الدولة العليا طوارىء وقد خصها محكمة أمن الدولة العليا طوارىء وقد خصها الشرع وحدها بولاية الفصل في النظامات من أواصر المتعنى لهذه المنازعات وليس في اسناد الفصل في هذه النظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال من رقابة الفضاء . الامر الذي لا ينطوى على أي مالة لحكم المادة ١٨ من المستور على أي

محكمة القيم - القاضى الطبيعى - ضمانات . ٨/٥ ٣٣٧
 التقاضى - المادة ١٨ من الدستور .

محكمة القيم جهة قضاء انشنت كمحكمة دائسة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بونها الاختصاص بالفصل في دعساوى فرض الحراسسة على أسوال الاسخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية كسل المشرع للمتقاضين أيام محكمة القيم ضمانات التقاضى من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق و اجراءات المعن في احكامها .

محكمة القيسم تعتبر القساشي الطبيعي بالنسسبة ٩/٥٠ ٣٣٧ لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور.

(قسانون)

راجم اثر رجعى (قاعـدة ٢/٢٧ ٠٠٠٠٠٠) أثر رجعى ـ تاريخ سريان القوانين ـ الحقـوق الكسســة ٠

المبدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام ٢/٢٧ القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق المكسية ومراعاة الاستقرار الواجب للمعالملات .

أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ ٢/٢٧ أن يتسرر الاتر الرجعي للقوانين – في غير المبواد الجنائية – المنائية – بشروط محدة – المترضت الدسياتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق الكسية وأثرت عليها ما يحقق الصالح العام اللمجتمع -

قسرار اداري

ولجسان ادارية (قاعسدة ٢/٢٣) راجع حق التقاضي (قاعدة ١/١٧))

م قبرار آداری محطر الطعن نیه مضالف ۲/۱۷ ۱۰۲ الاستور می اساس ذلك نص المسادتین ۶۰۰ ۲۸۰ من الدستور .

استبعاد الترارات الادارية النهائية الخامسة بترتيب اتدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوي على مصادرة لحق النقاضي

190

واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق ــ مما يخالف المادتين . } ، ١٨ من الدستور .

ه قرارات اداریة - اجان اداریة ، ۱/۲۳

لجان التقويم المُشكلة طبقاً لاحكّام القرار بتانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۲۱ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة – لجان ادارية – قراراتها – قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

قسرار بقسائون

الجمهورية في اصدارهــا . تقــدير الضرورة الداعيــة الـي اصــدار

القرارات بقوانين عصورود الفاريسة التي المستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب — لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بي بتوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها المستور — خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

و القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ــ تشريع ٢/٢٩ م١٩٥

القرار بقانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خالف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧٧ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس السعب تند أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة تند أت تصل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمتنضى المادة ١٤٧ من الدستور .

• القرارات بقواينن التي تصدر اسستنادا الي ١٠/٥٠ (٣٣٧ الدو ١٠/٥ من الدستور س مدى قوتهسا س مجالهسا التشريمي • التشريمي •

رمم ر^{فم} القاعدة الصفحة

القرارات بقوانين التى تصدر طبقا للمادة ١٠/٥٠ ١٤٧ ٣٣٧ من الدستور ــ لها بصريح نسها قود القابون وتتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على ان يكون تنظيمها بقانون .

(4)

لجان ادارية ـ لوائح تنفيذية

لجسان اداريسة

راجع قرارات ادارية (قاعدة ٢٠٠٠ - ١/٢٢)

ه اجان ادارية – قرارات ادارية - المجان المج

• لجسمان التقسويم • المسان التقسويم • النص على تحصين قراراتها من رقابة القضماء وخالف الدسمستور وه:

لوائح تنفينية

راجسع تشريسع (قاعدة ١/٤٦ ١٠٠٠٠٠)

• أوائست تنفيسنية • تنفيسنية • تنفيسنية • تنفيسنية • تنفيسنية القانسن القانسون جهة معينسة لاصدار اللوائسة المتقلالها دون غيرها باصدارها .

و السلطة التنفيذية - تشريع - دستور • 1/٤٩ / ٢٣٧ الصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - الصلف التضايف المسلور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من ذلك المدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

 ๑ لواقح تنفيذية ـ دستور ـ المادة ١٤٤ صن الدسستور ٠ الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية ـ حددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك

او من يعينه القانون لاصدارها بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقسع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ من الدستور.

€ اوائح تنفيسنية ٠ ٩٤/١٤ ٣٢٧

القانون رقم ٤٩ أسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الاماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر . الفقرة الثانية من مادته الاولى ـ مؤداها ـ ان وزير الاسكان والتعجر هو المختص دون غصره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها – اثر ذلك ـ قرار محافظ المنيا وقم ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها ـ عدم دستوريته لمصدوره من سلطة غير مختصلة ماصداره .

و اوائــح تنفيـــذية ٠ و ١٩/٥ ٢٢٧

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم الحلى ـ الفقرة الناتية من مادته الاولى ـ تعديلها الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين القانون من له الحق في مهارسته ـ عدم دستوريتها _ أساس ذلك .

(p)

وبدا المساواة - مجلس الدولة - مجلس الشعب - محكمة القدم - محكمة ادن الدولية - وسئولية -وصادرة - ملاعمة - منع التقاضي - ويعاد •

وبسدا المسساواة

راجسع تعليم (قامسة ٢/٣٠ ، ٢/٣٠) وحسق القسائم, (قامسة ١/١٧) ودسستور (قاعسدة ٢/٢٠)

> المقصود بالسناواة التي نصت عليها المسادة .) من الدسسقور هو عسدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم القاعدة الصفحة

0/18

• مبدأ المساواة - حق التقاضي •

حق التقاضي من الحقوق العامية التي كفلت الدساتم المساواة بين المواطنين فيها ـ حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على اهدار لبدأ الساواة.

محبلس البدولة

 الولاية العامة الحاكيم وحاس الدولية _ مطولها - مطس الدولة قاض القانون ألعام في المنازعات الإدارية والدعاوي التابسية .

المادة ١٧٢ من الدستور _ مفادها - تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوي والمنازعات ، وإن اختصاصه لم بعد مقيدا مسنائل محددة على سبيل الحصر كما كأن عند انشائه ، غير ان ذلك لا يعنى غل يد المشرع العادى من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخسرى متى اقتضى ذلك المالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات التضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

 اواهر الاعتقال - دق التقاضي - الجهــة القضائية الختصة بنظر التظلم •

المشم ع أذ كفل للمعتقل حتى التقاضي بها خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة تضائية أخرى غير مجلس الدولة تحتيقا للصالح العام لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

محلس الشسعب

• مجلس الشعب ـ تشريع ـ المادة ٨٦ من الاستسور ٠

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيال في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحبث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

و محلس الشعب _ الهيئة التشريعية _ سن القــوانين .

سن التوانين عمـل تشريعي تختص به الهيئة ٣/٢٩

1.1 1/17

۸.

٨١

177

190

120

التشريعية التي تتهثل في مجلس الشعب طبقا للهادة ٨٦ من الدسيتور .

مجلس الشحب - رئيس الجمحورية - المادة ١٤٧ من الدسحور .

المادة ١٤٧ م**ن النسستور .** الاصسل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ـ أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية

التسريع ــ الجساق التسنور تحويل ريس الجههورية رخصة التشريع على سبيل الاستنناء لمواجهة الظروف الطارئة حالغيابالمجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧

من الدستور . اقــراد مجلس الشــمب للقــراد بقــانون

رقم }} اسنة ١٩٧٩ ـ أثره ـ لا يترتب عليه سوى مجرد استبرار نفاذه بوصفه الذى نشئ عليه دون تطهم ه من العوار الدستورى الذى لازم اصداره .

محكمة القيسم

راجع ضمانات التقاضي (قاعدة ٥٠ . ه/٩) وقاضي طبيعي (قاعدة ٥٠٠٠٠٠)

محكمة القيم _ القاضى الطبيعى _ ضمانات
 التقاضى _ المادة ٦٨ من المساور .
 محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥
 لسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة قضا النشئت كهكمة دائمة
 لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص
 بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على إسوال
 الاشخاص الطبيعين والاشخاص الاعتبارية .

كتل الشرع المتقاضين الهام محكمة التيم ضمانات . ٨/٥٠ التقاشى من ابداء دنماع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطمن في أحكامها .

♦ محكمة القيم - القاضى الطبيعى • محكمة القيم المسلكة وفقا القانون رقم ٩٥ لسنة محكمة القيم الطبيعى في مفهوم اللادة ١٩٥٨ تعتبر القاضى الطبيعى في مفهوم اللادة ١٩٥٨ من الدستور بالنسبة للمثارعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومثارعات فرض الحراسة على أموال الاشخاص العلميس، والاشخاص الاعتمارية .

1/18

۸.

۸.

144

محكمة أمن الدولة العليا

راجسع نظلسم (قاعسدة ۱/۱٤ ۰۰۰۰۰ عالم ۱/۱٤) وقاضى طبيعسي (قاعسدة ۱/۱٤ ۰۰۰۰۰ ۲/۱٤)

محاكم أمن الدولة العليسا - تكييفها - هـى دهــة قضـساء •

جهسة قضاء .

محاكم أمن الدولة المليا المشكلة ونقا لقانون الطوارىء رقم ١٩٢٨ أنسنة ١٩٨٨ هي جهة قضاء التشفى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من طلبوة السئتائية ومن برن ما تختص به القصل في كلفة التظليات والطعون من الأوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال ونقا لقانون الطوارىء .

التظلم من أمر الاعتقال ــ قرار محكمـة أمن
 الدولة العليا في التظلم ــ تكييفها •

التظلم من امر ألاعتقال يعتبر « تظلما تضائها » اسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به لملادة ١١ من الدستور ، والقرار الذي تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « قرارا تفسائيا » ناضذا بعد استغفاد طريق الطعن أو اعادة النظر نيسه .

محكمة أمن الدواسة العليا طوارئء - القاشى
 الطبيعي -- اللدة ١٨ من الدستور ١/١٤ محكمة أمن الدملة العلما (طوارئ ع) مقد خصما

محكمة ابن الدولة العليا «طوارىء » وقد خصها الشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أواسر التبض والاعتبال فصلا قضائيا قدد أضحت القاشي الطبيعي لهدفه المثانزات عن وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء — الامر الذي لا يتطوى على أيسة حذالة لحكم المادة ١٨ من الدستور .

مسسئولية

راجع تأميم (قاعسة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ﴿ تأميم – مسئولية المشروعسات المؤممسة – القانون رقم ١١٨ لمسنة ١٩٦١ – القانسون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت • ١/٢٢

و تأميم المشروعات بنقل المكينها الى الدولة لا 1/٢١ ١٢٢ ليترب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التى كانت لها التأميم ؛ يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونميتالين عن شخصية ونحة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كالملة عن جميع

• تاميم - مسئولية الدولة • ترر المشرع مسئولية الدولة عن النزائهات ترر المشرع مسئولية الدولة عن النزائهات المشرع محدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نبة المساهم عن نهة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التراماتها الا عند التصغية وفي حدود تيبة السهه .

و تأميم - الشركات والتشات المؤممة . (١/١) تحميل جبيع المحوال زوجات واولاد اصحاب الشروعات المؤممة . (١/١) الشروعات المؤممة بضمان الوفاء بالتزاماتها الزائدة على الصولها حيال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجب المشوليتهم عنها ، بمتتضى نص النقرة الثالية من المادة الرابعة من التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٠ بشكل اعتداء على المكية الخاصة بالمخالفة المهادة ٣٤ من الدستور .

مصسادرة

■ الملكية الخاصة - الصادرة العامة أو الخاصة ، ٣/٢٢ حظر الدستور المصادرة العامة حظرا بطلقا ، ولم يجز المسادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

♦ المصادرة المعابة - المادة ٣٦ من الدسستور ١٠ ٢/٤٦ المدة الثانية من القرار بقانون رقسم ١٣ لسنة ١٩٦٤ المدنة ١٩٦٤ الدوية المادة ١٣٠٥ الأسسسة المحية بدون مقسلهل تكون قد خالفت المدوية بدون مقسلهل تكون قد خالفت الدستور .

ملاءمسة

راجسع - تشريع (قاعدة رقم ٥٠٠٠)) • تشريسع - مجاله - ملاعمات التشريسيع -المسلطة التقديرية للهشرع .

مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة التشريعية ؟ / 1 ٢٩ يعتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاعات التشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادي ما لم تقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

منع التقاضي

راجع حق التقاضى (قاعدة ۱/۱۷) قسرار ادارى (قاعدة ۱/۱۷) ووسدا المساواة (قاعدة ۱/۱۷)

ه حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدسستير -مبدا المساواة - المادة ٠٠ من الدستور ٠ - ١/١٧ ١٠٢ حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل -- المادة ٦٨

من النامى عبدا لتساورى اصيل -- الماد ١٨ المحدم المستور نصها على كفسالة حق التقاضى وحظر تصمين أي عبل أو قرار أدارى من رقابة القضاء ترديد المساتير السبابقة ضمنا من كفالة حق التقاشى للافراد ذلك أن حق التقاضى من المحتوق العسابة التي كلات الدساتير المساواة بين المواطنين فيها بدرمان طائفة بمهنة من هذا الحق محتقق مناطه ينطوى على طائفة بمهنة من المواطنين غيرهام من المواطنين الددار لمدا المساواة بينهم وبين غيرهام من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

هق التقاضي للافراد ،

حق التقاضي – المادة ٦٨ من الدسستور – منع
 التقساضي •
 حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل – حظر النص
 في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار أداري من
 رقابة القضاء – أسساس ذلك نص المادة ١٨ من
 الدستور وما أقرته الدسائم السائمة ضيئا من كمالة

حق التقاضى - ميدا المساواة - منعالتقاضى ١/١٧ ١/١٠ حق التقاضى من الحقيوق العبابة التي كفلت المساتم المساتم المساتم المساتم المساتم المساتم المساتم المساتم المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدا المساواة .

• قسرار اداري • ٢/١٧ - ٢٠ عظر الطعن فيه مخالف للدستور اساس ذلك نص المدستور . المادين . ٤ ، ١٠ ٢ ٢٠ ١٠ المادين . ٤ ، ١٠ ٢٠ من الدستور .

40

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة ٢/١٧ بترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوى على مصادره لحق النقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادنين ١٤ / ٢٨ من الدستور .

راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٥ ،٠٠٠٠) و دعوى دستورية حادراءاتها حاليعاد المدد

لرفعها .
الرفعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبهيماد رفعها تتعلق بالنظام العام _ بخالفة هذه الاوضاع _ اثره - عدم قبول الدعوى .

• دعوى دستورية - اجرااءاتها - اليماد الحدد

ارفعها • الذي رسمه المشرع لرفع الدعوي الذي رسمه المشرع لرفع الدعوي الذي رسمه المشرع لرفع الدعوي الدي المحتورية وفقا الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تانون المحكمة ، والمعاد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجلوز ثلاثة أشنهر هما من مقومات الدعوي الدعوي المستورية ، وهي أوضاع جوهرياة في التقاشي ومن النظام المعام .

و دعوى دستورية - المعاد الحدد ارغمها • 0 ٢/ ٥ ٣٠ ميعاد الثلاثة الثنهر الذي فرضه المشرع كحد التصوية طبقا النمي الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتبيا بقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد مسواء .

		تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
ં ૧	١	۷ يناير سنة ۱۹۸۶	عوى رقم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية
18	۲		عوى رقم ۲۲ لسنة ۱ ق دستورية
27	٣		عوى رقم ٨} لسنة } ق دستورية
17	Ę	۱۸ فیرایر سنة ۱۹۸۴	عوى رقم ٩٣ لسنة } ق دستورية
30	0	۳ مارس سنة ۱۹۸۶	عوى رقم ٦ لسنة } ق دستورية
ξ.	٦	۳ ماریس سنة ۱۹۸۶	عوى رقم ه} لسنة } ق دستورية
80		۱۷ مارس سفة ۱۹۸۱	عوى رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية
٤٩	λ		عوى رقم ١٣٦ لسنة و ق دستورية
30	٩	۷ أبريل سنة ١٩٨٤	عوى رقم ۱۳۷ لسنة ٥ ق دستورية
۸٥	1.	۲۱ أبريل سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق دستورية
74	11	۲۱ أبريل سنة ۱۹۸۶	دعوى رقم } لسنة ٥ ق دستورية
٦٧	11	٢ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق دستورية
77	۱۳	۲ يونية سنة ١٩٨٤	دعوی رقم۱۱۷ لسنة ٥ ق دستوریة
٨.	18	١٦ يُونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
١.	10	ا دوسمبر سنة ١٩٨٤	لدعوى رقم }} لسنة ه ق دستورية
17	17	ا دبيسمبر سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ١٥ لسنة ٥ ق دستورية
1.1	17	ه يناير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم . } لسنة ٥ ق دستورية
۱-۸	17	ە يناير سنة ١٩٨٥	ادعوى رقم ٧٤ اسنة ٥ ق دستورية
118	19	و يناير سنة ه١٩٨	لدعوى رقم ١٥٠ لسنة « ق دستورية
117	۲. ۲۱	۲ غبرایر سنة ۱۹۸۸	لدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق دستورية
177	77	۲ مبرایر سنة ۱۹۸۸	ادعوی رقم ۲۷ اسنة ؟ ق دستوریة
144 18.0	۱۱ ۲۳	۲ فبرایر سنة ۱۹۸۸	لدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية
105	11	۱۹ غبرایر سنهٔ ۱۹۸۵ ۱۹ غبرایر سنهٔ ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٦٧ اسنة ٦ ق دستورية
101	70	۱۱ مبرایر سنه ۱۹۸۵ ۱۲ مبرایر سنهٔ ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية
177	77	۱ ۱ عبرایر سند ۱۸۸۵ ۲ مارس سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق دستورية
177	77	۱ مارس سنه ۱۹۸۵ ۲ آبریل سنهٔ ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ ق دستوريه
141	۸۲	۱ آبریل سنهٔ ۱۹۸۵ ۲ آبریل سنهٔ ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٥ ق دستورية
190	71	۱ بېزىن سىك ۱۹۸۵ ٤ مايو سىنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
4.9	۳.	ع مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ۲۰ لسنة ۱ ق دستوریه
440	۳۱	۱ بونیة سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم . } لسنة ٦ ق دستم, بة
443	77	۲۹ يونية سنة ۱۹۸۸	الدعوى بقيد، السنة ٢ ق يستورية
750	77	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق، دستورية
40.	78	۱۹۸ نوفهبر سنة ۱۹۸۵	الدعمى رقم ٣٦ لسفة ٢ ق دستورية
100	40	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستورية
۲٦.	47	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى بقد ۱۸ لسنة ۲ ق دستورية

العسفحة التاعده رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٦ ق دستورية 377 ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۳۷ ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۲۸ الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية 171 الدعوى رتم ٧} لسنة } ق دستورية ۲۱ دیسیبر سنة ۱۹۸۵ ۳۹ 377 الدعوى رقم ١٥ السنة ٧ ق دستورية ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ 444 الدعوى رقبره ١٠ لسنة ٦ ق دستورية 19. ٤1 ٤ يناير سنة ١٩٨٦ ٤٢ ٤ يناير سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ٣١ لسنة ٦ ق دستورية 277 ٤ ينابر سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية 84 4.1 الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٦ ق دستورية ١ فيراير سنة ١٩٨٦ ٤٤ 4.7 الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ ق دستورية ٣1. ٤٥ ۱ مبرایر سنة ۱۹۸۸ ۱ مارس سنة ۱۹۸۲ الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية 410 27 الدعوى رقم ١ السنة ٤ ق دستورية ۳ مایو سنة ۱۹۸۲ ٤٧. 271 ۳ مایو سنة ۱۹۸۲ الدعوى رقم ١٣٩ لسنة } ق بستورية ٤٨ 440 الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية 277 ٤٩ ۱۷ مايو سنة ۱۹۸۲ الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق ۲۱ بونية سنة ۱۹۸۸ 227 ٥.

۲۱ يونية سنة ۱۹۸۲

808

۹0.

دستورية

الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية

الاحكام الصادرة في دعاوي التنازع

(1)

أختصساص

و اختصاص ـ مخاصمة القضاة ـ رد القضاء
 - عدم الصلاحيـــة .
 اختصاص الحكمة الدستورية العليا بالفصل ق

احتصاص المحمه التستورية العليا بالمصل في الدعاوى التعلقة برد ومخاصمة وعدم صلاحية اعضاء المحكمة العليا .

777

اختصاص – الحكمة الدستورية العليسا – الطلبات وصحف الدعاوى •

الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى المستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى تلم كتابها ، يستثنى من ذلك ما نصت عليه المدة //٢٩ المحكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في تلتون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع ، وذلك للفصل في المسالة الدستورية .

و تنازع الاختصاص وتناقض الاحكام • ١/ ٣ ١/ ٣٨٠ المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضية لا تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام .

الحكمة الدستورية العليا - ولايتها . ٢/٣
 ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تهند الى النزاع
 بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة قضائية

وقمن	رقم
الصنمة	القاعدة

• المحكمة الدستورية العليا - اختصاص -

المسالة الدستورية • المسالة الدستورية • المسالة الدستورية العليا هي صاحبة الولايــة في حسم التنازع حــول الاختصاص وتعيين الجهــات

فى حسم التنازع حــول الاختصاص وتعيين الجهــا القضائية المختصة .

المسالة الدستورية لا تندرج ضين مدليول ٨ /٣ (١٥ الموضوع الواحد » الذي قد يثار بيثانه التنازع على الاختصاص ، الاختصاص بالمسالة الدسيتورية لا يصح أن يكون محلا التنازع بين الجهات القضائية المستدة .

• اختصاص ــ شركات القطاع العام ــ العاملون ـــا • ١/ ٢

المنازعات المتعلقة بأجـور العـالهين بشركات التطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخـل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بهـا جهة القضاء العـادى .

(°)

تنازع اختصاص

• تنازع الاختصاص - دعوى الموضوع الواحد
- المسألة الدستورية • المالة الدستورية العليا هى صاحبة الولايـة
المحكمة الدستورية العليا هى صاحبة الولايـة
الفحات التنارع حـول الاختصاص وتعيين الجهـة
الفضائية المختصـة • .

السالة الدستورية لا تندرج ضمن معلول ٣/٨ ١٥ (الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص • الاختصاص بالسالة الاستورية لا

الاحتصاص بالمسالة اللسستورية لا يصبح أن يكون محلل للتنازع بين الجهات القضائية التعددة .

و تفازع اختصاص ایجاری – قبوله – المادة
 ۲۵ من قانون الحکیة •
 مناط قبول دعوی الفصل فی دعاوی تنازع
 الاختصاص الایجاری ان تظرح الدعوی عن موضوع
 واحد الحام جهتین من جهات التضاء او الهیئات ذات
 الاختصاص التضائی ولا تنظی احداها عن نظرها •

زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدى الى انتفاء المصلحة في دعوى التنازع .

- تنازع ايجابى شرطه •
 شرط انطبق التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة
 قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رضع
 الامر الى المحكمة الدستورية العليا •
- و دعوى ننازع الاختصاص قبولها (١٠/ ٢٨٤) رمع دعوى الموضوع المم جهة قضائية واحد⁵ لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تسين
 الجهة المختصة أثره عدم قبول دعوى التنازع -
- دعوى تنازع الاختصاص أثر رفعها ۲/۱۰ ۴/۱۰
 يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص
 وقف الدعاوى الموضوعية الثانية المتعلقة به حتى
 الفصل نيه .
- طقب الفصل في تفازع الاختصاص تكييفه ٢ ١/ ٢ طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع المنازع الاختصاص أو في النزاع التأثير مناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية .
- تنازع اختصاص الصفة في دعوى التنازع ١ /١ ١/٣٧
 يشترط نيبن برنع دعوى التنازع أن يكون من
 نوى الشأن بأن يكون طرفا في المنازعات التي حدث
 بشأنها التنازع في الاختصاص .
- دعوى التنازع مدعوى جنائية ما الوكالة ٢/١٠
 ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية بجسل
 وكالته مقصورة على تلك الدعموى .

رغم رغم الفاعدة الصفحة

> دعوى التدازع فى الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنانية فى موضوعها واجراءاتها والحكم نيها وليست امتدادا لها .

७ دعوى التفازع مس شرط قبولها .
بشترط لتبول دعوى التنازع أن ترغع الى المحكمة
بالإجراءات المتادة لرفع الدعاوى إسلم المحكمة
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من
تاد، المحكمة .

تنازع تنفيذ الاحسكام المتناقضة

و دعوى تفازع تنفيذ الإحكام المتفاقضة - مناط مسولها • ٢/ ٣ م. مناط بدل النصل في النزاع الذي يقدم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحدد بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات أختصاص قضائي والآخر من جهة أخسرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذها معا .

و المنزاع بشان تنفيذ حكوين نهائيين متناقضين ـ أساس الفصل فيه ـ قواعد الاختصاص الولائي ، ٢ / ١ ٢١١ الحكمة الدستورية العلبا وهي تقصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكوين نهائيين تفاضل بينهها طبقا لقواعد الاختصاص الولائي فتعتد بالحكم الصادر ، ن الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى الحكمة الدستورية العلبا – لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

و تفازع احكام •
 مناط قبر ول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم
 بشأن تنفيذ حكين نهائيين •

(ج) جنســية

راجع دعوی (قاعدة رقم ۰۰۰۰۰۰۰۰۰)
 جنسية ـ دعاوی اثبات الجنسية ـ طبيعتها ؟ / ۱ ۳۸٦ دعاوی اثبات الجنسية يتصد بها تقرير مركز قانونی معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية .

رقم ر^{ف:}م القاعدة الصفحة 0 /۳ ۳۹۰

290

• جنسية ـ خصومة ـ حكم ـ

الحكم المسافر بانتهاء الخصوبة في دعسوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(7)

حـــکم

لحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير ٢ /٢ ٣٩٥ قابلة للطعن ـ اساس ذلك ـ نص المادة ١٣ من قانون
 المحكمـة العليا .

يستثنى من هذا الاصل الدعساوى المتعلقة بمخاصمة اعضائها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة الاستورية العلها حاساس ذلك حاص المادة ٣ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار تأنون المحكمة الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

(3)

دعسسوي

دعوى _ الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا _ اجراءات رفعها •

♦ المحكمة الدستورية العليا ... اجراءات رفيع
 الدعاوى والطلبات .
 الإجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية
 العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل

الاجراءات التي رسها قانون المحمة الدستورية المليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام — يترتب على مخالفة هـذه الإجراءات عدم قبول الدعوى ،

و دعوى - احالة - المادة ۱۱۰ مرافعات • ۲ / ٥ ۴۹۰ الإحالة ليست طريقا الإتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة النستورية العليا الا في الحالة المنصوصطيها استثناء في المادة ۲۰/۱ من قانون المحكمة . لا محسل لاعمال نص المادة ۱۱۰ مرافعات بالنسبة إلى الدعاوى والطلبات التى تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالنصب لمنها .

1/ 8

۳۸٦

777

۴٨.

• دعاوى اثبات الجنسية :

دعاوى أثبات الجنسية يتصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية.

• دعوى تفسير حكم سماهيتها • ١/١١ ٢٣٥ دعوى التفسير حكم سماهيتها • دعوى التفسير لا تعد طريبًا من طرق الطعن في

دعوى التفسير لا نعد طريقاً من طرق الطعن في الاحكام ولا تبس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع فيها قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام .

و طلب تفسر حكم - مناط قيوله ٠ (١١) ٢٣٢

مناط تبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو أبهام يشر خلافا حول فهم المبراد منة ، أذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض ماته لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير فريعة للعدول عن الحسكم أو المساس بحجيسه .

و دعوى ـ طلب التدخل الانضمامي ـ مناط سوله •

الخصومة في طلب التدخيل الانضهامي تابعية للخصوبة الإصلية عدم قبول الدعوى الإصلية يستتبع انتضاء طلب التدخل الانضهامي .

دعوى تتازع الاختصاص - اثر رفعها • ٣/١٠ ٢٩٨
 يترتب على ربع التنازع على الاختصاص وتف
 الدعاوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى المصل

طلب الفصل في تنازع الإختصاص أو تناقض
 الاحكساء ــ تكييفه .

المحدد المسلم في تنازع الاختصاص أو في النزاع المنازع المنازع المنازع المنازع المناتضين ليس طريقا التالم المناتضين ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

جدورى تفارع الختصاص - الصفة فيها • ۱/۱
 يشترط نبين يرنم دعرى التنازع أن يكون من
 ذوى الشنان بأن كان طرف في المنازعات التي حمث
 بشائيا التنازع في الاختصاص •

و دعوى التنازع ــ دعوى هنائية ــ الوكالة ٠ / ٢/ ١ الداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل
 وكالته متصورة على تلك الدعوى ٠
 دعوى التنازع في الاختصاص دعرى مستتلة عن

دعوى التنازع في الاختصاص دعري مسئلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها وليست ا_متدادا لها .

♠ دعوى المتنازع به شرط قبولها • ٣/ ٣ بمترط لقبول دعوى التنازع به شرط قبولها • المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المتصوص عليها في المادة ٣٤ من تانون المحكمة .

و دعوى – رخصة التصدى – المادة ٢٧ من ماده ١٠/٥ ماده المحكمة ، المحكمة الدستورية العليا فى المحكمة الدستورية العليا فى التصدى لدستورية القوانين واللوائح – مناط اعمالها – ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها اذا انتقى قيام النزاع فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

دعوى تنازع الإختصاص - زوال عنصر
 المنازعة في الخصوبة الوضوعية - أثره •
 زوال عنصر المنازعة في الخصوبة يؤدى الى
 انتفاء الصلحة في دعوى الننازع المرفوعة بشأنها •

(ش)

شركات القطاع العام

راجمه اختصاص (قاعسدة مده ۰۰۰۰۰۰۰)

ه شركات القطاء العام مد شركات الاقتصاص الد ۱/۲
المختلط منازعات العالمان بشركات القطاع العام مدانعات المتصاص مدانعات المختلط من اشخاص التانون شركات الاقتصاد المختلط من اشخاص التانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في راسهالها .

شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص . علاقة الخاص . علاقة العالمين بشركات القطاع العام علاقة عقدية بحكمها القانون الخاص .

> المنازعات المتعلقة بأجبور العساملين بشركات التطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخسل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة التخساء العادى .

> > (ق)

قسرار اداري

راجع اختصاص (تاعدة رقم)

قرار ادارى - اختصاص • ۷ /۱ ۶۰ قرار ادارى - اختصاص • ۲ /۱ ۶۰ قرار تقرير المنفعة العابة ، وقرار نزع الملكية للمناء قرار تقرير المنفعة العابة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للبنفعة العابة .

القرار الوزارى بنزع الملكية للبنفعة العابة .

العابة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص العابة الادارى ، ويذرج عن اختصاص محاكم حمة القضاء العادى .

(6)

النيابة العامة

النيسابة العامسة .
 النيابة العامة وهي تبارس سلطة التحقيق لا
 تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ،
 ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها
 سالفصل في الدعوى الجنائية .

(a)

هيئة القوضين

هيئة المفوضين - الطابات الجسديدة أو
 الاضافيسة •
 الاضافيسة •
 الا يجوز ابداء طلبات جديدة أو أضافية أسام
هيئة المفوضين ،

هيئهات قضهائية

چهة القضاء ـ الهيئــة ذات الاختصــاص
 القضــائى ٠

جهة القضاء هى الجهة التى نقوم بولاية القضاء الهيئة ذات الاختصاص التضائى هى كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباء الاجراءات القضائية التى يحددها القانون . رقم رقم القاعدة الصفحة رقم الدعوي والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم الدعوى رقم ٥ لسنة } ق تنازع ۷ يناير سنة ١٩٨٤ 411 الدعوى رقم ٦ لسنة } ق تنازع ۷ يناير سنة ١٩٨٤ ۲ **۳۷**٤ الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق تنازع ۲۱ يناير سنة ۱۹۸۶ ٣ ٣٨. الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع ۱۸ فیرایر سنة ۱۹۸۶ ٤ 777 الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع ۳ مارس سنة ۱۹۸۶ ٣٩. o الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفرذ ۷ أبريل سنة ١٩٨٤ ٦ 490 الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ ٧ 1.3 الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ ٨ 110 الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع ه يناير سنة ١٩٨٨ ٩ 173 الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ 173 الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعة تنفرذ ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۸ ۱۱ 277 الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع ۱ مارس سنة ۱۹۸۲ ۱۲ ٤٤. الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تنازغ

الدعوى رقم ١ لسنة } ق تنازع

۲ مايو مننة ۱۹۸۲

۲۱ بونية سنة ١٩٨٦

۱۳

11

333

{o.

رقم الايداع ۲۸۱ه/۸۷

تصنسوب الاخطساء

الصيواب	الخطأ	السطر	زقم الصفحة
تيحذف	ف	٦	17.
۔ التی	الثي	17.	44
العام	الفم	. 10	13
. وحاز	وحاز المراز	A.C.	0)
بحيث	بيحيث	. "^	٥٤
مصنلفى	مصطی	۲	0/1
فىسبيل حماية الحريات	في سبيل الحريات	A7.	77.
بمحكمة	الحكمة	. 11	٧٨
، فیسه	فليه	14.	۸٠.
منتفية	منقضيه	7.7	11
المادة	المدة	17.	.٩.٩
أو	و	11	1.5
أو	و	. 10	117.
ما اتصل	اتصل .	ξ	110
منها بطريقة رفع الدعو	منها برفع اللعوى	77	11.
. تحذف	ومقابل تعويض	37	144
وأولاد	والاولاد	.٩	188
أو	و	18	10%
أو	و .	١.	107
الخاصة	الخاضة	.7.7.	771.
وترتبت	وترتيبت	IL	177
وآثرت	َ وَأَثْرَ تُ	7.•	177
أو	3	.1 •	19.
المدعين	المدعيين	17	121
ينصرف	يسمرف	77	124
وحيثة	وحيته	ξ	7.7
المناسبة	المتاسبة	٥	317,
المباشر	المباشرة	70	317.
، جعلتها	·· ملتها	77	110
· فرص	فرض	40	444
يهذه	بهسانه	37.	177
دستوريته	دسنوريته	. 77	101
. الدستورية	الدوستورية	18	377
بميماد	بميساد	44	377
illes	المادة	۱۳	441
	البحثا	٠ ٩	3ሊኒ
البحث لانتصرف	الأيبصرف	77	

رقم 1.				
آ٨٦ عاتقة عاتقة آ٨٦ إيه إية آ٨٦ إيه إية آ٦٦ ٨٦ وسته ٢٨ ٢٠ تحاف ٢٨ ١ عليه بقولها ٢٨ ١٥ ملائ ١٨ ١٥ والمداولة ١٨ ١٠ والمداولة ١٨ ١١ مخاصمة ١٨ ١١ مخاصمة ١٨ ١٠ مخاصمة ١٨ ١٠ بحداث ١٨ ١١ مخاصمة ١٨ ١١ مخاصمة ١٨ ١ المحاصة ١٨ ١ المحاصة ١٨ ١ المحاصة ١٨ ١ المحاصة ١٨ ١ ١ ١٨ ١ ١ ١٨ ١ ١ ١٨ ١ ١ ١٨ ١ ١ ١٨ ١ ١	الصـــواب	الخطأ	السنطن	رقم الصفحة
آ٨٦ ١ إيه اية ٢٧ ٢٧ ٢٧ ٢٧ ١٨ وسحة ٢٨٦ ١٨ المستور ٢٨٨ ١٨ اللستور ٢٨٨ ١٥ اللستور ١٨٠ ١٨ المستور ١٨٠ ١١ المستور ١٨٠ ١١ المستور ١٨٠ ١١ المستور ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١٨٠ ١١ ١١ ١١٠ ١١ ١١			.1	FA7
٢٣٦ ٧١ صحة ٢٤٦ ٨١ و ٢٥٦ ٨١ عليه بقولها ٢٨٨ ٥١ والمدالة ٢٨٨ ٥٠ والمدالة ١٩٢ ١٠ الحكم بعدم، قبول الله. ١٨٦ ١٠ مخاصمة ١٨١ ١٠ المحصة ١٨١ ١٠ المحصة ١٨١ ١١ المحصة ١٨١ ١٠ المحسة ١٨١ ١٠ ١٠ ١٨١ ١٠ ١٠ ١٨١ ١٠ ١٠ ١٨١ ١٠ ١٠ ١٨١ ١٠ ١٠ ١٨١		عاتقة	٣	፣ ለእን
1 () الله الله الله الله الله الله الله الله	اية	أيه	ξ	アスパ
TX Y abs yacial als yacial YA OT All thronge Ilbray YA OT clikelis clikelis YA YI Late collect YA YI According collect YA YI collect collect YA YI YI collect YA YI YI x YA YI x x YA XI x x		صحة	٧٢,	777
٨٨٦ ٧٧ عليه بقولها عليه بقولها ٢٥٦ ٨٨. thurzec lkurzec ٢٨٧ ١٠ lbleb ٢٨١ ١٠ cableb ٢٨١ ١٠ cableb ٢٨١ ١٠ cableb ٢٨١ ٢٠ cableb ٢٨١ ٢ tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind cere ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind cere ٢٨١ tind ab, ax, lbl tind cere ٢٨١ tind cere tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind cere tind ab, ax, lbl ٢٨١ tind cere tind cere		وذ	۱۸	۳٤٧
707 ٨٦ thurge elbelgis 77 07 elbelgis elbelgis 78 71 — lext eph lets 79 71 oxionas exidens 70 71 oxionas exidens 713 7 any this oxionas 73 7 any this exidens 73 7 lex ends exidens 74 7 exidens exidens 74 7 exidens exidens 74 7 exidens exidens 75 77 exidens exidens 75 77 exidens exidens 76 74 exidens exidens 77 exidens exidens	مليه بقولها -		.77	78 A
7AY 07. elbillis elbillis 7Y1 — Hody parks Hody parks Epideman 7Y1 1. — Local Local<		ثلدستور	۸.۲.	707
١٩٤ ١١ الحكم بعلم، قبول الله ١٩٠ ١١ ١٨٠	والمداولة		50	ፖለፕ
70 71 oddona eadlona 10 74A 10 azdo azdo 11 7 azy كان azy azy azy	الحكم بعدم قبول الدء		άV	387
113 ۲ معين كان معين متى كان 173 ٢ قائما على اساس قائما على غير اساس 173 ٢ وينص وينص 173 ٢٦ الطروحتين 173 الملووحتين الطروحتين 173 الملاق جلسة جلسة 173 الملاق جلسة جلسة 183 0.7 وقعها وقعها 183 0.7 وقعها وقعها 184		مخاصمة	.7 (,	490
113 ۲ معين كان معين متى كان 173 ٢ قائما على اساس قائما على غير اساس 173 ٢ وينص وينص 173 ٢٦ الطروحتين 173 الملووحتين الطروحتين 173 الملاق جلسة جلسة 173 الملاق جلسة جلسة 183 0.7 وقعها وقعها 183 0.7 وقعها وقعها 184	تحذف	مک ر	10	۳۹۸
7,73 ٦ قائما على أساس قائما على غير أساس 7,8 ٦ لوحصة وتنص وتنص 7,8 17 أشها قيهما قيهما 7,8 1,7 أشها قيهما قيهما 7,8 1,7 طسة جلسة جلسة 8,3 3.7 القصل وتبالى وتبالى 8,3 8,7 وتبالى وتبالى وتبالى وتبالى 8,0 1 1,7 <td></td> <td>معن کان</td> <td></td> <td>113</td>		معن کان		113
١٦ ١٦ ارحصة ارخصة ١٦ ١٦ ويتص ويتص ١٦ ١٦ الماروحين ١٦ ١٦ فيها ١٨ ١١ حاسة ١٨ ١١ حاسة ١٨ ١١ حبال ١٨ ١٠ ٢٠ ١٨ ١٠ ١٠ ١٨ ١٠ ١٠ ١٨ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١٦ ١٠ ١٠ ١١ ١١ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١	قائماً على غير أساس	قائما على أسناس		7,73
77 77			.5.	٤٣.
373 77 أكلروحتين أكلروحتين 433 17 فيها فيها 433 17 طسة جاسة 433 47 رفها رفها 503 40 رفها جائل 403 1 جائل جبائل 403 1 7/1 7/1 403 1 7/1 7/1 404 1 7/1 7/1 405 1 7/1 7/1 406 1 1 1 407 1 1 1 408 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409 1 1 1 409		•		888
الله الله الله الله الله الله الله الله				888
(۲) المسلم المسلم <td>فسما</td> <td></td> <td></td> <td></td>	فسما			
۸)3 37 بالفصل ۸)3 67 رفها ۸)4 67 رفها ١٥ 1 جيالى ٨٥ 1 1/٢ ٨٥ 1 1/٢ ٨٥ 1 1/٢ ٠٦ 1 1/٢ ٠٦ 1 جميما ١٦ 1 الرقابة الدستورية ١٢ ١٠ ١٠ ١٢ ٠٠ ٠٥/٥ ١٢ ٠٠ ١٠ ١٢ ٠٠ ١٠ ١٢ ٠٠ ١٠ ١٢ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١ ١٠ ١٠ ١١	حأسنة			
٨١٤ ٥٦. رقية رفيها ١٥٨				
۱۸ ه. ه. ال ه. ه. ال ه. الم. التلبس ه. التلبس ه. التلبس التلبس التلبس ١٠٥٠ م. التلبس ١٠٥٠ م. التلبس ١٠٥٠ م. التلبس ١٠٥٠ م. ال ه. ال				
ا المراقب الم				
۱۰ (۱۳ ۱۲ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳				
۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰				
1. 1. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2. 2.		1/1 V/W		
113 01 الرقابة الدستورية الدستورية 173 77 الدستورية الدستورية الدستورية 173 77 .0\0 .0\0 .0\0 .0\0 .0\0 .0\0 .0\0 .			•	
۱۱۶ ۲۲ الاستورية اللستور ۱۲				
٦/٥. ٥/٥. ٢٧ ٤٦٥ ١٢٤ - ١ التلمس الطبس ١٢٧ ١/٧ ١/٧ ١٢ ١/٥ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠				
۱۳۶ ۲۰ التلمس التلبس (۲۰ ۱۲۲ ۲۰ ۱۲۲ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲				
۲۷۶ ۲۱ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷ ۲۷				
۱ ۸۶ ۸ ۱ ۲۷ ۲۵ ۸۶ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰	۳/۷		-	
۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲			•	
۲۷۷ ۱۸ ۲۵۳ ۲۸۲ ۲۸۲ ۲۸۲ ۲۸۶ ۲۸۰ بصنعه یضعه یضعه یضعه الدارات ۲۶۱ ۱۹۵۰ ۲۸۶ ۱۹۵۰ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶ ۲۸۶				
۲۷٪ ۲۳ بصنعه بضعه بضعه ۲۷٪ ۲۳. — ۲۲٪ – ۲۲٪ – س ۱۹۵ ۲۸٪ ۲۱ ۱۹۰ ۲۲٪ ۲۲٪ ۶۸٪ ۲۰٪ ۲۰٪ ۲۰٪ ۲۰٪ ۶۸٪ ۲۰٪ ۲۰٪ ۲۰٪ ۲۰٪				
173 17. — 17\3 — 0.011 743 11 011 1711 743 11 017 77\3 343 11-11 13\7 343 11-11 13\7				
743 11 616 343 31 77\7 77\3 343 4174 13\7		يصسعه		
1/47 4/47 16 EAE 1/41 1/41 14/61A EAE		14.		
7/E1 TYE1 A11A EAE				
7				
1/\(\lambda\) \(\lambda\) \(\lambda\) \(\lambda\)				
	۲/۸	٨	7	7.0



دار الهنا للطباعة ت: ٧٦٦٣٢٧